

حاشية الازهرية في علم العربية للعلامة

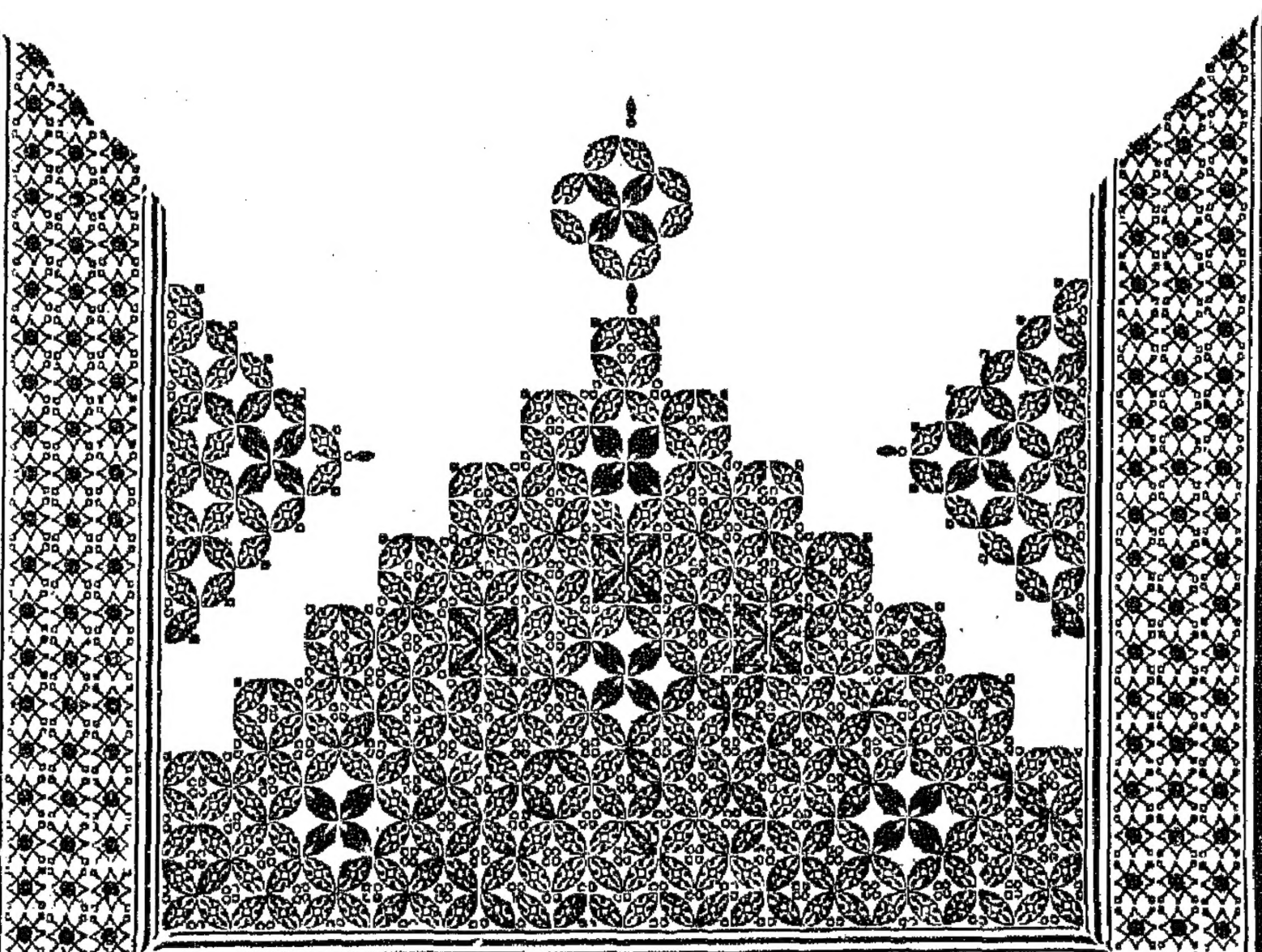
الحقق وحيد دهره وفريد عصره

الشيخ محمد الامين المالكي

نفعنا الله به وبعلومه

آمين

حاشية الازهرية في علم العربية للعلامة  
الحقق وحيد دهره وفريد عصره  
الشيخ محمد الامين المالكي  
نفعنا الله به وبمعلومه  
آمين



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فحمدك اللهم من فاعل ارتفع عن شوائب الزوال ونصب المفعولات جازمة باتصافه بكمال  
الكمال ونصلي ونسلم على نبيك محمد ذي الطلعة الازهرية وعلى آله وأصحابه ذوي الرتب السنية  
(وبعد) فيقول محمد بن محمد المدعو بالامير هذه تقايد على شرح الازهرية أرجو بفضل الله أن  
تسر الودود وترغم الحسود وترضى الرب المعبود \* اعلم أن الشروع في العلم من أفعال العاقل  
الاختيارية وهي تصان وجوبا عقليا عن العيب المحض اذ لا يتصور عقلا أن يقصد فعل بدون  
فائدة أصلا بل لا بد من فائدة مما لو مجرد تحقق المفعول وعن الجهالة المحضة اذ لا يتصور عقلا  
قصد المجهول المحض بل لا بد من معرفته بوجه ما ثم يستحسن صونها عن العيب والجهالة  
العرفيين وذلك بأن يعلم المشروع فيه بتعريفه وموضوعه وغايته فعلم النحو علم بأصول يعرف  
بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبناءا وقوانا بأصول يجب هنا أن تكون بأؤمل للتصوير وذلك  
لأننا نعرف العلم المشروع فيه وهو الاصول والقواعد المدونة وان كان العلم يطلق أيضا على  
الملكات وعلى الادراكات الناشئة عنها وقولنا احوال الكلمات هو ما عبروا به وهو اقتصار على  
الغالب والافيعرف به أيضا احوال غير الكلمات كالظروف والجل التي لا محل لها من الاعراب  
والتي لا محل وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون انشائية وكذا جملة النعت  
والخبر وقواهم أيضا اعرابا وبناءا اقتصار على الغالب والافيعرف به احوال الكلم من غير  
الاعراب والبناء كان من جهة كسر همزها أو فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية  
النواسخ وكما العائد من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك مما لو استقصى قصي وبالجملة هم  
اقتصروا على بعض الفوائد ثم في الحلبي هذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه  
وهو ما عارفه الناس فان أريد شموله له قيل بدل اعرابا وبناءا افرادا وتركيبا اه (قلت) فقوله  
افرادا يعني حالها افرادا ويندرج في هذا علم التصريف لأن به يعرف تصرفات الكلمة

قوله بعد في نسخة أما بعد



اشتقاقا وعللا وافرادا ورجعا وتصغيرا ونحو ذلك وهي تحقها مفردة ويندرج فيه أيضا بعض النحور وهو ما يعرف به البناء لأنه يلحق الكلمة مفردة متى وجد ميمه وقواهم الاسم قبل العامل موقوف على الصحيح لا معرب ولا مبنى معناه الاسم الخلق عن موجب البناء كزيد لا كانت أما ما يعرف به الأعراب فهو قوله وتر كيبا لأن الأعراب انما تعرض بعد التركيب مع العامل أو مع ما يستلزمه المعرب وإن لم يكن عاملا كالخبر بالنسبة للمبتدأ على الصحيح وكالمضارع بالنسبة لفاعله ولك جعل هذا معربا قبل التركيب لما يأتي أن الأعراب ليس محصورا في التغير وإن اشتهر به موضوعه الكلمات العربية من حيث الأعراب والبناء والافراد والتركيب على ما سبق فخر بهذه الخشية عشرة علوم بقية علوم العربية الاثني عشر وهي على ما قاله الرنخشري اللغة والصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والفرق بين الثلاثة الأخيرة أن الأول به وزن البيت والثاني يتعلق بالآخره والثالث يعلم به كيفية إيجاد الشعر وإنشاء الرسائل والمحاضرات والخطب وعلم التاريخ وعلم الخط العربي وأما البديع فهو ذيل للمعاني والبيان لا قسم برأسه ولم يعد علم الوضع ولعله اكتفى باللغة والنحو لما قبل أنه كالجزء منهما وجعت الاثني عشر في قولي

لغات المعاني فهو صرف اشتقاقهم \* بيان قوافل عروضهم وقرضهم

وإنشاء تاريخ وخط وأسقطوا \* بديعاً ووضعاً فزنت بالعلم بعدهم

ثم انظر ما معنى كون التاريخ من علوم العربية ولوأبدله بالنحو يد كان أولى وانظر أيضا كيف لم يجعل البديع علما وجعل الإنشاء والقرض مع أنه قديم يدعي أنهما ثمره غيرهما من العلوم وغايته معرفة أحوال الكلمات السابقة وبها يسان اللسان عن اللحن ويسمى مان على فهم كلام الله ورسوله وكلام العرب وفي المصري غايته الاستعانة المذكورة وقائدهم صون اللسان عن الخطأ اه وأقول هذا تبع لشيخه الشيخ عبد المعطى في حاشية شرح شارحنا على الآجرومية وقد اعترضنا عليه حال قراءتنا ذلك الشرح فقد صرح المحققون كالسمرقندي على رسالة الوضع بأن الفائدة والغاية شيء واحد يحتاجان للاعتبار كالأداة والغرض فيما يقع في آخر الفعل من حيث أنه ثمرته مترتبة عليه فائدة ومن حيث أنه يأتي على طرف الفعل وغايته غاية وما لاجله الفعل من حيث أنه الباعث عليه ومن حيث أنه المقصود غرض وقد صرح العلامة الفاكهي على القطار بأن غايته صون اللسان والاستعانة معا والله أعلم \* (قال الشارح تفهنا الله به بسم الله الرحمن الرحيم) في الخطي أي بكل اسم من أسماء الله اه (قلت) وجهه أن المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس واسم مفردة مضاف يعم وذلك أن ترديد لفظ الجلالة نفس اللفظ فإضافة اسم اليه للبيان وتفتقر في الرحمن الرحيم إلى إرجاع الضمير إلى الذات فهو استخدام ثم من المشهور أن في البسملة أوجهات عدة يمتنع منها بحر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه قال المصري واعترضه شيخنا الشيخ عبد المعطى بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف اه (قلت) يجاب بأن المتع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث أن في القطع ثم الاتباع رجوعا للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث أن التابع أشد ارتباطا فكيف يؤخر عن المتطوع اما الاعتراض بدون ذلك فجائز قال تعالى وأنه لنقسم لوليعلمون عظيم فلولا تعلمون اعتراض والمسئلة منصوبة في الاسموني



على اللفظة قيل قول المتق \* وادفع أو انصب ان قطعت مضمر \* الخ فنقل عن ابن أبي  
الربيع أن الصحيح منع تقديم المقطوع على المتبع وعن صاحب البسيط أن الصحيح الجواز  
قال ولو فرق بين أن يكون المنعوت معينا بدون الذات فيجوز وبين افتقاره للمتبع فيمتنع لكان  
مذهبا قال بعض المحققين ووجهه أنه ان كان معينا بدونها فاتباعه كالاتباع لجواز القطع  
بمختلف ما اذا افتقر للمتبع فيقوى ارتباطه به فلا يقدم عليه المقطوع \* ثم ان لفظ الله علم  
على الذات العلية وهل هو من تجل غير متحقق موضوع له تحققة أو أنه وصف استعمل  
استعمال الاسماء وغلب على هذه الذات وأصله الاله قولان مبسوطان مع ما يتعلق به ما في ابن  
عبد الحق على بساطة شيخ الاسلام وأما من زعم أنه اسم لمفهوم المعبود بحق المنحصر خارجا  
في فرد فليس علماء قدسها اذ يلزم عليه استثناء الشيء من نفسه في لاله الاله ان أريد بالاله  
المعبود بحق فان أريد مطلق المعبود يلزم الكذب لكثرة المعبودات يبطل ولا يحسن الرد عليه  
بأنه لو كان كذلك لما أفادت كلمة التوحيد الاسلام اذ الكلى يقبل الشراكة والقصد افراد الذات  
الاقديس لانه يقول هي تفيد بالقراءة وانما اختار الشارع هذه دون لاله الا الرحمن مثلا  
مع استوائها تعبد كما اختار في احرام الصلاة الله أكبر دون الله أعظم مثلا هكذا يظهر  
خلاف لما في المصري وفي المصري أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لم كان يكتب أو لا باسمك اللهم  
ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب  
بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم اه ان قلت هذا  
يقضي أن البسملة ليست أول ما أنزل وهو ظاهر اذ أول ما أنزل اقرأ باسم ربك الآية وقد  
قال الحافظ السيوطي حكى صاحب الاستغناء في شرح أسماء الله الحسنى عن شيخه أبي بكر  
التونسي أجمع علماء كل أمة على أن الله افتتح كل كتاب بسم الله الرحمن الرحيم وأنزلها  
على آدم اه نقله شيخنا العلامة العدوي في حاشية ابن عبد الحق (قلت) اعمل معناه انما افتتح  
بها الكتب بعد ترتيبها سور أو انما مفتحة بها في نفس الامر لان القرآن على ما ورد مكتوب  
في اللوح المحفوظ بهذا الترتيب لأنهم أول ما أنزل وما سبق يقتضي أن سورة اقرأ نزلت بلا بسملة  
وينبغي تحرير النظر في علم الاثره ثم مما اشتهر ونص عليه الحلبي والمصري هنا أن الباء في حديثي  
البسملة والحمدلة ان جعلت للاستعانة أو الملازمة فلا تعارض اذ الاستعانة أو الملازمة بشيء  
لا تنافيها بآخر (وأقول) المراد هنا استعانة بذكره عند البدء والشروع وهي بهذا المعنى تنافي  
نفسها بآخر فيأتي التعارض أيضا ويوجب بما هو مشهور ثم على جعل الرحمن الرحيم خبرين  
لمحذوف فحملتهما مستأنفة استئنافا نحويا أو بيانيا وادع في جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال  
ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب  
وتعظيم شأن المسئول عنه به مع علمه اياه (ان قلت) اجعلها حالا من لفظ الحمدلة على قاعدة  
الجل بعد المعارف (قلت) الحال تقييد وليس المعنى عليه ولك ان تجعلها حالا لازمة (قوله)  
على جميع الاحوال على تعليلية والتعليل ليس للحمد المبتدأ في القضية المحمودة بها  
بل الحمد المصنف الجزئي كانه قال أجد الله على كل حال بشبوت المحامدله وأل في الاحوال  
امالا لاستغراق جميع تأكيداً وللجنس فهي تأسيس وكل حال صدر من المولى فهو جليل

قوله بما هو مشهور رأي من  
أن الابتداء حقيني وإضافي

قوله تعليلية هذا أولى من  
جعلها للاستعانة الجبازي  
أو بمعنى في اه

مراد أو ضراء يستحق الحمد عليه أمّا الأول فظاهر وصكنا الثاني باعتبار ما يترتب عليه من  
 التوب أو طاعة أو عصى وندفع ما هو أخير وفي ذكر الأحوال أربعة استغلال لأن أحد  
 من مباحات هذا الفن وكذلك الكلام في الحروف والمصروف والمصرف والاعتدال وهي أن يذكر  
 في طاعة الكلام مبدئياً في التصور من غير عنصر مخرج فحينئذ لا يخلو من عدم الاستغلال  
 فينبغي أن يلاحظ هذا الكلام في غير ما يندفعه لاختلافه على الاستلزام فيصير ويحذف  
 أن الحمد لا يخلو من باب عليه ثواب أو حجب أو يؤخذ من الجمل المطلق في وقت فيه صاحبها  
 وقت لوجه أن جملته في ذاته لا يخلو من حجب على التعميم في معنى فونهم أن عبادة جوده  
 ثابته أفضل من عبادة غيره ثم فتح التفسير في سبيل بيان الأول كقوله المزمع قوله القرائن  
 وهو أولى وليس كالمعبادة للثواب لأنهم لم يطلبوا بغيره العمل فيها إلا ما أديب (قوله أن  
 لا اله الا الله) أن مختلفه من القبلة وأسماءه غير الشان وجهه لا اله غير ما يبينها على هذا لأن  
 المصري بها فقال هي لا عمل بها لا حولها على لا السابقة والله رفع يد من الضمير في خبر  
 لا أو من محليها مع اسمها ونصب على الاستغناء لا على التبدل من محقق اسمها لأن الله على  
 تكبره لا عامل ولا إنما عمل في التكرار وهذا التعميم رد قول جماعة أن الله بالرفع خبر لا  
 في قوله يحمي أي يمدد له وصفاً من صفاته لا شريكاً له في ذلك كما أن صاحب من  
 التخصيص يتقارن بما يشتر أن الخطاب محمول على ما يوجهه أنها اسم الله أو دعاء  
 أو تسمي أو بيان الحامل على التأليف وتكونه يتبع البسط فيها (قوله المزمع كلامه الخ) أي  
 أنه كلام نفسي منزه عن الحروف بخلافه لا معتزلة حيث أنكروا وهو فالوجه من متكلم أن يخلق  
 الكلام في نحو شجرة فيسمع وخلافه العنانية حيث قالوا كلامه النفسي بحروف قدعية ومراده  
 بالافتقار إلى اللفظ في الحروف متعلق به وقوله في المقال حال من الحروف والمراد بالمقال  
 المقول فهو من ظروفيه الجزئية الكلي (قوله مدعى الله) هم في مقام الرتبة عند الإمام مالك  
 بن وهاشم دون المطلب على الصحيح وكذلك عند الخليل وعند الإمام الشافعي رضي الله عنه  
 بن وهاشم والمطلب معا وعند الحنفى فرق خمسة آل على وآل النعمان وآل جعفر وآل عقيل  
 وآل الحرث بن عبد المطلب وفي مقام المدح كل مؤمن توفى مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصياً  
 (قوله من الحسن) يتعلق على الإشارة بالكلام لوجهه يتحقق ويطلق على التفسير كالنحو  
 وهو المراد هنا والعرف خاص الحسن باللفظ والتعريف بالرسم (قوله دأب) أنوصف بالذوام  
 ظاهر لأن مرجع الصلاة إلى الانعام كانه قال لأطلب أنعماءهم دائماً لا يتقطع (تحرير) اعلم  
 أن صاحب عند ميموه اسم جمع لصاحب ويقولون عناء يعني المصائب لأن المعاصي فاصره على  
 صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المراد هنا المطلق صاحب وأما أصحاب فاختلف  
 فيه من قائل الجمع صاحب بضم السين وفتح الحاء واختلاف هؤلاء فقيل هو مقتصر صاحب وقيل  
 مختلف صاحب ما كن الذين وقيل هو جمع صاحب بأقبا على سكونه وإن كان صحيحاً الذين لأنه  
 ورد قبله لا كقوله وأبناك وقوله وأقرأه وفرحوا فرأى أي هو قياس في معن الذين مسكوب  
 وأتواب وقال ابن قاسم في حاشية المنهاج الفرق بين فعل وفاعل لا وجعله في المانع من أنه  
 جمع صاحب لأنه ورد أيضاً قلب لا يخرج جاهل واجهال كإلى التوضيح وأما معجزة بشيخ الصاد

قوله ومما أورد باللفظ  
 اللفظان أي لم يجمع  
 قوله بالحروف في لاف  
 لأن اللفظ لا يجمع الحروف  
 لأن من لا يجمع الحروف

قوله مختلف صاحب ما كن  
 العبد لا يتخلى أن الساكن  
 من التجرئة إلا أن  
 يقال نحو بك الحروف الملقى  
 انهم من تسكين







مفعول من الولاية يطلق على السيد لتوليته مؤنة عبده وعلى العبد لتوليته خدمة سيده وقد يقيد  
الاول بالاعلى والثاني بالاسفل (قوله لا تسعني مخالفته) فيه قلب أى لا أسع مخالفته أى  
لا أقدر عليها وأنه شبه المخالفة بدارضية على سبيل الممكنية وتسع تخييل (قوله في علم  
العربية) أى في علم اللغة العربية وهو اسم لقضايامدونة هذا المتن شذمة منها فهو من ظرفية  
الجزء في الكل (قوله طالب الثواب) قرينة على أن قوله جمع له الله خالصا معناه من الرياء  
والسعة وليس المراد خالصا لمحض ذاته لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكمل اذ حيث صدر ابتغاء  
لثواب فامعنى هذا الطلب الا ان يقال معناه اللهم خاصنى من هذا المقام لأعلى منه لئلا  
يقال لامعنى لهذا الدعاء حيث كان الشرح مضى على الحالة التي أرادها الله تعالى انما يظهر  
بتقدير تقدم الخطبة الا أن يقال معناه طلب الاقلاع الى خلاف هذا على تقدير حصوله  
أو مسامحة المولى وطلب مجازاته عليه مجازاة الخالص من غير نظر لقصدى (ان قلت) لم قال ابتغاء  
لثواب مع أنه دنى بالنسبة لتخليص العباداة لذات الحق (قلت) اما تواضعا حيث رأى أنه ليس  
من أهل ذلك المقام واما أن طلب الثواب دنى حيث كان مطلوبا على سبيل المعامضة أما على  
سبيل اظهار الافتقار للمولى فلا هكذا يظهر لى (قوله الكلام) المراد به اللفظ بدليل قوله  
بعد عبارة وأل للعهد الحضورى (قوله عند اللغويين) يظهر هنا تعلقه بما بعده على  
أنه ظرف لغوى معبر به عند اللغويين أو أنه حال من الكلام بناء على قول سيبويه بجى  
الحال من المبتدأ أو نظرا الى أن أصل المبتدأ مضاف اليه أى تفسير الكلام أى وشرط بجى  
الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل على أنه صالح للتعدي  
بشهادة حذفه مع صحة الكلام فهو بمنزلة الجزء لكن لا يخفى ان تقدير المضاف بعبده قوله بعد  
عبارة اذ التفسير ليس عبارة ثم اللغويين نسبة للغة واشتهر أنها اللفاظ الموضوعات لهما  
قلت ما لى هذا الامن قولهم كتاب اللغة نحو القاموس مما تعرض للالفاظ الموضوعات  
ويظهر لى أن معناه استعمال العرب مثلا يشاهد قولهم لغة بنى تميم مثلا اهمال ما ولغة  
الحجاز اعمالها ولغة طي كذا الى غير ذلك وأما قولهم للقاموس مثلا كتاب فى اللغة  
فوجهه أنه تعرض لاستعمال الالفاظ فيما وضعت له ويقوى ما قلناه أن الاصطلاح  
اتفاق طائفة مخصوصة وليس هو المتفق عليه فتأمل وعلى ما قالوه يجب تأويل نحو قولهم  
لغة تميم اهمال ما بان من اضافة الصفة للموصوف أى لفظ تميم المستعمل عندهم ما المهملة  
أو المراد ذات اهمال ما تأمل (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) أى فى الدلالة على المقصود  
والواو بمعنى أو التنوينية يعنى الكلام فى اللغة يطلق بمعنىين الاول القول أى كل ما نطق به  
ولو مفردا مهما ولا الثانى ما دل على المراد ولو لم ينطق به كالكتابة والرمز والعقد والنصب  
ولسان الحال لكن الشارح قال ان استعماله فى هذا الثانى مجاز كما فى الطيلاوى فحصل أنك  
اذا نطقت بزيد كان كلاما للغة وان رسمته فليس كلاما لانه لا يقيد فائدة معتبرة لافراد  
ثم يطلق الكلام أيضا بالمعنى المصدرى اعنى التكليم وعلى ما نقله عن المتكلمين بقوله  
وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالذات واشترط بعضهم أن يكون هذا  
المعنى يعبر عنه بالكلام النهوى لان تصورات ذات زيد ثم كلام الله عند أهل الكلام مشترك

بين القائم بالذات وبين الحروف الحادثة ومعنى الاضافة على الثاني أنه انفراداً بآليتها عن مخالطة  
كسب بشري ثم هو دال على بعض مدلول كلام الله بالمعنى الاول المتعلق بخلق دلالة بجميع  
أقسام الحكم العقلي وحيث قد ليس مدلوله قد يما كياتوهم بل بعضه كذات الله وبعضه ممكن  
كخلق السموات وبعضه مستحيل كولد الله تأمل واحفظه وسبق لنا عند قوله المنزه كلامه عن  
الاتفاظ المذهب الثلاثة فراجعها وعلم مما تقدم أن على الشارح مواخذة في قوله وما كان  
مكتفياً بنفسه اذ ظاهره أنه حقيقة في هذا يعني أن إطلاق المتكلمين على المعنى القائم بنفس  
الحادث كلام ليس اصطلاحاً لهم انما هو أمر لغوي يستدلون به على ما هو الاصطلاح اهم أعني  
كلام المولى القديم المنزه عن الحروف ألا ترى يستشهدون بقول الاخطل ان الكلام لى القواد  
فتحمل عبارة الشارح على المعنى القديم لانه هو الاصطلاح الخاص بالتكلمين تأمل (قوله أى  
مؤلف) الاول شئ ليوافق ما يأتي فمن أنه لا حاجة لذكر التركيب والتأليف التركيب (قوله  
اشتغل على ثلاثة أشياء) من اشتغال الموصوف على الصفة بناء على أن المراد كونه لفظاً ومقصوداً  
ومفيداً ثم المراد اللفظ العربي والافعال قيد الا بعمى ليس كلاماً فى النحو (قوله لا زائد عليها على  
الصحيح) أقول بناء على أن المركب غير موضوع وأن الوضع لمفرداته وافادته بعد وضع مفرداته  
بيداهة العقل فهي عقلية لا وضعية لكن هذا خلاف الصحيح بل التحقيق أن المركب موضوع  
بالوضع النوعي فالواضع مثلاً وضع كل تركيب فعل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك لهذا  
فحيث لا بد من قيد رابع هو الوضع العربي المقابر المقصود هذا هو التحقيق (ان قلت) لم لا تحمل  
عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح زيادة التركيب (قلت) التركيب اشتغل عليه الكلام اتفاقاً  
وقول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه لا حاجة للتصريح به لأن الافادة التامة تستلزمه  
وان كان الكلام مشغلاً عليه قطعاً وحيث قد ليس هو مقابل الصحيح وزعم ابن طحطا أن الكلام  
قد يكون مفرداً مفيداً كدم الجواية وأجيب بأن الكلام المفيد ما بعدها وانما حذف اكتفاء  
بقرينة السؤال ألا ترى انها لا تفيد وحدها (قوله فاللفظ الخ) اعلم أن هذا المقام فيه تقارير  
كثيرة منها ما ذكره الشارح وهو غير التحقيق والذي يظهر لي حسنه أن اللفظ في اللغة مصدر لفظ  
من باب ضرب اذا رمى قال في الأساس وحقيقته الرمي من القم وأما لفظت الرمي الدقيق ولفظ  
البحر العنبر فبحر لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملقوظ اطلاقاً شائعاً كالخلق بمعنى الخلق  
وضرب الأمير أى مضروبه فهذا الإطلاق ليس تصرفاً للتحوين كما ذكر الشارح نعم تصرف  
النصويين بالتخصيص فقط لأن الملقوظ من القم أعم من الصوت وغيره فصوره بالصوت هذا هو  
الحري بالتحويل وغيره املا وتطويل بلا حاجة ولا دليل (مهمة) \* اشتر أن إطلاق المصدر  
على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق (وأقول) حامداً لله ان أردت بالمصدر المعنى المضاف  
للقاءل أى فعله وتأثيره فبحر مرسل علاقته السببية لأن ایجاد الضرب سبب لوجود الذات  
منصفة بالمضروبة فهو سبب لتحقيق المضروب من حيث أنه مضروب وان أردت المعنى المضاف  
للمفعول أى تأثيره وكونه مضروباً بالذى هو مصدر المبني للمفعول فعلاقته الجزئية لانه جزء من  
اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولك أن تقول العلاقة الحالية لان هذا المعنى  
حال بالذات أى قائم بها أو المجاورة التوهمة كياتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق عليه

قوله من اشتغال الخ دفع به  
ما يقال ان اللفظ والافادة  
والقصد صفة التكلم فلا  
يصح اشتغال الكلام عليها



وبالعكس تأمل واشكر فضل الله وأما قولهم علاقه التعلق بالاطلاق فلا يكتفى (قوله فاللفظ الخ)  
هي الفاء الفصيحة وهي المنصحة عن شرط مقدركما هنا أي ان أردت توضيح الثلاثة فأقول لك  
اللفظ وأما أفصحت ودلت على محذوف ولو غير شرط نحو وأرجينا إلى موسى ان اضرب بعصاك  
الحجر فانفجرت أي فاضرب فانفجرت وعبارتهم فاء الفصيحة وهو من إضافة الموصوف لصفته  
كسجد الجامع وفعله بمعنى فاعله (قوله اذا طرحته) اعلم أنك ان فسررت الفعل المسند لضمير  
المتكلم بأي حكمته مضموم ما على ما هو عليه المتكلم وان فسرت به اذا فسرته لان اذا ظرف لتقول  
التي للمخاطب ذكره في المعنى قلت هذا اظهر ان صرح بقول أما اذا لم يصرح به كافي عبارة  
الشارح هنا فيجتمل أن المقدرة تقول فيفتح ويحتمل أنه أقول فيضم تأمل (قوله لان الحدود  
تصان عن المجاز) لان الحدود للابضاح والمجاز حتى فان اشهر وأقرن بقريته جاز كافي السلم  
ولي في الثاني وقفة لان القرينة داخله في مفهوم المجاز الا أن يراد المعينة يراجع ثم هذا تعليل  
للمعصر المستفاد من تقديم قوله من ثم على ساغ أي ولا ساغ استعماله في الحد الا من أجل ما هنا  
وهو أنه حقيقة عرفية ولو قطع النظر عن ذلك لما ساغ لان الحدود الخ تأمل (قوله لان الصوت  
جنس بعيد) نشأ من هذا أن القول أولى من اللفظ لان القول خاص بالمستعمل واللفظ يشمل  
المهمل وأجيب بأن القول يطلق كثيرا على الرأي والاعتقاد أيضا حتى كأنه مشترك  
لا يدخل التعريف وفيه أن المقام بين المراد (قوله مشتمل على ذي مقاطع) أي على حرف  
ذو مقاطع من اشتغال العام على الخاص بمعنى تحقه فيه وذلك لان الحرف صوت مخصوص  
معتمد على مخرج مخصوص ثم لو لم يقدر الشارح مشتمل على لكان أوضح ثم المراد بالمقاطع  
الجنس الصادق بمقطع ليشمل الحرف الواحد ثم المراد بالحرف في قولنا على حرف ذي مقاطع  
ما يشمل الحركات لانها حرف صغير وهي ألقا على ما صرح به الرضي والمحققون فالضمة  
واو صغيرة والفتحة القصيرة والكسرة بالمشغرة والتحقيق أنها تأتي بعد الحرف فيضمحل  
بعلامتها كونه وليست قائمة به والالزم قيام العرض بالعرض ولا معه منفكة عنه لانه لا يمكن  
النطق بلفظين في آن واحد فاحفظ هذا فانه خلاصة التحقيق ثم التعريف يشمل القرآن فهو  
لفظ لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الاذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلماته وقوله ذي مقاطع  
نظر للعادة والافلاطون فثبت انسان مثلا لكان ذلك لفظا فيما يظهر (قوله أو ما هو في قوة ذلك)  
ظاهر المتن أن اللفظ حقيقة في العرف أمران الأول ذو مقاطع والثاني ما هو في قوة بأن  
يمكن النطق به ويجري عليه حكم المنطوق به اعربا وبينا فالضمير يرجع إلى اللفظ حقيقة عند  
الصويين وهو ما صرح به بعضهم وينافيه قول الشارح فانها ألقا بالقوة ويمكن حل هذا على  
اللفظ اللغوي فلا يخالف الأول أو يقال قوله بالقوة بأومسية والمعنى فانها ألقا حقيقة  
بسبب أنها في قوة ذي المقطع فاشكر لمن أنعم علينا بـ هذه الدرر التي لم تعرض لها انسان (قوله  
الآثرى أنها مستحضرة) لم يقل الآثرى أنه ينطق بها فيقال زيد قام هو إشارة الى أن المستتر  
لا ينطق به أصلا وأما هذا الضمير فتأ كيد القائل المستتر على حد ضربت أنت وقول المعربين  
في قام ضمير مستتر تقديره هو تقريب من ثم يقولون تقديره (ان قلت) حيثما وجه قولهم مستتر  
جوازنا (قلت) هو اصطلاح فاصطلاحهم أن العامل ان رفع ظاهرا يقال ان ضمير مستتر جوازنا

قوله وأرجينا الخ ليس هذا  
لفظ الثلاثة اه

قوله حقيقة عرفية أي  
لهجر المعنى الأصلي حتى  
صار لا يراد الا بقرينة اه



وحقيقة قولهم اذا جرت الصلة على غير من هي له وجب ابراز الضمير ليس المراد ابراز الضمير  
الذي كان مستترا بل هو نظيره وكذا فهو ما ضرب الاله وان كان يعرب فاعلا فلهذا ما يقتضيه  
كلامهم ولما قيل ان يقول ما المانع من ان المنطوق به هو الذي كان يحكم عليه بالاستتار الجائز  
ويكون وصفه بالحوار حقيقيا لا اصطلاحيا (قوله والصوت عرض الخ) اعلم انهم عرّفوا  
الصوت بأنه هو المنصف بين قارع ومقروع أو قالع ومقلوع وفيه تسع من وجهين الاول ان  
الهواء جسم لطيف والصوت عرض من ثم اللفاظ أعراض تنقضي بمجرد النطق والثاني ان  
غجد الصوت يحصل بلا قرع ولا قطع كما اذا هرقر طاس ورق مفردا وكصوت الالف اللينة  
ويسلم من الاعتراض الاول قول المحققين الصوت كيفية بخلافها لانه عند عروج الهواء الحاصل  
بخلق الله أيضا عند القطع والقرع وقال كفار الحكماء انه معلول للقرع والقطع ومحصل تلك  
الكيفية الهواء يصل به الى صماخ الاذن فتسمع (قوله يخرج الخ) اعترض بأن العرض  
لا يوصف بالخروج لانه لا يبقى زمانين هكذا في الطبل اوى (وأقول) التحقيق ان العرض يبقى بل  
قال عبد الحكيم على الخيال على السعد على التسي ان انكار بقائه سقطه ولئن سلم فالمراد  
بمخرج نوعه متحققا في فرد بعد فرد الخ أي يخرج بمخرج الهواء المنصف بافراده المتجدة  
له الرنة) بالهمزة وضوء شعبتين احدهما في الجانب الايمن والاخرى في الايسر محيطه  
بالقلب بمنزلة القرائش اللين تروح عليه بجذب النفس حيث تنبسط وتدفع عنه الحرارة حيث  
تنقبض على مثال منفاخ النار اه طبل اوى بالمعنى (قوله مستطिला) حال من العرض لكنه  
جار على غير ما هو له والاصل مستطिला محله وهو النفس فقوله مع النفس من مصاحبة الصفة  
للموصوف (ان قلت) اجعل مستطिला حال من النفس قلت لا يجي الحال من المضاف اليه الا اذا  
كان المضاف عاملا أو جزأ أو بمنزلة في استقامة المعنى يحدفه ولو حذف مع هذا خلت الجملة  
عن ضمير يعود للعرض اللهم الا ان يقال ان ثابتة عنه والاصل مستطिला نفسه (قوله متصلا  
بقطع) أي معتدا عليه وخارجا عنه ثم ان هذه حال مقدرة لان الثابت له حال الخروج هو  
الامتداد والاستطالة واتصاله بالخارج انما هو عند انحباسه فيه بعد ثم هذا لا يشمل الالف  
اللينة الخارجية من محض الجوف ويجيبون بأن فيها مقطعا مقدرا ولا أفهم له معنى بل هو نفس  
قوى لا مقطوع له غير الجوف (قوله واطلاق المقطع على المخرج) أي كما يفيد وتنادى مقاطع  
وقولنا من مقاطع حروف الخلق (قوله من اطلاق الحال الخ) يقال هذا مجاز فكيف يدخل  
في التعريف ولعله يقول هو مجاز مشهور (قوله المويستي) بكسر السين بلاياء بعد ها كلمة  
يونانية معناها الانقسام والاطحان (قوله والافادة) أي لا بالمعنى المتقدم اذا المراد به على  
ما أسلفنا في الاشغال وصف الكلام وهي هنا فعل المتكلم ووصفه بدليل قوله افهام فهو شبه  
استخدام وانما لم يكن استخداما حقيقة لان المعنى الثاني دل عليه بظاهر لا مضمرا وغير الشارح  
أسلوب المتن فأراد من الافادة اللفظ بدليل قوله مصدر افاد والمراد به التأمل وما قرناه من ان  
المراد افهام المتكلم هو ظاهر الشارح وألحق بقوله بدو القصد ان يقصد المتكلم الخ لكن يرد  
عليه ان الافادة بهذا المعنى تستلزم القصد اذ هي تحصيل الفهم وهو يستلزم قصد افهامه في  
زيادة القصد ما ورد سابقا في زيادة التركيب فالوجه المختص أن المراد بالافادة كون اللفظ

قول الشارح والصوت  
عرض أي الصوت الذي  
هو معنى اللفظ لا مطلق  
الصوت كما لا يخفى اه

قوله كما يفيد الخ دفع به قول  
همزة ليس في عبارة المنصف  
ما يقتضي حمل المقطع على  
غير معناه المتقول عن ابن  
سينا اه

في حد ذاته شأنه الافادة أفهم به المتكلم أو لا ويمكن تزيده عليه فقوله من اللفظ بيان للمفهوم  
 لانه مفهم منه والمعنى افهام معنى كائن ذلك الافهام من اللفظ فالمعنى كون اللفظ مفهما  
 والافادة لغة تخصيص ثمة ما (قوله وأصحها أولها الخ) بناء على أن المراد بالسكون عدم  
 الكلام الحاصل والثاني يريد سكوت السامع عن كلام يحصل بطلب به تمام الفائدة وبعضهم  
 الخلاف لفظي اهـ (قلت) لعله يريد الخلاف بين القولين وأن كلامهما لو نظر لما ظاهرا لا آخر  
 مانعه فحينئذ الحسن للثالث لانه جامعهما الذي لا يخرجانه عنه ثم المراد بحسن السكوت  
 أن يكون الكلام في حد ذاته يصح الاقتصار عليه وذلك بأن يذكر المسند والمسند اليه فلو عبروا  
 بدل الحسن بالصحة كان أنسب وذلك لأن ثبوت ذلك يقيد ثبوت الصحة لا ثبوتها وثبوت الحسن  
 وقد يفتي الحسن الحقيقي مع ذكر المسند والمسند اليه اذا كان المسند متعديا اذا الحسن في  
 زيادة الفائدة بذكر المفعول وان كانت الفائدة تتم بدونه فيصح ضرب زيد ولا يحسن الا ضرب  
 زيد عرا وقولنا أن يكون الكلام في حد ذاته يصح الاقتصار عليه إشارة الى أنه لا عبرة بثبوت  
 الصحة باعتبار قصد المتكلم وتوقفها على ذكر فضله كالحال في قول الله عز وجل وما خلقنا  
 السموات والارض وما بينهما الا بغير حساب (قوله المقدرات) هي ما لا يدل جزؤها على جزء منها  
 كعبادة الله على طائفة معناه اذ ذلك الذات المخصوصة لا مع اعتبار اسمها الله ولا يدل جزءه على  
 جزئها اما اذا لم يجعل على الجزؤ الاول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما جزآن  
 للمعنى وهما ذات منسوبة لله والجزء الثالث النسبة فهو مركب (قوله فيخرج بذلك) أي  
 بالافادة ولم يقل ذلك في جانب اللفظ مع أنه يخرج به نحو الكتابة نظرا الى أنه في قوة الجنس اذ  
 قوله ما استعمل الخ في قوة قوله الكلام اللفظ الخ والجنس شأنه الادخال لا الاخراج وان خرج  
 عنه أمور بغير قصد وأقول لا فرق بين الجنس والفصل في أن كلامهم ما ذكر لبيان أجزاء  
 المسألة والافارج أو الادخال غير مقصود فن ثم يقولون الاصل في القبرد أنهم البيان الواقع  
 فعناء بلا ملاحظة احتراز لا ملاحظة عدم الاحتراز فانهم لكن جرت عادتهم اذا التفتوا  
 لخلاف الاصل بملاحظة الادخال في الجنس والافارج في الفصل لأن الجنس أكثر شهولا من  
 فصله (قوله والمركبات الاسنادية التي لا تفيد) اعترض بأن الفائدة لازمة للاسناد اذ هو ضم  
 كلمة الى أخرى على وجه يحصل به الفائدة وأجيب بأن المراد اسنادية بمعنى حسب الاصل ولا تفيد  
 الا أن الأثرى ان ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد ذكره الحلبي وفي الشنواني قد يقال  
 المراد بالفائدة في تعريف الاسناد ما يشمل الفائدة الناقصة وأقول كلاهما بعيد بالنظر  
 لقول الشارح أو يكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة والاحسن أن في  
 التعريف الاسنادي ضم كلمة الى أخرى على وجه الشأن معه الافادة وذلك بذكر المسند والمسند  
 اليه وقد تختلف الفائدة بالفعل بنقص جواب الشرط أو علم المضمون (قوله اما لكونها  
 ناقصة) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه أن ان قام  
 زيد تفيد فائدة ناقصة وهي أن قيام زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة الا بتعيينه بذكر الجواب  
 (قوله أو يكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء) في الشنواني عدم أهمية ذلك كلاما  
 مبني على مذهب الجمهور كما في الشاطبي شارح الالفية خلافا للرماني وفي الحلبي عدم كونه



كلاما مناسب الماذر وهو من صحة الاخبار بالنكرة ان وجدت الفائدة وعدمه حيث لم توجد  
وجعلوا من الثاني عندنا رجل ثم قال والحاصل ان ما كان مضمونه مما تقتضي العادة بعدم  
جهله لا يكون كلاما ولو خطب به من يجهله كمن لم يبلغ حد التمييز وماقتضت العادة بجهله كلام  
وان خطب به من يعلمه كقام زيداهام به وهو الموافق لما في التوضيح حيث قال ان علمت وطمئت  
ليس بكلام لان الانسان لا يخلو عن علم أو ظن غالبا بخلاف علمت فانه كلام لان الاعلام يخلو  
الانسان عنه وباقى المصنف ما يخالف هذا عند قوله ومثال اجتماع الخ وسندبه ان شاء الله عليه  
اه (قلت) والفرق بين السماء فوقنا وبين قام زيد لم يعلمه ومنه الجملة الثانية في نحو ضرب زيد  
ضرب زيد مع ان كلاما منها معلوم للسامع ان الاخيرين لم يعرفا عن الفائدة اذا اول منها ما يقيد  
لازم الفائدة وهو ان المتكلم يعلم ما يعلمه المخاطب كقولك لمن حفظ القرآن انت حفظت القرآن  
والثاني يشهد التحقيق والتثبت وأما السماء فوقنا فعار عنهما ما اما الثاني فظاهر وأما الاول  
فلان كل انسان يعرف ان صاحبه يعلم فوقية السماء واحتمال زوال عقل المتكلم أو غفلة  
بعيد ثم في الطبلاوى عن ابن قاسم قد عناه الله به ما صريح كلامهم في الابتداء صحة الابتداء  
بالمعرفة ولو فيما علم ضرورة نحو السماء فوقنا ويعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة  
التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا ان يخص عندهم بشرط تجدد الفائدة بما  
اذا افاد فائدة جديدة وهو في غاية البعد (وأقول) لا يلزم من صحة الابتداء صحة التركيب بل وان  
ان ياتى الفساد من جهة الاخبار ككونه جملة خالية عن رابط نحو زيد ضرب عمرو وكذا فيقال  
منه كونه معلوما بالضرورة ثم بعد هذا كما يظهر لى ان التحقيق جعل السماء فوقنا وتحتنا  
كلاما في اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن اللفاظ اذ موضوع النحو الكلمات العربية  
لا المعاني فالوجه ان كل كلام اتت كلمته في تركيبها على ما يجب مراعاته في الحركات العربية  
حكم بأنه كلام ولا التفتات ما شاء هل هو معلوم أولا على أنه يقال السماء فوقنا صادق  
والسماء تحتنا كاذب وانما يوصف بالصدق والكذب الخبر وهو من اقسام الكلام وبهذا  
تعلم ان الملهون ليس كلاما في اصطلاح النحويين فانه يجرى زيدا ورفع قائم اذ لا اسناد في هذا  
ضرورة ان المبتدأ اسم من فروع الخ واستفادة العوام بالكلام الملهون عرف حدث منهم ثم  
هو كلام افقه ومنه قوله هم كلام ملهون ومن هذين المتشدين في عصرنا ان يقولوا في المثال  
السابق زيد مبتدأ من فروع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة اللحن ولا يقولون هذا خطأ  
لا يعرب اذا اعراب في التركيب تطبقها على قواعد العربية وكيف يطبق عليها ما خالفها  
(قوله ان يقصد المتكلم افادة السامع) كنوابه اذ عن قصد اللفظ ليخرج نحو كلام السامع  
فان الصحيح أنه ليس كلاما اصطلاحا ولا تقديرا يكون من الانسان كلام في خلوه ولا سامع عنده  
وقد يكون الكلام لغير الافادة كالاذكار والاوراد وكالاستغفار وكالقوم وقد يكون لغير  
العقل لكن بعد التبريل كقولها

أيان خبر الخطا وما لك مورقا • كأنك لم تجزع على ابن طريف  
وقوله بالله يا طيبات الصاع قلن لنا • لئلا يمتكن أم لبلى من البشر  
وكخطاب الابل والديار ونحو ذلك مما لا يخص بالوعبر وباقصد اللفظ كان آيين (قوله غمهم - له)



الاولى ثم مهمله أو آخر مهمله لان المراد بالمهمله العين وهي ليست بعقب الصاد المجهمة حتى  
 يأتي بالفاء واحترز به عن الصاد فمهملة بعدها موحدة والاول عن اخذ عنه أبو حيان والثاني  
 أخذ عن أبي حيان وشرح معنى ابن هشام وسماه تنزيه السلف عن تنويه الخلف كما في أول التمثيل  
 على الكتاب المذكور ثم الكلام في استلزام التركيب الفائدة وهي القصد وفي شأن الوضع  
 سبق لنا مستوفى فلا نعيد (قوله الى أن القصد لا يشترط) فظاهره ان ابن الضائع يقول الكلام  
 لا يشترط فيه القصد وكلام التام والساهي ونحوه كلام عنده وهو قول كما في الحلبي قال وأما  
 الصادر عن غير العاقل كالدرة فليس كلاما اتفاقا وقوله بعد فانه مستفاد يقتضي أن ابن الضائع  
 يقول الكلام يشترط فيه القصد لكن لا حاجة للتصريح به لان الفائدة تستلزمه فتضاربت  
 عبارته ويمكن ترجيح الأول للثاني بأن يقال معنى قوله لا يشترط أى لا يشترط ذكره أى لا حاجة  
 للتصريح بها ثم لا تغفل عما أسلفنا من ان استلزام الفائدة للقصد بناء على تفسيرها بفعل  
 المتكلم وعدمه بناء على أنم وصف الكلام ثم على الاستلزام الانسب التصريح بها استيفاء  
 لاجزاء المعرف كما هو الغرض من التعريف فلا يكتفى بدلالة الالتزام (قوله ولا الى ذكر الوضع)  
 يوهم أن الوضع وجود ولا حاجة اليه والمراد أنه غير موجود رأسا بدليل ما ذكره بعد وتصحيح  
 عبارة أن المراد لا حاجة لذكره لانه معدوم تأمل (قوله والالف من الخلق) فيه تسميح لانهم من  
 الجوف (قوله من اللسان) أى مع ما بين أصول الثنايا العليا (قوله والقام من الشفتين) فيه  
 تسميح لانهم من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا (قوله اذا كان السامع يجهل ذلك)  
 الاولى حذف هذا لما علمت ان المتعسر في كونه عندهم كلاما أن يكون العادة جهله أى كونه ليس  
 ضروريا جهله السامع أو علمه (خاتمة) \* اشترط جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فاذا  
 قال انسان قام وقال الآخر زيد فليس كلاما وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاقي من أئمة الاصول  
 وصحح ابن مالك عدم اشتراطه واعترضه الدماميني بما لا يرد فلا نذكره ثم الجملة أعم مطلقا من  
 الكلام لانهم سنده وسنده اليه ولولم يفد كجمله الشرط وكالجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة  
 والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف (قوله هجائية) نسبة للهجاء وهو  
 التهجى معناهما تقطيع الكلمة بذكر اسماء حروفها لا بذكر المسيمات فالاسماء ألف باء الخ  
 والمسيمات أب الخ فالألف الواقعة أو لا اسم للهزمة لاللاف اللينة بدليل أنك تنطق بالهـ مزنة في  
 أول لفظ الف والواضع لاحظ حكمه فجعل كل حرف من حروف المباني التي تبنى منها الكلمات  
 ينطق به في أول اسمه ثم لما كانت الالف اللينة ساكنة لا يمكن النطق بها أولا توصلوا للنطق  
 باسمها باللام وذلك لام ألف فلام ألف اسم للالف اللينة وليس لفظا مركبا من لام وألف لان المقام  
 لتعداد الحروف البسيطة واسماؤها المركبة وانما توصلوا باللام دون غيرها لكون تعاوضا لانهم  
 توصلوا بالالف للنطق بلام التعريف الساكنة في نحو الرجل لان الهزمة والالف اللينة أخوان  
 في اندراجهما تحت مطلق الالف فلا يقال هم توصلوا بالهزمة وكلامنا في الالف اللينة قال ابن  
 جني الصواب أن يقال لا وقولهم لام ألف نحن واعترض على نفسه بقول أبي النجم

قوله فكيفان يقرأ بتشديد  
 التاء وفي نسخة فكيفان  
 وعليها فلا تشديد

\* أقبلت من عند زيد كالحرب \* بخط رجلاي بخط مختلف \* تكتبان في الطريق لام ألف \*  
 وأجاب بانه له تلقاء من أفواء عامة القراء ذكر معنى ذلك الامام ابن هشام في المغنى لكن

برده أنه صرح بلام ألف في الحديث عن أبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه أنه قال قلت  
 يا رسول الله كل شيء مرسل بم مرسل قال بكتاب منزل قلت يا رسول الله أي كتاب أنزل الله تعالى  
 على آدم قال كتاب المعجم قلت وما كتاب المعجم قال ابنت الخ فقلت يا رسول الله كم حرف قال  
 تسعة وعشرون قلت يا رسول الله عددت ثمانية وعشرين فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حتى احمرت عيناه ثم قال يا أبا ذر والذي بعثني بالحق نبيا ما أنزل الله على آدم إلا تسعة وعشرين  
 حرفا فقلت أليس فيها ألف لام فقال صلى الله عليه وسلم لام ألف حرف واحد أنزل على آدم في  
 صحيفة واحدة معه سبعون ألف ملك من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل على من لم يعد لام  
 ألف فهو بريء مني وأنا بريء منه ومن لم يؤمن بالحروف وهي تسعة وعشرون لا يخرج من النار  
 قال الله تعالى ألم ذلك الكتاب كأنه قال يا محمد هذه الحروف ذلك الكتاب الذي أنزلته على آدم  
 أيك اه وقد يطلق على الأسماء حروف فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله  
 فله حسنة والحسنة بهشرا مثلها لا أقول ألم حرف بل الألف حرف واللام حرف والميم حرف  
 ثم وضع أسماء حروف الهجاء من قبيل وضع علم الشخص أن قلنا الشيء لا يتعدد بتعدد محله  
 فألف وضع لشخص واحد هو أو لا يتعدد بتعدد الناطق كما هو مذهب أهل السنة أما أن قلنا  
 الشيء يتعدد بتعدد محله فالظاهر أنه منكرة لا اسم جنس ولا علم جنس وقولهم هذه الألف مثلا  
 بادخال آل دانييل على الثاني تأمل (قوله وكل مركب) اعلم أن كل مركب لا بد له من هل أربع  
 علة مادية وهي أجزاءه وعلة فاعلية وهو الفاعل المركب له وعلة صورانية وهي صورته الحاصلة  
 بعد التركيب وعلة غائية وهي غرضه المترتبة عليه كالجلوس على السرير وإفادة الكلام  
 (قوله الاسم الخ) يأتي أن شاء الله تعالى الكلام على الثلاثة عند قوله وأقسام المقرد ثلاثة  
 (قوله قسم رابع) أي لانه خالف الاسم في كونه لا يستداليه ولا يقبل علامات الأفعال  
 وظاهر أنه ليس حرفا ويأتي توضيحه عند الكلام على الأقسام الثلاثة (قوله وسماها خالفة)  
 أي ولا يسميه اسم فعل حتى يقال تسميته اسم فعل تبطل دعواه مع أنه لو سماها بذلك لما أبطل  
 بلواز أن المراد الاسم لغة وهو ما دل على مسمى فيشمل الفعل والحرف (قوله بعد انه قاد  
 الاجماع على الثلاثة) أي بعد انه قاد الاجماع على الأقسام الثلاثة وأن جميع الكلمات لا يخرج  
 عنها وليس هنالك كلمة تسمى باسم رابع فهذا الجواب ظاهر خلافا لما في الحلبي وبعثه قرناه  
 لا يقدح في الاجماع توقف القراء في كلاه هل هي اسم أو فعل لأنه لم يخرجها عن إطار دائرة بينهما  
 لعارض الأدلة لم يتعين له واحد ونص في المضي على أنها عند سيبويه والمبرد والزيج وأكثر  
 البصريين حرف معناه الزجر (قوله فلا يعتد) بناء على الاعتداد باجماع غير أهل الشرع  
 (قوله من مجموعها) أصل المجموع الهيئة المجتمعة من جميع الأفراد واشتهر أنه يصدق بالعض  
 ولعله مجاز لكن مراده هنا بالمجموع ما اجتمع في التركيب وقتبه الفائدة (قوله لا من جميعها)  
 أي ليس المراد أنها أجزاء حقيقة وأنه لا يتحقق الا بجميع الثلاثة بل هي أجزاء حرفية لأن  
 التركيب الخ (قوله نحو قلنا) أصله قل فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار  
 يستعمل بمعنى النفي وكفته ما من العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وأكثر ما  
 وقصر ما لان ما تكف الأفعالي والأسماء ككفها سي عن الإضافة في ولا سيما زيد برفع زيد على

قوله أي ليس المراد الخ أي  
 لأن الأجزاء الحقيقية  
 يتقدم الشيء بالعدم بعضها



ما فيه وأوجهته في شرح أحكام لاسيما مع أبحاث رائقة في نحو كرام فراجع وتكف كل  
وأخواتهم وبعض حروف الجر على ما هو مبسوط في الالفية وتطير قلبا في عدم الفاعل كان الزائدة  
والفعل المؤكد لغيره (قوله حبذا) الراجح الذي ذكره ابن خروف وذكره في الالفية قال  
الاشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا تركيب في حبذا بل هي كلام أي فعل ضم لفاعل فذا  
اسم إشارة فاعل وزيد في قولك حبذا زيد مبتدأ خبره جملة حبذا وهي تدل على المدح مع حب  
المدح والقائلون بالتركيب طائفتان الأولى تقول غلب الفعل لتقدمه فصار مجموع حبذا  
فعلا وزيد فاعله والثانية تقول غلب الاسم لشرفه فصار المجموع اسما ثم هو مبتدأ وما بعده خبره  
وهو قول المبرد وابن السراج وابن عصفور ونسجه لسبويه وأجاز بعضهم كونه خبرا مقدما  
(قلت) ولعل معنى حبذا على أنه اسم المدح المحبوب (قوله والسادس تركيب اسم وحرف  
نحو ذلك) هو مكرر مع الثاني والنظر لتقدم الاسم وتأخره لا فائدة فيه على أنه لو التزم لزادت  
الاقسام فالأولى أن يقول والسادس تركيب فعلين لانه قسم عقلي وإن لم يوجد على أنه يكفي في  
المثال ليس ليس ونحوه (قوله وهو قسمان) هما أقل ما يتحقق فيه الكلام والافقديتألف من  
أكثر نحو أعلمت زيدا أمروا قائما وقد يتألف من جملتي القسم وجوابه أو الشرط وجوابه إلى غير  
ذلك مما هو في الحلبي وفي الرضي أن الكلام هو جملة الجزاء أو جواب القسم فقط وأما جملة  
الشرط وجملة القسم فليسا كلاما لأن الأولى تقييد والثانية تثبيت وتأكيد وليسا مقصودين  
بالإفادة وسلم له السيد الثانية ونازعه في الأولى لأن الفائدة المقصودة وهي التعليق إنما تتحقق  
بالجملتين فمجموعهما الكلام (قوله على وجهه يكون أحدهما خبرا عن الآخر) لعل المراد  
الخبر اللغوي أي ما أسند للشئ وهو ما عبر عنه أولا بالحديث فيكون تفننا لا خبرا مبتدأ  
والا انتقض بنحو هيئات العقيق الآن يقال هو داخل في القسم الأول نظر الأصل كما قالوا  
في يازيد والأصل أدعو زيدا وبعد العقيق ثم احتراز بقوله على وجهه عن تركيب ما كلمة واحدة كما  
أسأله في حبذا و غلام زيد (قوله ولا مدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المقيد وإنما  
عذوه من أجزاء الكلام لانه يوثق به للربط بين أجزائه (وأقول) لا مانع من أنه من أجزاء الكلام  
حقيقة وأنه يتركب منه مع القسمين الأخيرين ضرورة توقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام  
زيد وحسب ذلك حاجة لا اعتبار بالأصل في يازيد (قوله زيد في الدار) أي فالربط يجعل زيد منطوقا  
والدار ظرفا (قوله إن جاء زيد أكرمته) الوجه أن الربط هنا بين فعلين إذ الذي في محل جزم  
الفعل وحده لا الجملة قياسا للجواب على الشرط الماضي كما صرح به في المعنى نعم هو في نحو إن  
جاء زيد فهو مكرم للربط بين فعلين وجملة وفي نحو جاء زيد أكرمته للربط بين جملتين بالسبب  
تأمل وبهذا تعلم أن قولهم جملة الشرط جملة الجواب من إضافة الكل للجزء كما نسبوا الكل  
للجزء في جملة فعلية أو اسمية نعم تكون إضافة الجزاء بيانية في نحو إن يضرب زيد فهو ظالم إن  
قلت كيف يجعلون الربط في نحو إن أكرمتهني أكرمتهني بين الفعلين مع أن المعلق مضمون الجملة  
على مضمون الجملة لا الفعل وحده (قلت) المعلق الفعل وهو يدل على النسبة المخصوصة وإنما  
ذكر الفاعل لبيان تلك النسبة ونسبة ما لا أنه جزء من المعلق تأمل (قوله الميزة عن  
قسيمه) فالجزء لا يوجد في الحرف ولا في الفعل ويأتي الكلام في ذلك وفي سببه في أنواع

قوله بنحو هيئات أي وأقام  
الزيدان اه

قوله الميزة له إشارة إلى أن  
العلامة بمعنى الخاصة فهي  
مطورة منعكس كاللحده اه



الاعراب مستوي ان شاء الله تعالى (قوله عامل الخفض) قيل فيه دور حيث أخذ الخفض  
 في تعريفه وأجيب بأنه تعريف لفظي قلت وهو لا يصح اذ التعريف اللفظي يكون لمن يعلم  
 الماهية ويجهل تسميتها بهذا اللفظ كقوله البر القمح لمن يعلم أن القمح هو الحب المخصوص  
 ويجهل تسميته بالبر وليس هذا كذلك كما لا يخفى عليك ان كنت ذاتدبر نعم يقال هذا شرح لمن  
 يعلم عامل الخفض بأنه المضاف أو حرف الجزاء لكن يجهل ماهية الخفض فأنصف ثم اقتصاره على  
 الكسرة نظرا للاصل ويأتي ابضاح ذلك في محله (قوله ولا ثالث لهما على الاصح) أي وزيادة الجزر  
 بالتوهم أو التسمية ضعيفة ويأتي أيضا ذلك في المجرورات (قوله وهو نون) تفسيره اصطلاحا  
 والافه في الاصل مصدر معناه ادخال النون (قوله ساكنة) خرج المتحركة ككون ضيفن  
 الاولى اما الثانية فتسوين (قوله تلحق الآخر) خرج نون انكسر ونحوها مما لم تلحق الآخر  
 وكذا خرج النون في أحد انطلق بالوصل لانها ابتداء كلمة مستقلة ولا يقال عرفا انه اللاحقة  
 بآخر أحد ألا ترى لو وقفت على أحد لفصلت بالهمزة عند الابتداء (قوله غالباً فيهن) أي  
 في السكون ولحق الآخر والثبوت وصلا ولو حذف هذا كان أولى وذلك أنه مثل خلاف  
 الغالب في الاول بمحظورا انظر (وأقول) كيف يدعى ان تحريكه لا لتقاء الساكنين غير غالب  
 مع انه أكثر من أن يحصى نحو مررت بزيد العالم وهو الكريم وبكر الشريف وخالد الضرب  
 وعاصم ارم الى غير ذلك نعم هو تحريك اعراض ومرادنا ساكن اصالة وفي الثاني بنحو شربت  
 ما بالقصر (وأقول) اعلم ان الاصل موه لانه من موهت الخاتم اذا اطلت به بجاء الذهب ومنه هذا  
 الشيء ما هي تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم قد تبدل الهاء همزة وهو لغة المذوق  
 تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التسوين تحذف وذلك لغة القصر والتسوين عليها لاحق لا آخر  
 موجود وهو الميم بمعنى أنها لا شيء بعد ما خلافت التسوين كما قال البراء بن شيخ الطبري لاوى شارح  
 هذا المتن أولا آخر مقتدروا هو الالف المذوقة لا لتقاء الساكنين كما قال ابن هشام لان المحذوف  
 لعله تصريفة كالنابت ثم اعراب ما بالقصر كما عراب فتى منونا ومثل لغير الغالب في الثالث  
 بنحو زيد بن عمرو وفيه ان الموصوف باب أكثر من أن يحصى ألا ترى ان سبب الحذف فيه كثرة  
 الاستعمال اللهم الا أن يريد بكونه غير غالب أن له ضابطا مخصوصا لا يتجاوز وهو الموصوف باب  
 على ما يأتي على أن المحذف اعراض التضعيف لا يعتبر وحاصل مسئلة ابن انه اذا وقع ابن أو ابنة  
 خلافا لابن عصفورا وبنت عند قوم من العرب نعتا العلم ومضافا العلم آخر والمراد بالعلم ما يشمل  
 الاسم والكنية واللقب وجب كما في المعنى حذف التسوين من أول العليين وحذف الف ابن أو ابنة  
 خطأ تخفيفا لكثرة الاستعمال فان كان ابن خبرا عما قبله لاصفة أو وقع بين وصفين أو وصف  
 وعلم أو فصل من العلم لم يحذف التسوين والالف بشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبلا من الاول  
 حقيقة فان كان جذا فلا حذف لان هله الحذف كثرة الاستعمال ولا يكثر نسبة الانسان لجده  
 كنسبة لآبيه أي فيصرك التسوين بالكسر لالتقاءه ساكنين كما عراب ابن وألحق بعضهم بالعلم ما كنى  
 به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه لعدم كثرة (قلت) وقد يقال كل من النسبة  
 للجدة وفلان وفلانة أغلب من اللقب أو الكنية أو مساو قال الحلبي وانظر هل المحذف عند  
 تخلف الشروط ممنوع أو جائز لان هذه شروط اللزوم ثم محل حذف الف ابن اذا لم يقع في أول

قوله أي وزيادة الجزر الخ  
 فيه إشارة إلى أن الأولى  
 ولا زائد عليهم ما لا أن يقال  
 يلزم من تنفي الثالث تنفي كل  
 منها اه

السطر والارسمت الالف لان الغالب أن الانسان يقرأ السطر ثم يتدبى بأول ما بعده وإذا  
ابتدأ بابت ثبوت همزته وبعضهم جعل آلة حذف تنوين الموصوف بابت التقاؤه ساكناً مع بابت  
وفيه أن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين وإنما يحذف بالكسر ولم يحذف كما حذف تنوين  
التوكيد عند التقاء الساكنين في نحو واضرب الرجل لأنهم قصدوا أن يحذفوا التنوين اللاحقة  
للاسم مزينة على اللاحقة للفعل وأيضاً التنوين لازم للاسم عند عدم ال والاضافة فهو كالجزء  
فلا يسهل حذفه ونون التوكيد لا تلزم الفعل (قلت) وأيضاً الماضى أمر التنوين بعدم كسبه  
على صورته وقتما قصدوا جبره بعدم حذفه (قوله وتحتذف خطأ ووقفاً) أي يحذف لفظ  
التنوين دائماً ووقفاً وخطأ وبهذا يخرج نون التوكيد الخفيفة لأنهم لو كان حذفها لكانت دائماً  
وقفاً لا تحتذف خطأ دائماً لأنهم سارسم بصورة النون بعد ضمة أو كسرة نحو واضربن يا قوم  
واضربن يا هذو وكذا بعد فتحة إن خيف ليس الفعل بالمتحرك لأن اثنين بأن وقعت بعد أمر  
أو نهي نحو اضربن زيداً ولا تضربن بكرًا وإن لم يحذف ليس ك كما إذا صرحت بخطاب  
الواحد نحو اضرب يا زيد أو كان لغير مخاطب نحو لا تضرباً ولا تضرباً قال راجح كتبها ألفاً وقيل  
تكتب نوناً وقولنا يحذف لفظ التنوين لا ينافي وجوده عوض غير لفظها كالألف حال الوقف بعد  
قصة وكتكرار المشكلة في الرسم وثبوت ألف حال النصب خطأ وفي الحلبي انما رسم بدل  
التنوين ألف حال النصب ولم يرسم واو حال الضم ولا ياء حال الكسر لخفة الالف انتهى (وأقول)  
لا حاجة لهذا لأن كتابة الالف متعينة بشبوتها في اللفظ ووقفاً وقياس كتابة الكلمة كما قال ابن  
الحاجب في الامالي ان تستوى حروفها في الوقف والوصل (قوله وهو أربعة أقسام الخ) اعلم  
أن أقسام التنوين من حيث هو على ما نقله في المغني عن ابن الخبار في شرح الجزولية عشرة هذه  
الاربعة التي ذكرها الشارح والخامس تنوين الترم وهو اللاحق للقوا في المطلقة بدلا من  
حرف المد وظاهر العبارة انه محصل للترم وبه قال ابن يعيش قال لان النون حرف غنة يترنم به  
والمشهور أنه على حذف مضاف أي قطع الترم وذلك في انشاد تميم كقوله

\* وقولي ان أصبت لقد أصاب \* والسادس الغالي زاده الاخفش والعروضيون وسمى غالباً  
لان الغلو هو الزيادة وهو زائد على الوزن وهو اللاحق للقوا في المقيدة بالسكون نحو  
\* قالت بنات العم ياسمي \* والبيت من الرجز والنون الاخيرة زائدة أدريجه ابن يعيش  
في تنوين الترم لما قال ان الترم بالنون واطلاق التنوين على هذين مجازاً ك ما قال ابن مالك  
في التحفة انما هو نون زائدة لان لا تختصان بالاسم وتجهان بالاضافة وال وثمانان في الوقف  
\* السابع تنوين مالا يتصرف ضرورة نحو \* ويوم دخلت الحدر خد وعسيرة \* أو  
للتناسب كقراءة سلاسل وأغلا لا \* الثامن تنوين المنادى المضموم نحو \* سلام الله يا ماطر عليها \*  
قال ابن هشام وأقول بالثاني من هذين دون الاول بل الاول تنوين صرف اباحته الضرورة  
والاسم في الثاني يبنى على الضم \* التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك وذكر  
ابن مالك أنهم نون زائدة ك كنون ضيق في الاولى لاتنوين قال ابن هشام وفيه نظر لان نون  
سما تنويناً فهذا دليل على أنه ثبت عند حذفه ووقفاً \* العاشر تنوين الحكاية كما إذا سميت  
رجلاً ابناً له تليبة فهكي التنوين قال ابن هشام وهذا اعتراف بأن التنوين تنوين صرف

(قوله وبهذا خرج نون  
التوكيد الخ) ونخرج أيضاً  
تنوين الترم والغالي وبهذا  
اندفع قول غيره كان عليه  
أن يزيل غير توكيد لتخرج  
نون نحو لنسفها اه  
(قوله لا ينافي وجوده عوض  
الخ) فلا يرد على التعريف  
ان النون قد تثبت في حالة  
النصب بكتبتها الفا وقوله  
غير لفظها الضم يعود على  
التنوين باعتبار انه نون اه

قوله في الوقف أي وكذا في  
الخط وتحتفان في الوصل



محكي ورد بأن الصرف لا يجتمع على التانيث والعلمية وليس بلازم أن يبقى الشيء بوصفه قبل  
الحكاية ألا ترى أن حركة الأعراب إذا حكت لا تسمى أعرابا (قوله تنوين التمكين) هو  
اللاحق للأسماء المعربة المنصرفات غير ما جمع بالفاء وأولى من هذا تنوين الامكنة لأن  
التمكين المعرب ولو غير مصروف والامكن المعرب المنصرف وقد يقال تنوين الصرف من  
إضافة العام للخاص على الرابع في معنى الصرف (قوله ورجل) قال في المغنى الدليل على أن  
تنوينه للتمكين أنك لو سميت به قال التنكير مع بقاء التنوين وذكر الرضى أنه لا مانع من أنه  
للتنكير والتمكين معا فإذا سمي به فمض للتمكين (قوله نحو سيبويه الخ) اعلم أنه يلحق قياسا  
العلم المختوم بويه وسما عا اسم الفعل واسم الصوت والاف بعضها لا يجوز تنوينه كترال ودرال  
وبعضها يجب تنوينه كواها في التجب ثم إن الحسبكم على اسم الفعل عند عدم التنوين  
بالتعريف صفي على قول بعض أن مدلوله الحدث أما على قول جمهور البصريين أن مدلوله لفظ  
الفعل الأم ملاحى فلا إذا الأفعال في حكم التكررات دائما لأن معنى ضرب حصل ضرب ما هذا  
ولا مانع من أن يقال حذف التنوين دليل على أن المدلول لفظ الفعل والاعلى حدث معهود  
بشاهد الاستعمال وذلك أن به منوطا طاب للزيادة من أي حديث كان وبالتنوين طلب لزيادة  
مخصوصة وصية بالتنوين معناه أسكت سكوتا مخصوصا كان يكون سكوتا عن كلام مخصوص  
وصية بالتنوين معناه أسكت أي سكوت كان والذكر هنا عامة في سياق الإثبات فليس لا فاعني  
أسكت كل سكوت أي لا تسكاهم بكلمة ما هذا هو الظاهر (قوله قاله الرضى) نقل في التصريح عن  
الرضي أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفردة كمنون جمع المذكر والقول بأن مفردة  
قد يكون ممنوعا من الصرف غير ممنون كفاطمة معارض بأنه قد يكون ذلك في جمع المذكر  
كأبراهيم واسماعيل فإن قيل يقصد تنكيره ما قلنا وكذا فاطمة الآن يقال ممنوع من مفرد  
المؤنث أكثر فاعتبر ألا أكثر تأمل رقبيل أن التنوين في جمع المؤنث للتمكين ورد بثبوتها إذا سمي  
به على ما يأتي في أحد اللغات الثلاث مع وجود العلمية والتانيث فأجاب الرضى بأنه لو حذف  
التنوين لذهب الجز فيؤدى لحل جزه على نصبه وهو عكس قاعدة جمع المؤنث السالم لكن يقال  
لارضى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الجز وحذفهما كما يجوز أجزاؤه بحال فهل هو ينكر  
اللغتين الأوليين ثم بهم ذاته لم أن عن الرضى ثلاثة أقوال وأجاب الرضى بضعف علامة  
التانيث إذ لم تجمع له بل أصلها للجمع وقيل هو عوض عن الفصحى حال النصب ورد بأن عوضها  
الكسرة على أنه ثابت رفعا (قوله نحو جوار) أي من كل ممنوع من الصرف محتوم بقاء حالة  
جزه ورفع فيشمل نحو فاض علم امرأة وأعيم تصغير أعني للوصف ووزن الفهل إذ هو بوزن  
أدحرج بحسب الأصل أما حالة النصب فتظهر الفصحى على الياء بالتنوين وأعمال تظهر وحالة الجز  
مع خفتها حلاها على ما ثابت عنده وهي الكسرة واعلم أن في جوار أربعة مذاهب الأول قول  
الاحتش أن تنوينه للتمكين لزال صيغة فاعل بحذف الياء فصار بوزن أمان وكلام وسلام  
والثلاثة الأخر بناء على أن تنوينه عوض وأنه ممنوع من الصرف وذلك أن أصله جوارى  
بتنوين التمكين فقبل الاعلال مقدم على منع الصرف لأن الاعلال سببه النقل الظاهر ومنع  
الصرف سببه خفي وهو مشابهة الفعل فاعل كفاض ثم حذف تنوين التمكين منه للصرف

(قوله تنوين التمكين) من  
إضافة الدال للمدلول أي  
التنوين الدال على التمكين  
وهو كون الاسم معربا  
منصرفا اه  
قوله زال التنكير مع بقاء  
التنوين أي ولو كان التنوين  
للتنكير لزال بزواله وإدعاء  
أنه زال وخالفه تنوين آخر  
لادليل عليه وإنما زال عند  
زوال التنكير بدخول ال  
لأنه لا يجامعها اه  
قوله على حدث معهود أي  
بناء على أنه من قبيل المعرف  
بالالحضورية اه

قوله بحذف الياء رديان  
المحذوف لعله كالنائب اه

وأني تنوين العوض وقيل منع الصرف مقدم بحذف التنوين ثم حذفت الضمة للنقل ومن هنا قولان الأول حذفت الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين المقدر ونقل عن المبرد لأن كل اسم ممنوع من الصرف فتشوين التمكن مقدر عنده فيه وقيل بل أتي بالتنوين عوضا عن الحركة المحذوفة فحذفت الياء للساكنين (قوله عوض عن جملة) المراد جنس الجملة فيشمل المتعدد كقوله تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مالها اليوم منذ ولك أن تقول المحذوف هنا جملة واحدة تشمل الثلاث أي يوم إذا كان ما ذكر وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين وكسرة إذا عراب (قوله يزول عند الإضافة) هذا لا ينتج أنه للتمكين إذ تنوين إذ يزول بالإضافة فالأولى أن يقول لأنه لا حق باسم معرب منصرف غير مجموع بألف وتاء وقد نظمت أقسام التنوين العشرة فقلت

مكن يزيد وابه نكركن وكذا \* قابل بجميع لتأنيث وقد سلما  
عوض جوارا ذرغم بطلاقة \* غال انز أو بصرف الشعر ما حرما  
كذا نداء تنوين يكامطر \* والحكي ما شذتلك العشر فافتمما

\*(خاتمة)\* قال الرضي انما يجعلوا الاعراب المضارع علامة كما جعلوا الاعراب الاسم لأن اعراب المضارع فرع وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف لأنه شابه الفعل الذي أصله البناء انتهى قلت قد يستغنى عن قوله وانما حذفت الخ بأن التنوين علامة للامكنية لا مجرد الاعراب كما أسلفناه ثم إن الطبري ناقد الرضي بأنهم جعلوا الاعراب الفعل علامة هي خلوه من التنوين وأقول هذا شرط لا عرابه لا علامة والالكان خلوا الاسم من مشابهة الحرف علامة لا عرابه ولا فائله به ثم كنت بحثت في كلام الرضي بأن الفرع أولى بالعلامة تنبها على وجوده الذي هو خلاف الأصل ثم ظهر لي وجه آخر وهو أن خلاف الأصل ضعيف فليست كـ الله على قبول وجوده ولا يقوى بحيث يجعل له علامة (قوله ودخول) قال الحلبي أي وجود انتهى أشار إلى أن - ضمة الدخول للعاقل (قوله والالف واللام ودخول حروف الخفض) الأولى بالترتيب الطبيعي أن يقدم ما يدخل في الأولى على ما يدخل الآخر وأجاب الجماعة بأنه عكس أطول الكلام على حروف الخفض وأقول - هذا جواب شارحنا على الأجرومية وهو صحيح هناك لأن الأجرومية أطالت الكلام هناك على حروف الخفض فأخرته ليفرغ الطالب ذهنه لها بعد فراغه من غيرها والشارح لم يطل في مثله - هذا الكلام عليها فالجواب الحق أنه عكس الترتيب اهتماما بالتنوين والجزء صوابهما كما لا يخفى (قوله وعلامة الفعل قد) أي الحرفية كما هو المراد عند الإطلاق وأما التسمية فليست من علامات الأفعال وهي وجهان اسم مرادف لحسب معناها كافي والغالب فيها البناء جلالها على حالها حرفا تقع مبتدأ نحو قد زيد درهم وتلقها نون الوقاية في الغالب حرصا على بقاء السكون نحو قدني درهم ويقل الحذف كما يقل الاعراب واسم فعل بمعنى يكفي فيجب بناؤها ولحوق النون لها نحو قد زيد درهم وقدني درهم وذكر في المعنى للحرفية خمسة معان التوقع نحو قد يقدم الغائب وتقريب الماضي من الحال فإذا قيل قام زيد احتمل الماضي القريب والبعيد فإذا قيل قد قام زيد اختص بالقريب وكونه اجوابا للقسم مع اللام نحو ناله لقد أثر الله علينا والتقابل نحو قد يجود البخل والتكثير

قوله وقبل الخ هذا هو القول الثاني وكان المناسب أن يقول الثاني أنه أتي الخ

قوله يزول بالإضافة أي مع أنه تنوين عوض اه



نحوه قد أتركه القرن مصفرا أماله قال سيويه والتحقيق نحو قد أفلح المؤمنون ثم قال  
والسائس النبي حكى ابن سبعمقد كنت في خبر فترفعه بنصب تعرف في جواب النقي إذا خوذ  
من قد ورده ابن مالك بأنه قد نصب في جواب الأثبات قال  
سأترك منزلي لبني تميم \* وألحق بالحجاز فاستريح

وبسط الكلام وانتشاره بطول فعله بالمعنى وما ذكره في التقريب خلاف المشهور والمشهور  
أن معناه تقرب وقوع الفعل نحو قد قامت الصلاة أي قرب قيامها ويظهر لي أنه في قد قامت  
للتحقيق ثم إن المراد بقيام الصلاة قيام الناس لها وهو مجاز عقلي وأما أن يراد به تحققها  
وجودها فالتقريب حينئذ مأخوذ من قرينة الحال لأن قد إذا لوحدها كانت كالتقريب  
موجودا ويظهر لي أيضا أنها التحقيق في جواب القسم وفي التأكيد وفي قد يجوز البخل والقله  
من خارج هو أن البخل جوده قليل فلم يبين لي معنى غير التحقيق والتقريب بالمعنى السابق عن  
المعنى بل يناقش في التقريب أيضا ولا تدخل الأعلى فعل متصرف مثبت خبري مجرد من  
ناصب وجازم وهي كالجزء منه فلا يفصل بينهما اللهم إلا بالقسم (قوله لا أكنه) الأولى أن  
يزيد الدالة على تأنيث الفاعل يخرج تاء رب وتنت التأنيث اللفظ ويخرج المحركة بيناء فانه  
للإسم نحو لا حول ولا قوة للحرف نحوولات ومنه رب وتنت على الأكرأ وباعراب فانه خاصة  
بالإسم كقائمة (قوله عدمية) ولا ضرر في كون عدم علامة لوجود إذ محله إذا كان عدم  
مطلقا وهنا عدم شيء مخصوص (قوله وما لم يذكر) أشار إلى أنه لم يذكر جميع العلامات فقد  
قال السبوطي في الأشباه إنها ثلاثون علامة نقله عنه الحلبي في آخر علامات الإسم السابقة  
فلا ينبغي الحكم بحرفية لفظ مجردة عن علامة الإسم والفعل المشهورة بل بحرفية النظر ويتبع  
كلامهم ألا ترى بعض الأسماء لا يقبل العلامات التي ذكرها المصنف كلفظ ظرف لما مضى  
وزال ودر الهمي فعل فانه لم يسمع فيه ما تنوين كما سبق وكذلك بعض الأفعال كخلا وعدا  
وحاشي في الاستثناء وما أقبله وأقبل به في التعجب ويستدل بعمل الفعل والدالة على معناه مثلا  
والوقوع صلة لما مصدرية كقوله الامة تنهت ان قلت ما المراد بقولهم علامة الإسم كدوام الأهل  
السلامة الوجود بالفعل أو الصلاحية ان قيل بالاول لزم عدم اسمية رجل هكذا ووقفا وان  
قيل بالثاني لزم ان على حرف جر اسم اذهي صالحة لدخول حرف الجر عايم فتكون اسما نحو  
نزلت من على السطح قلت المراد الثاني لكن مع بقاء اللفظ على معناه وعلى الحرفية معناه  
تعدية معنى العامل إلى الإسم وما زالت على هذا المعنى لا يدخل عليها حرف الجر أعني لا يدخل عليها  
حرف الجر إذا كانت بمعنى المكان العالي المرتفع فتكون إذ ذاك اسما هي ادق القوق تأمل فانه  
نفيس لم أجد من صرح به \* (خاتمة) \* قد يراد بالفعل والحرف لفظه فيكونان اسما للفظهما  
ويحكم عليهما لكن تارة يقع الحكم على اللفظ بقطع النظر عن معناه نحو من ثنائي وضرب  
ثلاثي فاللفظ حينئذ اسم لنفسه وآلة لاستحضار نفسه وقد يقع الحكم على اللفظ باعتبار  
دلالته على معناه نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فغن هذه اسمان أخرى هي الواقعة  
في سرت من البصرة إلى الكوفة وضرب اسم اضرب في قولك ضرب زيد فاللفظ اسم والمسمى  
حرف أو فعل فلا تنافي بين قولنا هما اسمان وبين الأخبار بالحرفية أو الفعلية إذ الحكم المتعلق

باللفظ وارد على سماء ألا ترى أن الحكم في زيد فتم على معنى زيد لا على لفظه والحكم بالحرفية والفعلية لا يرد على اللفظ في حد ذاته بل باعتبار معناه لأنه ان دل على معنى في غيره فحرف وان دل على أحد الأزمنة ففعل هذا هو التحرير أخذ من كلام الرضي وذهب ابن مالك إلى أنهم ما بقيان على فعليتهما ما وحر فيهما والاسناد للفظهما باقيين على المعنى الحرفي أو اللفظي قال والاسناد المختص بالاسم هو الاسناد المتوجه للمعنى لا اللفظ ورد السيد المذهب الأول بأن هذا الاسناد يوجد في المهملات فحوجب حتى مهمل فيلزم وضع المهملات ولا قائل به وقد يقال المنوع وضع المهملات لمعان لأنه ينافي الإهمال لا وضعها لنفسها قال سعد التحقيق لكن هذا الوضع غير قصدي لا يثبت الاشتغال به والا كانت الالفاظ كلها مشتركة ولا قائل به وقد يراد بالفعل جر معناه المستقبل وهو الحدث فيكون اسماء فيكون في محل جر بالإضافة اليه فهو هذا يوم يقع الصادقين صدقهم قاله المحققون لكن المشهور في هذا أن الذي في محل جر الجملة وانهم ما موقلة بمصدر بدون سابق فن ثم يقولون تسبب الجملة بدون سابق في ثلاثة مواضع إذا أضيف لها اسم زمان وإذا وقعت بعده رتبة تسوية فحوسوا عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم على ما فيه وإذا تقدمت على واو المعية أو فاء السببية في نحو لانتأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يمكن الأكل والشرب على ما فيه وتكون أيضا مبتدأ فنحو سمع بالمعبد خير من أن تراه ولك أن تقول الخبر هنا المحذوف أي ومما عكس خبر والجملة حالية ولم أر هذا الخبر يخرج منصوصا وتقع مضافا ومن هذا الغز الدماصيني

أيا علماء الهنداني سائل \* فتمسوا بتحقيق به يظهر السر  
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه \* بجرح ولا صرف به يكون به البحر  
وليس بمحكي ولا بمجاور \* لذى الخفض والانسان للبحث يضطر  
فهل من جواب عندكم أستفيد \* فن بحر كم لازال يستخرج الدر  
جوابه للفاضل النبيه حيينا في الله ومحبتنا في الله أخينا الشيخ أحمد السجاعي  
جوابك يا تحرير خذ موضعا \* على حين هاج الصنبر فادري يا حبر  
فقد أعربوا بالكسر لفظه صنبر \* اذ الفعل في معنى المصدر ما جروا  
مضافا لذل الفاعل اعلم فانه \* مراد لذي الالغاز جاد به الفكر  
وليس الذي في الحج يدفع سائلا \* فكأن حاذقا قاله لم يسمو به القدر  
قال الشعبي على المعنى وسبق إلى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب الحموي  
الاندلسي في منظومته النونية في الالغاز النحوية قال  
ما فاعل بالفعل لكن جرحه \* مع السكون فيه ثباتان  
وجوابه ما أنشد ابن جني في الخصائص لطرفة بن زعيتر قال  
بحفان تغري نادينا \* من سنام حين هاج الصنبر  
الشاهد في الصنبر فانه مرفوع فاعل هاج ومجروح بالإضافة هاج إليه بشاهد الكسرة التي على الباء فانها منقولة عن الراء المسكنة للروى في البيوت قبله والحقان جمع جفنة وهي القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر الناقة والصنبر البرد الشديد وقوله وليس الذي في الحج



إشارة إلى أن بعضهم أجاب بقوله تعالى ولولا دفع الله الناس فإن فاعل المصدر مجرور وفي محل رفع ولا حرف هنا ولا جوار لكنه لا يصح مع قوله أرى فاعلا بالفعل ثم هذا الكلام قد يناقش فيه بأن كسر ياء الضمير ليس للنقل بل هو مجرد الضرورة فرارا من اختلاف ما قبل الروي ثم ينأى في البيت أيضا أن حاج في محل جر بإضافة حين على ما سبق في هذا يوم ينفع الصادقين فيقال في اللغز فعل في محل جر وفاعله مرفوع ساكن مجرور ثم يرجع للمبحث الأول إذا أردت بالفعل لفظه أو بالحرف فقال شيخنا العلامة العدوي في حاشية ابن عبد الحق يجوز لك البناء والاعراب فالبناء للشبه الصوري والاعراب عمل بالأصل فإذا قلت ضرب فعل ماض بالرفع والتنوين فلا أشكال بخلاف ما إذا قبل من حرف جر يلزمه كلمة موضوعة على حرفين معربة متونة ولا تطير له ولا يرد يدوم لأن الأصل يدى ودعى والمخلص أن يضعف التون ويقول من انتهى قال الشاعر  
 ألام على لو لو كنت عالما \* بأذنانك لو لم تفتنى أوائله

لا يمكن قلت الشبه الصوري بالفعل لا يقتضي البناء والالبنى مجرولاً شابهته مجرولاً القاضى على المسقية فالوجه أن البناء على الحكاية أى أنك حكمت عليه بالفعلية كما حاله عند الفعلية ثم هذا على ما أسلفناه عن الرضى أما على قول ابن مالك يبقاؤه ما على الفعلية والحرفية فلا وجه للأعراب لكن الأعراب وارد كما سبق في البيت وأنشده الجماعة فيما يأتى عند الكلام على بناء الحرف تدبر ولا عمل من التطويل فإنه مع نقاسة الكلام هذه المجلات مضامير الأفهام وسنقتصر إن شاء الله تعالى في محل الاقتصار والشكر لله الكريم الشكور (قوله الأول المخرد) قيل يرد عليه الفعل فإنه مفرد ويدل جرؤه على جر معناه إذ معناه حدث وزمان ونسبة وهو يدل على الأول بعمادته والثاني بهيئته والجواب أن المراد الأجزاء العرفية التي يمكن انفصال بعضها عن بعض ولا كذلك المادة والهيئة هذا ويظهر لى أن المادة لا تدل بمجردها على الحدث بل لابد من مراعاة بعض الهيئة وهو ترتيب الحروف والأركان وضرب كضرب معنى وكذا الهيئة بدون البنية وهي الحروف المخصوصة لا تدل على الزمن والأدلة هيئة مجرد واحد الأحجار على الزمن أذهيته هيئة ضرب لكن يقال هي دالة لولا المانع وهو دليل اسميتها والالكانت مادة مجرد المسقية القاضى غير دالة على حدث ألا ترى أنها موجودة أيضا في واحد الأحجار تأمل (قوله للاحاطة بالمشترك) هو اللفظ فالاسم لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان قولنا دل على معنى في نفسه هو معنى استقلاله بالمفهومية فالضمير ما اللفظ في سببية أى لفظ دل على معنى بسبب نفسه أى نفس ذلك اللفظ غير محتاج للفظ آخر بخلاف لفظ الحرف فيحتاج للفظ العامل والمجرور وما للمعنى أى أن ذلك في نفسه يعنى مستقل بالمفهومية بخلاف معنى الحرف فهو غير مستقل كما يأتى بيانه إن قلت يخرج من التعريف الاسم المضمن معنى الحرف كن استقهامية متضمنة معنى حرف الهمزة قلت في الكشف ما يفيد أن المراد يتضمن الاسم معنى الحرف أن الحرف منوى قبله والاسم باق على معناه فاصل من قام هل من قام وعلى المشهور من أن المراد بالتضمن كون الاسم دالا على معنى الحرف فهو داخل بحسب معناه الأصلي كالواحد العاقل في من والتضمن عارض وإن لم يوجد ذلك قد ركبنا في أسماء الإشارة تأمل إن قلت هناك ألفاظ تستعمل أسماء لآلة وحرفا أخرى كعلى كما أسلفته قريبا قلت نعم وهي عند كونها حروفا

الحدث لانه المقصود الالهام والاقتمام معناه وهو الحدث والزمان والنسبة المعينة غير مستقل  
لتوقف النسبة على ذكر فاعل معين ونقل الطيلاوي عن السيد وعصام أن الزمن أيضا غير  
مستقل ويظهر في استقلاله اذ لا يتوقف فهم الزمن الماضي من ضرب على ذكر شيء آخر وليس  
الزمان نسبة بين امرين وكونه قيد للنسبة لا يوجب أنه غير مستقل مثلها هذا وجعله الحرف  
غير مستقل بناء على قول العضد والجمهور انه موضوع لجزئياته خاصة بمعنى من مثالا ابتداء  
خاص الذي هو حالة بين السير والبصرة فيتوقف فهمه على فهم ما وفرق بين هذا وبين الابتداء  
العام الذي هو مدلول الاسم كلفظ ابتداء فانه لا يتوقف على امر مخصوص بل هو كلي يعقل بين  
أمرين أمر ما وأمر ما وكل واحد يعرف أمرا ما فيجوز التدريج بلفظ ابتداء تعرف معنى  
وهو نسبة بين أمر ما وأمر ما بخلاف الابتداء الخاص فلا يفهمه من مجرد لفظ الحرف فلذا  
حكمت بأن الأول مستقل دون الثاني تأمل وذكر السير طي عن جهاء الدين السبكي في تعليقه  
على المقرب أن الحرف يدل على معنى في نفسه كإثنية الحلي قلت وهو مبني على مذهب السعد  
أن الحرف موضوع لا كلي وان كان لا يستعمل إلا في جزئي وهو الذي أفهمه اذ لم تقدم  
لادليل عليه ويكون جعل هذا اسما وهذا حرفا اصطلاحا عند العلامات الاسم والحروف  
المخصوصة وان كان كل منهما مستقلا وأما ما رتبته على السعد فقد أوضحت الجواب عنه في  
رسالتى في البسطة المشتهرة على كلام تقيس جذا في دون المكراس فاطاها ولولا خوفى من اللالسة  
لكن هنا هذا ونقل عن السيد أن الحرف لا يدل على معنى أصلا أى بل هو رابطة بين الفعل  
والاسم وأعله يقول ابتداء السير من البصرة مثلامأخوذ من مجموع تركيب سرت من البصرة  
ومن وحدها لا معنى لها كما ان فهم الذات المخصوصة أخوذ من زيد وذا وحدها لا معنى لها ثم  
ما ذكره الشارح في المفرد اصلاح أهل الميزان ومحققة الحاجة على أنه اللفظ الواحد عرفا فالعلم  
المركب غير مفرد اذ نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء ولكل مركب عندهم اعرابان  
ذكر وهما قلت ليس لازما أن لكل مركب اعرابين ألا ترى بعلمك بمخوعا من الصرف والله تعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم (قوله وهو ثلاثة أقسام) الذي ذكره ابن يعين أن القياس ادراج  
المبهم في الظاهر وراجع كلام المحتشى هنا فيه بسط (قوله لانه لا يحلو) قال الطيلاوي بعد ان  
نقل عبارة الشارح وفيه نظر اذ لفظ الشيء والممكن الامكان العام يصلح لكل جنس ولك منع  
صلاحية المبهم لكل كما لا يخفى على ذي وضع انتهى قلت يجاب عن الأول بأن مراده صالح لكل  
جنس بحسب الوضع فيكون ما راعى على مذهب العضد القائل أن اسم الإشارة موضوع لكل  
فرد من المشار اليه المخصوص لا لالامر الكلي بخلاف نحو ممكن وشئ فانه موضوع لالامر الكلي  
وصلاحيته للأفراد بالاستعمال وعن الثاني بأن مراده يصلح لكل جنس متحقق في فرد مخصوص  
كالشاهد بحاسة البصر في اسم الإشارة لا مطلقا تأمل (قوله اما أن يكون كناية عن غيره)  
أقول اما أن يريد بالغير معناه استعمال فيه فيقال لا خصوصية للضمير بذلك واما أن يريد كما صرح  
به بعضهم أنه عبر به بدلا عن الظاهر اختصارا فيمنع بأنه قد يسلم اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد  
زيد فتقول هو يفر هل كذا ولا تقول زيد يقول كذا كما هو الأصل ولا يظهر في ضمير التكلم  
والخطاب اذ ليس حق التكلم والخطاب بالاسم الظاهر حتى يكون الضمير ان كناية عنه بل



الاسم الظاهر من قبيل الغيبة والتعبير به عن المتكلم أو المخاطب خلاف الظاهر من ثم جعله  
 السكائي التفاتا فتأني (قوله في الاستقبال الخ) اعلم أن الزن الواحد يتصف أولاً بكونه  
 مستقبلاً ثم حالاً ثم ماضياً وأما الثلاثة أوصاف في أزمنة مختلفة فبعكس الترتيب السابق ماض  
 فقال فاستقبال (قوله بالاختبار به وعنه) لا يظهر في أسماء الأفعال والاصوات فالأولى أن  
 يقول لاستقبال تمام معناه بالمفهومية كما سبق وقال الكوفيون لانهمة أي علامة على مسماها  
 فاعترض بأن الحرف والفعل علامتان أيضاً على معناه وأجيب بأن علامة التسمية لا تقتضي  
 التسمية وأقول كما لا يدلان وحدهما بالعدم استقلال معناه ~~كما~~ كأنهم ما ليس بعلامة  
 أما الحرف فظاهر وكذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه لأن فهم التسمية المعينة يتوقف على ذكر  
 فاعل معين ثم أصله عند البصريين سمو حذف اللام ثم حذف باسكان أوله وأتى بالهمزة عند  
 الكوفي وسم حذف الفاء وأتى بالهمزة ويبدل الأول أن التصغير يدل إلى الأصل وتصغيره سمى  
 وأصله سمى واجهت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ولا يصغر على وسيم (قوله باسم  
 أصله) أي بناء على مذهب البصريين ولوقال باسم معناه التضييق وهو الحدث لانه فعل الفاعل  
 كان أسهل وأحسن (قوله لأن المصدر) أي مدلوله هو فعل الفاعل به في تأثيره وتعلق قدرته  
 أن أردت المعنى المصدرى وبه في فعله كالحركات والسكانات أن أردت الحاصل بالمصدر وأن  
 أردت تحقيق هذين وما يتعلق بهما فليكن برسالتى على البسملة (قوله طارفاً) بفتح الراء هو آخر  
 الشيء ولما كان الحرف ليس طرفاً بهذا المعنى بين أن المراد بالطرف هنا ما هو شأنه غالباً بقوله  
 أي ليس مقصوداً بالذات وأما بسكون الراء فهو البصر (قوله والمركب ثلاثة أقسام) المراد به  
 المركب النحوى كما سبق بيانه لا المركب الذى عرّفه سابقاً والأشكال ادخال المركب الإضافى  
 والمزجى إذا جعل علامته نعم يمكن ادخالها إذا لم يكونا علمين أن قلت سبق لك أن المركب النحوى  
 مانطق به مرتين فأما ~~ف~~ فترجى حل الشارح عليه فهو لا يتحد مر فبما ذكره الشارح إذ قد يكون  
 من حرف واسم نحو يازيد ويا رجل ومن حرفين نحو قد سوف أو فعلمين نحو وقام قعد قلت ليس  
 مراده مطلق مركب نحوى بل المركب النحوى المشتمل عليهم باسم خاص وليس ذلك إلا الإضافى  
 والمزجى والأسنادى وأما نحو أن قام زيد فندرج في الأسنادى إذا المراد به ما يشمل التام والناقص  
 كما سبق نعم بقى عليه المركب التقيدى ويقال له التوسيفى نحو الحيوان الناطق على أن الناطق  
 صفة للحيوان لا خبر وأما تركيب العدد فهو وقسمان خمسة عشر ونحوه مما فتح فيه الجزآن  
 والتحقيق أن هذا مزجى بدليل فتح الجزء الأول وكون الأعراب المحلى لمجموع الكلمة لا على  
 الجزء الأول فقط ولا يقدح في ذلك بناؤه فهو بمنزلة سيبويه غير أن آخر هذا منك ورواها فتوح  
 وضابط الشارح أغلبي لا يشمل سيبويه ويذكر ~~ب~~ كما بينه المؤلفون هنا وقيل أن نحو  
 خمسة عشر تركيب إضافى وكون الأعراب فى الإضافى على الجزء الأول والثانى مجزئاً أيضاً  
 أغلبي القسم الثانى من تركيب العدد هو اثنا عشر واثنا عشرة والظاهر فى هذا أنه قسم برأسه  
 لا مزجى لكون الأعراب فيه على الأول ولا إضافى لكون الجزء الثانى لا محل له من الأعراب  
 أصلاً لانه فى محل نون اثنا واثنتان وأيضاً ليس التصدير أيت اثنان مضافة لثمرة بل التصدير  
 أيت جملة أحدها اثنا عشر تأمل هذا ما به أعده كلامهم ولأن تقول اثنا عشر مركب

قوله لا يشمل سيبويه أى لأن  
 الجزء الثانى لا يجزئ عليه  
 الأعراب وقوله ومعد بكرب  
 فإن آخر الكلمة الأولى غير  
 مفتوح بل ساكن للنفقة اهـ

اضافي وكون الجزء الاخير في محل جر أعلى بل قد يقال ان الجزء الاخير في محل جر بالاضافة  
 وان كان خلاف ما قالوه ولا يقدح في ذلك أن معنى الاضافة غير مقصود ألا ترى أن عبد الله علما  
 لا يصدق فيه معنى الاضافة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله كل كلمتين) هذا ضابط لافراد لا شرح  
 للماهية بشاهد كل التي هي آلة لاستغراق الافراد (قوله والاسم قسمان) أي بعد التركيب  
 وقبله الأصح أنه موقوف وقيل معرب حكما بالقوة وقيل مبنى لشبهه بالحرف في الهمال أي  
 كونه غير عامل ولا معمول اه قات امل المراد ببعض الحروف كقد وسوف والاف عشر من  
 الحروف يعمل كأحرف الجز والحروف الناصخة ثم ان وقف المفرد على السكون لانه عدم الحركة  
 ووجود الحركة انما هو بالعامل وأما المثني وجمع المذكر فكنيت حال مطالعة الشيخ خالد توقفت  
 على ماذا وقفهما لان الاحرف المخصوصة يجعلها العامل قلت واعل وقفهما كحال رفعهما ثم بعد  
 دخول عامل الرفع يقدّر زهاب ما كان وانما اخترنا حال الرفع لانه هو الاشرف ولا تغفل لانه  
 أكثر دورا واولا لكونه أول الاحوال لان شيئا منها لا يثبت اذ ينطق الانسان ابتداء بعامل  
 النصب أو الجز ثم رأيت الحلبي نقل ما استظهرته عند المضاف الياء المتكلم فله الحمد (قوله  
 ما تغير آخره) قيل يرد عليه الاسماء مفردة بعد أن كانت ركب مع العامل وأجيب بأن الافعال  
 الواقعة في التعريف مجردة عن الزمن كما نص عليه السيد اه أي فليس المراد تغير فيما مضى ثم  
 مجرد التبريد عن الزمن لا يتفق بل النافع أن الفعل مستعمل في الحال والصدق بأي زمن  
 فهو والمحدور ثم يقال هذا مجاز والتعريف يصان عنه واهل يقول هو مجاز مشهور ثم الكلام  
 هنا إجمالي ويأتي تفصيله ان شاء الله في الكلام على نفس الاعراب والبناء (قوله أو مجازا)  
 يحتمل أن المراد اللغوي أي مطلق التسمي ومجازة الاصل كقواهم في شمس مثلا انه مجازي  
 التانيث ويحتمل أنه مجازي باني استعارة حيث شبه دال بالآخر وجاء مع ان كلا منهما لا حرف  
 بعده في النظم (قوله يد) أصله يدي ودي حذف الياء ان اعتبارا ولا تغفل استغلت الضمة كما في  
 قاض لانه اذا سكن ما قبل الياء والواو ظهر عليهما الحركات على ما يأتي في دلو وطي ان قلت قد  
 استغلت في أصل يقر فنقلت لنقاف قلت ذال لان الحركة بنية لازمة وحركة الاعراب معرضة  
 للزوال فيحصل اه اخفة بالانقل ان قلت لم قدروا الاعراب على ياء قاض وأظهروه على دال يدهلا  
 سورا بينهما قلت الفرق أن المحذوف له امة تصر بنية كالثابت اذ لولا الة ما حذف بخلاف  
 المحذوف اعتبارا فانه يصير نسياما منسيا (قوله بسبب عامل) كثيرا ما يتعمدون لفظ بسبب بعد ياء  
 السمية واللفظ أجل بعد لام الة وهو كما قد ما فهم منهم ما وتوضيح معناهما (قوله معرب  
 من مكانين) فالاعراب عندهم لا يختص بالآخر بل يكون في الوسط تبعالا آخر (قوله والمبنى)  
 بخلافه والاسم المبني معرب محلا وقد لا يكون له محل كاسماء الافعال والاصوات على الصحيح  
 وكه ثمر من اثني عشر (قوله والذي يقدّر فيه الحرف جمع المذكور السالم) ليس محصورا فيه  
 في تلك الحالة والضابط أن حرف الاعراب ان كان قبله حركة تجانسه حذف لالتقاء الساكنين  
 لدلالة تلك الحركة عليه نحو جاء مسلو القوم ورأيت مسلي القوم ومررت بمسلي القوم وجاء  
 مسلي القوم والابقي محر كما بحر كة تجانسه اعدم ما يدل عليه نحو جاء مصطفا القوم ورأيت  
 زيدا القوم ومررت بزيد القوم هذا تحريره (قوله جاء مسلي) ذهب أبو حيان الى أن الواو



وجوده غاية الامر أنهم تغيرت بأحوالهم لا بوجوهه وهو وجهه والزامه القول ببقاء حرف  
الرفع مع عامل النصب متغيرا مردودا ببقاء عامل الرفع هنا وذهابه هناك فيذهب معه حرفه  
بالكلية وذهب الامام العمد ابن الحاجب نفعا الله به الى أن الواو مقدرة للثقل فرد عليه بعضهم  
بان الضمة في الفتي قبل قلب لامة ألفاء مقدرة للثقل وأصله فتي أو فتوت بناء على أنه ياتي أو واري  
وفي القاموس ما يدل اكل منهم ما وقد حكم بالتعذر نظر الحالة الراهنة فليكن مسلي كذلك اذ  
مادامت الياء الاولى تعذر الواو وانتهى وأقول يجاب عن العلامة بأننا ننظر للحالة الراهنة في كل  
منها ما لکن أنت خير بأن المانع من حركة الفتي كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتي  
لازم فظهور الحركة متعذرا وما المانع من ظهور الواو في مسلي فهو ثبوت الياء الاولى وثبوتها  
ليس بالازم بل هو ارحم فها فتاتي الواو ويقال مسلوى الا أنه ثقيل فالمانع من ظهور الواو والثقل  
وهذا لا غبار عليه (قولك والذي يقدر فيه الحركة الخ) لم يذكر الشارح مثالا لتقدير الحركة على  
الواو في الاسم قال بعض من حشي كلامه على الاجرومية لانها لا توجد في الاسم الا نحو دولو  
عما يشبه الصحيح قلت بل توجد كما اذا سميت اينك يدعوفتمعه من الصرف كيشكر وتقدر  
فيه الرفع والجر للثقل وان كان بالفتحة انما يتبعها عن ثقل كما سبق في جوار ويظهر نصبه على أن  
يدعوي ياتي اسمها لفظه كنطقة يدعوي على ما سبق (مبحثان الاول) لا فرق بين الفتي  
والقاضي وفتي وقاض متونين في تقدير الاعراب واذا صرفتهما في حالة الرفع على لاميهما ضمة  
وفي حالة الجر على لاميهما كسرة وفي حالة نصب فتى على لامه فتحة لان الحركة المقدرة تابعة للعامل  
والبالغ ان تنطق بالضمة دائما عند انصريف كما قد يغلط به كثير ثم يتم التصريف كما تعلم واذا وقعت  
على فتى فقبل بقلب التنوين انا وما زالت الالف المقدرة عليها الاعراب محدودة وقيل يحذف  
التنوين فتعود الالف والصحيح مذهب سيدي به اختيار الاول حال النصب والثاني حالة الجر  
والرفع جلاله على الصحيح وان كان الاول ظاهر عموم قول ابن مالك تنوين انا ترفع اجعل ألفاء  
وأما ان وقفت على قاض فقال ابن مالك

وحذف بالمنقوص ذي التنوين ما \* لم ينصب أولى من ثبوت فاعلا

(المبحث الثاني في الحلبي ما يقدر فيه الاعراب بحركة قول الشاعر)

سمعت الناس يتجعون غيثا \* برفع الناس كان الشاعر سمع انسا ناه قول الناس يتجعون غيثا  
فحكى انظره اه (قلت) هذا يوجب أن الناس مرفوع مبتدأ ويتجعون خبره والجملة في محل نصب  
مفعول سمع ولا حكاية ولا شيء والمعنى سمعت هذا الكلام من انسان ولا تظهر الحكاية الا لو كان  
المراد سمعت الناس في حالة كونهم يتجعون بحيث يكون الناس مفعول سمع لكن على هذا  
يعين نصب الناس اذ لا رفع يحكي تاملي واستغفر الله العظيم (قوله كما قالوا في شرب) اعترض  
بأن قائل ذلك أبو حيان وحده قلت وهو غير متعين ما المانع من أن قولهم كسر ما قبل الآخر محله  
اذا لم يكن مكسورا أصالة والابقى على كسره (قوله والمبني قسمان) هو كادل عليه كلامه في المبني  
على حركة أما المبني على الحرف فلا يكون الا ظاهرا نحو بازيدون ولا رجلين عندنا وأما المبني على  
السكون فيكون ظاهرا نحو كم ومن ومقدرا كفتي واذا فان السكون الموجود سكون بنية  
لا بناء ان قلت اجعله سكون بناء أعني عن البنية كما تنفي حركة هؤلاء قلت فرق بينهما لان البنية

في هؤلاء تصح مع **سكون** الهمزة وتحريكها بحركة ما يخص الكسرة تأثير البناء وأما في  
 الالف في إذا فلا قبل الا السكون فسكونها الظاهر ليس تأثير البناء فوجب أن يقال إذا مبنى  
 على سكون مقدر منع منه السكون الاصلى وإذا منع الحركة فظهر الحركة فلا غرابة في منع  
 السكون ظهور السكون (قوله نحو امر) اعلم أنه ان استعمال طرفا كاعتكفت امرى  
 اتفاقا والافان كن نكرة كفى امر من الاموس أو أضيف كفى أمرنا أو عرف بال كفى  
 الامر أو صغر كفى أميس أو كسر كضت أموس أعرب منصرفا اتفاقا والاف نحو مضى  
 أمر مراد به معين فذهب الجازين بناءه على الكسر في الاحوال الثلاثة ولقيم مذهبان  
 أحدهما اعرايه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاث وهو مذهب أهلهم ثانيهما وهو  
 مذهب أكثرهم اعرايه الاعراب المذكور حال الرفع وبناءه على الكسر حال الجز والنصب اما  
 مذهب الجازين فوجه بناءه أنه تضمن معنى حرف التعريف بدلالة على وقت معين هكذا علوا  
 (وأقول) تضمن الاسم معنى الحرف حقيقة أن يؤدى معنى الحرف بذلك الاسم كما أدى الشرط  
 والاستفهام اللذان هما معنى ان وهل بقى ولا كذلك أمر فان المراد به اليوم الماضى وليس  
 مستعملا في التعريف غاية الامر أنه ليس المراد مطابق يوم ماض بل يوم معين اللهم الا أن  
 يقال قوالهم ان حقيقة النظم ما ذكرته قريب بدليل كلامهم في أمر ونحوه كلام لا واسم  
 الإشارة فتأمل وأما مذهب تيم الاقل فوجهه أن فيه العلمية الجنسية لانه اسم لما هيبة اليوم  
 الماضى المعينة كان ذلك اليوم هو الذى قبل يومك بقرب أو بعد ما عليه والعدل عن الامر  
 هذا توضيح ما فى الحلبي قلت لو كانت فيه العلمية لكان تعريفه بما فيمتنع دخول ال عليه فلا يصح  
 العدل عنها فان قيل المراد عدل عنها الى التعريف بالعلمية قلنا يلزم منع صرف جميع الاعلام بمثل  
 هذا ولا قائل به فالوجه ما أشار له الامام الرضى من أن المنع للعدل المذكور والتعريف المشبه  
 للعلمية في كونه ليس باداة ملقوظ بها معنى وهو المأخوذ من ال باعتبار بعده حذفها ولا علمية أصلا  
 تبصر فالمقام دقيق وأما مذهب أكثرهم فوجهه أنه حيث كان لكل من البناء والاعراب وجه  
 فلا يهمل واحد ثم جعلوا الاعراب حال الرفع تخصيصا للاشرف بالاشرف ثم جعلوا البناء فجعلوا  
 له محلين أعنى النصب والجز أشار به بعض هذا الرضى واستغفر الله العظيم (قوله على أصل التقاء  
 الساكنين) أى على القاعدة عند وجودهما وهما الكسر والمراد القاعدة الاولى ووجهه ان  
 الكسر كالضمة لا يكون لاختصاص هذا الاسم وذلك بالفعل والخاص من وجود الشيء بوجود  
 ضده أقوى وقال الشاطبي وجهه ان الكسر حيث أتى به لاختصاص من الساكنين لا يتيسر بحركة  
 الاعراب اذ لا يكون اعراب الامع التنوين أو ما عاقبه من ال والاضافة اه (قلت) يضعف  
 هذا بأن التميز بالعامل وقد يوجد التخصيص بالكسر حال الاضافة مع قيام اللبس الذى لاحظته  
 نحو مرت بصالحى القوم مثنى مضافا ومع التنوين نحو مرت بزيدا العالم بكسر التنوين  
 لالتقاء الساكنين وقال العلامة سعد الدين وجهه أن السكون عدم الحركة والكسر قريب  
 لعدم لقله افراده اذ لا يوجد الا فى الاسم وإذا اتى الشيء فلا يوجد به مع تيسر القريب  
 وما إلى هذا والله أعلم ونما يناسب المقام ان الاصل فى المبنى السكون ووجهه أن السكون  
 عدم الحركة والعدم أخف من الوجود والبناء حالة لازمة يناسب فيها التخصيف (قوله بالقائيات)



هي قبل وبعد والجهات الست يحدف ما أضيفت له فتكون غاية الكلام وآخره ونقل الكسائي  
عن بني قنقش اعراب حيث وقال الزجاج حيث اسم موصول بمعنى الذي وما أبعد هذا (قوله  
على إحدى اللغات) مراده به اضم التاء بأحوالها الثلاثة الواو والالف والياء (قوله وباحذام)  
اعلم أن فعال يفتح أوله على ما وثقت لغة الجاز بناؤه على الكسر حـ لاله على نزال اسم فعل وتقيم  
مذهبان أحدهما منه من الصرف مطلقا للعلية والعدل عن فاعله وقال المبرد للعلية والتأنيث  
المعنوي كزنب قال الأشعري على الخلاصة وهذا أقوى على ما لا يخفى أي لأن هذا عدل تقديرى  
لا يصار إليه الا اذا عذر غيره والثاني وهو مذهب أكثرهم بناؤه على الكسر اذا كان آخره  
راء كـوبار اسم قبيلة وذلك أن لغتهم الامالة فيكسرون الراء حـ صا عليها وذلك أن الراء تنوع الامالة  
مالم تكن مكسورة كما هو مبين في الالفية وغيرها ومنه من الصرف اذا لم يكن آخره راء كـحذام  
(قوله العالم بالرفع) اعلم أن الرفع من ألقاب الاعراب فيقال العامل في التابع هو العامل  
في المتبوع وعامل المتبوع هنا يقتضى بناء اللفظ على الضم ونصب المحل ولا يعمل الرفع وأجاب  
الفاضل الهندي في شرح الكافية بأنه لما كان يقتضى الضم كأنه يقتضى الرفع اقربهما  
وفي الحلبي أو أن العامل متوهم كانه توهم ان المتبوع نائب فعل الفاعل الذي نابت عنه بأن  
يقرأ مبنيًا للمجهول ثم يتخلص عن أصل الاشكال بالترام أن حركة التابع اتباع لضم المتبوع  
فليست حركة اعراب اه (قلت) سبقه مثل هذا العلامة بدر الدين الدماميني في شرح المغنى  
وهو مع بعده من كلام القوم لا يظهر فيما نحن فيه أعنى بإسبويه العالم اذا الضمة غير ظاهرة حتى  
يجزله حركة اتباع لها ومن الغريب لو صح ذلك امتناع اتباع الكسرة الظاهرة وجواز اتباع  
الضمة المقدرة ولو قيل ان العالم خبر لمخدوف ما لزمت شي فتبصر والله سبحانه وتعالى الموفق (قوله  
حركة البناء الاصلية لا يجوز اتباعها) أي اتباعا نحو يابنت ونحوه فهذا غير الاتباع السابق  
عن الحلبي والدماميني والفرق ان العارضة تشابه حركة الاعراب في العروض (قوله فالعرب  
الفعل المضارع) قالوا انما اعرب لما شابهته الاسم في أنه يعرب معه لان التميز لا بالاعراب نحو  
لاتأكل السمك وتشرب اللبن يجوز الثاني ان قصدت النهي عنهما وان قصدت النهي عن الجمع  
نصبته وان قصدت اباحة الثاني رفعت ان قيل هذه المعاني تتميز بغير الاعراب بأن يقال على الاول  
أنهم الذعن أكل السمك وعن شرب اللبن وعلى الثاني لا تجمع بينهما وعلى الثالث ولا شرب اللبن  
قلنا الغرض بقاء التركيب بحاله نعم يرد أن الماضي به تربه ذلك أيضا نحو ما أكل وشرب يحتمل  
نفي كل واحد ونفي الجمع أو اثبات الشرب بعطفه على النفي دون المنفى فلم يعرب فالاحسن ان  
المضارع أعرب حـ لاه على اسم الفاعل لما شابهته في الحركات والـ ككنات واحتمال الحال  
والاستقبال كما أن اسم الفاعل حل عليه في العمل لذلك (قوله للاتباس بالمضارع وقفا) أي  
في الوقف أي ان شلى الاتباس الوقف أما الوصل فيمتازان فيه بكون هذا واعراب المضارع  
 والمراد للاتباس بالمضارع الذي لام الامر غير مقدرة معه والافالامر مضارع عندهم أيضا  
(قوله تحركت الواو وافتح ما قبلها الخ) ولأن تقول استنقلت الضمة على الواو فحذفت  
لاقتفاء الساكنين ذكر والوجهين وأقول يظهر لي الثاني لا ما ذكره الشارح وذلك أن شرط قلب  
الواو والياء ألقا التحركهما وافتتاح ما قبلهما الخ) ولأن تقول استنقلت الضمة على الواو فحذفت

اجتماعه بعد الخن ثم لم يخلب واو لب لوان ألقا الاق حركاتها بحفاة. لا تسو لولا ذلك ما حركت وعلى  
 كلامهم ما المانع من قلبها ألفا ثم تحذف لالتقاء الساكنين وهذا البحث بعينه اجرد في نصريف  
 الشارح المستدليات المخاطبة (قوله ثم حذف نون الرفع لتوالي الامثال) ان قلت قد جازى توالي  
 الامثال في جفت ويجوز من جن مسند النون النسوة فلم يمنع هنا قلت التونات هنا زوائد  
 وما أوردته نونان فيه أصليان والراء انقل هكذا قالوا وأقول قد يعارض بأن التونات هنا  
 كل واحدة منها كلمة مستقلة واجتماع الامثال في غير كلمة واحدة جائز كالثمان ميمات في قوله  
 تعالى وعلى أمم من معك بخلاف الكلمة الواحدة ونون النسوة فاعل والفعل مع فاعله كالكلمة  
 الواحدة قال الحسن أن يقال اعتقرت الامثال في جن لأنه لو حذف التون الاولى لالتبس بفعل  
 الواحد المذهب رمد غما ولو حذف الثانية لالتبس به مذكوكا وأما حذف نون النسوة  
 الفاعل العمدة فلا سبيل له ثم حل المضاف على الامر (قوله فحركات الواو بالضممة) أي لانها  
 الحركة المجاسة له ارم تحركت بالفتحة أخف الحركات ثلاثا لئلا يلبس بفعل الواحد وكذا تقول في عدم  
 تحريك ياء المخاطبة بالفتح اذ ربما يتوهم أنه يأتي مسند للواحد (قوله ولم تحذف لعدم ما يدل  
 عليها) كما أن النون لم تحذف لاهتا ولالتوالي الامثال لانتهاجهم الغرض التوكيد (ان قلت)  
 لو حذف التون الاولى لبقيت الثانية دلالة على الغرض (قلت) الذي يدل على الغرض هو نون  
 التوكيد الخفيفة ابتداء لا المقطعة من الثقيلة على أن فرضنا التوكيد بالثقلية وما ذكرت  
 يؤدي لنته تأمل (قوله قلت الضمة عارضة) ظاهرة أنه لو لا عروض الضم اقلبت وليس كذلك  
 اذ شرط قلب الواو والياء ألفا تحركهما ما وانفتح ما قبلهما ما أن يكون الفتح متصلا بهما أي في  
 كتيهما ما والواو هنا ضمير كلمة والفتح في آخر الفعل الذي هو كلمة أخرى (ان قلت) الفعل مع فاعله  
 كالكلمة الواحدة (قلت) لو صح لك هذا لأعل قام يزيد وأكل وزير لما لك جدا لا يشترط في  
 الاتصال أن يكون أصليا فمن ثم قال العلامة الاشعري لو ثبت مثل عبط من الغزو والرمي قلت غزو  
 ورمي منقوم او الاصل غزوى ورمي أعل كقاض ولا تقلب الواو والياء اتصالا عبطا أصله  
 علابا فأصل هذين غزوى ورمي فاقصال الفتح هنا عارض بسبب حذف الالف فكذا اتصال  
 الفتح هنا عارض بسبب حذف الواو الاولى وقد أهمل المحشون التنبيه على هذا واستغفر الله  
 العظيم (قوله حذف نون الرفع لتوالي التونات) أي وكسرت نون التوكيد تشبيها بنون المثني  
 بجاء مع الوقوع بعد ألف فيما هو لاثنين واعتقر التقاء الساكنين هنا لأنه يجوز في مواضع  
 منها إذا كان الاول حوفا عليه قبله حركة من جنسه والثاني مدغم بناء على أنه لا يتقيد بضم الضالين  
 مما كان في كلمة واحدة (قوله فانها تقدر) أي والمانع لها الثقل لان توالي الامثال ثقل  
 لا معذر واحترز الشارح بقوله سابقا المرفوع عن المنصوب والمجزوم فانه لا يقدر فيه الاعراب  
 بالحرف بل هو منصوب أو مجزوم بحذف النون كقوله تعالى ولا يصونك ولا تبصان فامارين  
 أصل الاول لا يصونك بحذف نون الرفع لالتقاء الساكنين كما حذف الواو لالتقاء الساكنين لكن  
 يقال التقاء الساكنين في هذا مغفلة كما سبق في لب لوان الا أن يقال معنى اغتفاره أنه لا يجب  
 التخصيص بالحذف بل يجوز ويجوز وأصل الثاني ولا تنبيه بالجزم بلا الناهية ثم أكد وأصل  
 الثالث ترأين بوزن غنمين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف تخفيفا فصارتين بفتح الراء



وكسر الياء الاولى وسكون الثانية استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للتقاء  
 الساكنين فصارتين بسكون الياء بين فحسين ولا تقل تحركت الياء وانفتح ما قبلها الخ  
 وان ذكره الخليلي ايضا لما علمت من اتقاء الاتصال المتأصل في نظيره ثم دخل الجازم وهو ان  
 الشرطية المدغمة في ما لا رائدة فحذفت فون الرفع ثم كذبون التوكيد وحركت الياء بالكسر  
 فصارتين على وزن تفين فلم يبق من الاصول الافاء الكلمة وحذفت عنها ولا مواءهما الهمزة  
 والياء الاولى (قوله لانها لا يتداول عليها ما انفقت في دلالتها على الاعراب) كذا في نسخة  
 وهي الصواب وفي أخرى لانها لا يتداول عليها ما انفقت في دلالتها على الاعراب فما واقعة على  
 معان وضيمر دلالة يرجع لها باعتبار اللفظ وازدادة دلالة للضمير لادنى ملازمة وأنه من الحذف  
 والاتصال والاصل دلالتها على حذف الضمير الاول وجاز الثاني تأمل فان هذه النسخة ركيزة  
 أي أن الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يميز بالاعراب  
 فان كون من في أخذت من الدراهم للتبعيض وفي سرت من البصرة للابتناء ظاهر لا لبس به  
 (قوله مبني على الضم تشبيها بالغايات نحو من ذلك) الجامع اقتدار كل في أدائه معناه الخ غيره وهو  
 المضاف اليه في الغايات والمجرور والعامل في من ذلك هو هذا الجامع يشمل جميع حروف الجر  
 فالاحسن أن الضم اتباع لحركة الميم والساكن حائز غير حصين (قوله معنوي) نسبة للمعنى  
 من نسبة الجزئي للكل (قوله لزوم آخر الكلمة حالة واحدة) ان قلت هل يشمل هذا التعريف  
 لزوم الكلمة حالة الوقف قلت تحقيق ذلك ان الموقوف تام معرب بعد العامل أولا فالاول  
 وقفه غير لازم لتغيره بدخول العامل وأما الثاني فالظاهر أن وقفه ليس الاحالة بناءه لان موجب  
 البناء قائم قبل دخول العامل فيثبت وقفه بناء وبهم ذا تعلم أن ما سبق من الخلاف في الاسم قبل  
 العوامل وذكر حالة وقفه انما هو في الاسم المعرب بعدها أما المبني فهو مبني قبل دخول العامل  
 قطعاً كذا ينبغي (قوله انما عامل) لعل الاولى حذفه اذا أثر العامل بعرضه ويزول وليس لنا  
 كلمة تلزم حالة واحدة لعامل ان قلت الظروف التي لا تتصرف قلت تخرج للجر من (قوله ما جىء  
 به الخ) احسن منه عندى ما الرتبة الكلمة من شبه الاعراب وذلك لان قوله ما جىء به يوهى  
 أن البناء أمر طارو هو على فرض تسليمه في الاسم لان أصله الاعراب لا يسلم في الفعل والحرف  
 وأيضاً قولنا ما الرتبة يعني عن قوله بعد وليس حكاية الخ لان هذه الامور لا تلزمها الكلمة وأيضاً  
 ليخرج الوقف ونعريفه يشمله وقوله شبه الاعراب أي في كونه في الآخر فخرجت حركة البنية  
 (قوله ولا تخلص من ساكنين) أي ان كان في كلمتين كما مثل أما ان كان في كلمة فيكون بناء كما  
 سبق في جبر وتحقيقه أنه اذا كان في كلمة ليس المقضي له مجرد التخاص من الساكنين بل  
 الكسر مثلاً حالتان حالة عموم وحالة خصوص فالاولى كونه مطلق حالة لازمة وهو بهذه  
 الحقيقة بناء لا يتوقف وجوده على التخاص من الساكنين والثانية خصوص الحركة وهو بهذه  
 تخلص فنظر والاولى تأمل (قوله وأنواع البناء أربعة الخ) فعلى ان البناء لفظي يكون الضم  
 نفس الضمة وما ناب عنها كالالف في يازيدان والواو في يازيدون وعلى أنه معنوي هو لزوم  
 مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا القول في أنواع الاعراب هذا خلاصة  
 ما في الشيخ الخليلي وهذه الأمور الاول من الخليلي نظير ما سبق بأن السكون على أنه لفظي

داخله في تعريف الحرف لدلالة على غير مستقل كما أسلفته لك وعند كونها اسما داخله  
 في تعريف الاسم لاستقلال معناها وأما بالنظر للفظ في حذاته بقطع النظر عن معنى مخصوص  
 فلا توصف بأهمية ولا حروفية اذ هما تابعان للمعنى كما سبق أيضا فلا تدخل في تعريف واحد  
 منهم ما ان قلت قولك غير مقترن بزمان يخرج اسم الافعال ألا ترى أنه حقيقة في الحال قلت قال  
 العلامة الشنوائى فيما كتب على بسملة شيخ الاسلام قواهم الوصف حقيقة في الحال أى  
 في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أى في الحدث الغير الحاصل بل  
 يحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث حاصل بالفعل كان الوصف حقيقة لالان الزمان حاضرا بل  
 لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن اللازم لامة مفهوم والمعتبر في المفهوم  
 واذا لم يكن الحدث حاصل بالفعل كان الوصف مجازا لان كون الزمن مستقبلا بل لعدم حصول  
 الحدث بالفعل ان قلت فيخرج أسماء الافعال كهيئات فان معناه بعد قدات على الزمن  
 الماضي قلت قال العلامة ابن عبد الحق السباطى في شرحه البسملة المذكورة ان دلالتها  
 على الزمان عارضة لا يعتد بها وهى منقولة عن المصادر سواء كان النقل محصيا كرويد فانه  
 استعمال مصدر أيضا وغير مصرح بنحو هيئات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا أنه على وزن قوفاة  
 مصدر قوى اذ اصوت أوعن المصادر التى كانت فى الاصل أصواتا كصه أو عن الطرف والجار  
 والمجرور ونحو أمانك زيدا أو عليك زيدا اه لكن لى وقفة فى الجار والمجرور الذى هو اسم فعل  
 بعد النقل فان معناه قبل النقل لا يتم الالتماع فانه هو وحده لا يدل على معنى أصلا فكيف يدخل  
 بحسب الاصل فى تعريف الاسم والجواب الاحسن منع دلالة اسم الفعل على الزمان فان  
 معناه الذى يدل عليه عند الجمهور لفظ الفعل فالزمان مدلول مدلوله ومدلول المدلول ليس  
 مدلول ألا ترى اذا جعلت الفعل مثلا اسما للفظه كما سبق فى ضرب فعل ماض فانه يصير اسما  
 ولا يقال انه دال على معنى الفعل فكذا اسم الفعل وان سلم ان اسم الفعل يدل على زمان فلا  
 يدل عليه بهيئته بل بوضع مادته كدلالة الصباح والمساء على الزمن غايته أن الزمن فى هذين  
 جميع المعنى وفى اسم الفعل بعضه ان قلت أفعال الانشاء منسطة عن الزمان كنعم وبئس  
 وأفعال المقاربة فتخرج عن تعريف الافعال وتدخل فى تعريف الاسماء قلت هى بحسب  
 الوضع الاول مقترنة بالزمان ومرادنا بالوضع الاول ما حقهما أن تكون عليه جملا على نظائرها  
 وان لم يوجد بالفعل ان قلت حينئذ يخرج عن تعريف الاسم العلم المتقول عن الفعل كشعر فانه  
 دال بالوضع الاول على الزمان قلت لما زالت آثار الفعلية عن شعر وصار يستعمل استعمال  
 الاسماء مستندا ومستندا اليه حكم باسميته وأما عسى ونحوها فآثار الوضع الاول باقية معها  
 لاستعمالها استعمال الافعال من رفع الفاعل ولحاق تاء التأنيث نحو عست الى غير ذلك  
 فبقيت على فعليتها ان قلت لم لا تجعل أفعال الانشاء تدل على الحال جملاها على فعل الامر الذى  
 هو انشاء قلت ايس كل انشاء يدل على زمن الحال ألا ترى الاستفهام فانه انشاء ولا يدل على  
 زمن الحال والدليل استعمال العرب اذ ايس معنى نعم زيد مدحه فى الزمن الحال فقط بل هو  
 انشاء مدحه من غير التفات لزمان وان كان واقعا فى الحال ولا بدوياً فى ايضاحه ان شاء الله  
 فى أفعال المقاربة هذا وجعل الشارح الفعل مستقلا نظرا لجزء مخصوص من معناه وهو



أن يعمل التجرد الرفع في المضارع محلا وصرح به بعض حواشي شرح المصنف للآجرومية  
قلت وقد يفرق بأن التجرد عامل معنوي ضعيف والعامل اللفظي قوي فلا بد من تأثيره لفظا  
أو محلا ونقل الخطي في باب الأفعال عن ابن طحمة فيما يأتي أن الفعل المضارع معنوي لأن  
معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون وبعضهم يقول بأعراجه أيضا ولو بإشربة نون  
التوكيد كما نقله فيما يأتي أيضا عن ابن هشام (قوله بعامل ملقوطة) هو خير من قول ابن  
آجروم لاختلاف العوامل لأن التغيير الأول لوجود العامل للاختلاف ثم أن قولهم عامل مجاز  
أدوم مع مول معه أي أن العرب تعمل مع تحققه الرفع أو النصب الخ فالعامل ما عملت العرب  
معه من الأعراب نوعا مخصوصا ومعنى عمل العرب نطقها وهي لا تعرف أن هذا عامل وذلك  
مع مول وإنما هو تصرف النحاة وما قلنا خير من قولهم العامل ما به يقوم المعنى مقتضى  
للاعراب لأنه وإن ظهر في نحو جاء التي تقوم بها الفاعلية المقتضية للرفع لا يظهر في التجرد عامل  
المضارع (قوله على المصاحبة في النهي) ظاهره أن قوله في النهي صلة للمصاحبة مع أن  
المصاحبة في النهي أن يكون كل منهما مامنها عنه ولا يقيد به النصب والجواب أن في متعلقة  
بمحذوف صفة للمصاحبة أي المصاحبة المعبرة في النهي من حيث انها منهي عنها ولو قال على  
النهي عن المصاحبة المقادة بواو المعية كان أظهر (قوله على النهي عن الشرب أيضا)  
اعترضه البدر الدمايني بأنه يحتمل النهي عن الاجتماع أيضا كما يحتمل ما جاء زيد وعمر والنهي عن  
الاجتماع انما يكون لكل فرد اذا أعيد اداة النفي والنهي هكذا اعترض في شرح المغني  
وحاصل اعتراضه أن ظاهر كلامهم برمتهم حيث يقتضرون عند الجزم على النهي عن كل فردانه  
نص فيه مع أنه احتمال فالأولى لهم التصريح بالصواب وجواب الشئ محشى المغني أيضا  
عنه بأن قولهم إذا جزم كان نهيا عن كل واحد معناه ظاهر لا ينفع عند العارف المنصف وإن  
أقر الجماعة هنا بل قد يدعى انهم ما احتما لان لا ظهور لاحدهما على الآخر ولكن جرت عادة  
الشمي بالتجسس على رد كلام الدمايني ولو بوجه ما كما جرت بذلك لابن قاسم مع شيخه الناصر  
نفقنا الله بالجميع ورضى عنهم (قوله ومثال اختصاص الاسم بالخفض) الاحسن لو قال  
ومثال الخفض التخص به الاسم وكذا ما بعده واعلم أن الباب بعد الاختصاص يجوز دخوله  
على المقصور والمقصور عليه باتفاق وإنما الخلاف في الغالب فذهب السعد أن الغالب  
دخوله على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظام المشهور

والباب بعد الاختصاص يكثر \* دخوله على النفي قد تصروا

وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره الطبر الهمام السيد

حقه ابدال السيد بالسعد (قوله مركب من الحدث والزمان) أورد الجماعة هنا اسم الفاعل  
فانه يدل على الحدث والزمان وأجابوا بأنه انما يدل عليهم بما بالحل على الفعل قلت المراد المدلول  
الوضعي واسم الفاعل لم يوضع للزمان وقواهم حقيقة في الحال ليس لكونه موضوعا للزمان بل  
لان الحدث المدلول عليه لا يكون وجودا حقيقة الا في الحال كما اسلفنا في بحث الاسم ثم يرد  
اسم الفاعل من حيث أن مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث فام بها وهذا على كلام الشارح  
اما على قول المحققين ان النسبة المعينة من مدلول الفعل أيضا فهو أثقل لان اجزاء ثلاثة ثم

هذا التوجيه للاختصاص لوضع لكان الاولى ابدال الجذر بالضم لانه أثقل بشهادة الوجدان  
ولما وجد السكون في الاسم بناء لازما الا أن يقال قصدوا تخفيف ثقل البناء كما سبق وعلى  
المداميني اختصاص الجذر بالاسم بأن الجذور محكوم عليه في المعنى فقولك مررت بزيد في قوة  
قولك زيدا ورده والمحكوم عليه لا يكون الا اسما (أقول) كذلك التصويب محكوم عليه نحو  
ضربت زيدا في قوة زيد مضروب مع ان النصب لا يختص بل المرفوع محكوم عليه حقيقة  
والرفع ليس خاصا بالاسم وذلك ان محل كون ما ذكر محكوما عليه اذا كان اسما وبالجملة الاحسن  
عندي التعويل في هذا وتطيره على السماع فالجذر لم يسمع الا في الاسم والسكون لم يسمع الا في  
الفعل وحيث لم تظهر لك حكمة فلا تعسف في طلبها وكذا الامور الاصطلاحية اذا لمشاحة  
في الاصطلاح والله أعلم (قوله علامات) بناء على ان الاعراب معنوى وقد غلب ذلك  
في الاعراب من يقول انه لفظي وقول المصنف في شرح التوضيح معنى كون هذه علامات بناء  
على ان الاعراب لفظي انما الاعلام واسماء فالضمة علم للرفع انما يسم بناء على ان المراد لفظ ضمة  
مع انهم يقولون ضمة ظاهرة ضمة مقدرة والنظ ضمة لا يوصف بهذا انما يوصف بها الحركة التي هي  
مسماهم اللهم الا ان يقال قوله ظاهرة نعمت سببي أي ظاهر مدلولها واعترضه الحلبي بأنه يقتضي  
ان الرفع يسمى ألقا أو نونا لقولهم وعلامة رفعة الالف الخ (وأقول) لا مانع من نسبة رفع المتنى  
ألقا وعلى الرفع بناء على انه لفظي الانفس الضمة وما ناب عنها واعترضه العلامة الناصر القاني  
بأن ضمة لو كانت علامة نعمت الصرف للعلية والتأنيث ولتأتى تقول يجاب بأن المراد العلم اللغوي  
وهو مطلق علامة على مسماء وان كان تنكرة (قوله وتتميز عن أنواع البناء) فيه ان التغيير ليس  
بجزء العلامات بل يلزمها أو طرورها (قوله أن لا يكون مؤنث خاليا من التام) الاضافة بيانية  
أي المؤنث الذي هو هو واعلم أن الشارح لم يعرف ما يجمع بألف وتاء وخلاصته انه لا يقاس  
الاف خمسة أمور ذوات التاء الاشفة وشاة وأمة استغناء بشقاء واماء وشياه والامرأة الثاني علم  
المؤنث الاحذام عنده من ينيه فان أعرب جمع الثالث صفة مذكرة لا يعقل كجبال واسيات وأيام  
معدودات الرابع تصغيره لانه يقيد الوصف بالصفة نحو دريهمات الخامس اسم جنس مؤنث  
اسما كهمى لنبت أو صفة كحلي وحبيبات بشرط أن يجمع مذكرة جامع تصحيح فخرج فعلاء أفعال  
فلا يقال في حراء حراوات وفعل في إعلان كسكري فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على  
السماع كسواءات وحامات واصطبلات ونظمت ذلك فقلت

ومطر دال جمع المؤنث سالما \* مواطنه خمس فذواته مطلق  
وتخرج شاة امرأة شفة أمة \* ومهرب اعلام المؤنث حققوا  
ونالته اوصف المذكرة خاليا \* من العقل والتصغير بالوصف يلحق  
وخامسها الجنس المؤنث غير ما \* مذكرة وصف تصحيحه اتقوا  
وغير الذي أسلفت بالسمع ثابت \* فيصنفه فامنه ما به العرب تنطق

• (تنبيه) • بنات واخوات من جمع المؤنث السالم ولا عبرة بالتغيير حيث رد الى الاصل اعني أخوا  
وبنوا وكانهم أوتوا بالواو في أخوات لانهم لو حذفوها صارت أخوات والهمزة في ذاتها من  
حروف الزيادة وان كانت هنا أصلا فذكرها أن لا يبقى معها الا حرف واحد من المفرد بخلاف



بنات لحذفوها كما هي محذوفة من المفرد لاجتماعها ساكنة مع ألف الجمع بعد قلبها هي ألفا  
لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وأما ما ليس من هذا الجمع لأن تاءه أصلية من مفردة وهو بيت  
بخلاف تاء أخت و بنت فهي للتأنيث وتاء التأنيث في نسبة الانفصال فن ثم تحذف في النسب  
وتحقق نسبة التصغير قبلها الحذف من الجمع وأنت تاء أخرى ولولا ذلك لما ثبتت في اخوات لأن  
التاء في المفرد بدل من لامه ولا يجمع بين العوض والمعوّض بخلاف التاء الأصلية فلا تحذف  
لأن حق الجمع أن يستوفي أصوله فمفردة تأمله فانه حسن \* (فائدة) \* لاحظ للمبنيات في الجمع فان  
أردت أن تجمع من اسم مبني فأت بجمع ذول المذكر وجمع ذات للمؤنث وضمهما ما مراد منه  
لفظه أي أصحاب هذا اللفظ المسمون به نحو جاء ذووسيدويه وذووبرق فخره وذوات حذام وكذا  
المركب المزجي مطلقا على الاصح وأما المركب الاضافي فيجمع صدره ويضاف لجزءه وجوز  
الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلاموزيد بن ويزاد شروط الجمع المذكور السالم على الاعراب  
والافراد وهو أن يكون لمدرك عاقل خال من التاء ولو اختلف تأنيث كعلامة ليس من باب فعلان  
فعلى كسكران سكرى ولا فاعل فعلاء كآجر جراء ولا مما يستوي فيه المذكور والمؤنث نحو  
صبور ولا وصفه للمؤنث له نحووا كروا وادركوا الكمرة والادرة فلا يقال اكرون وتطمت  
حاصل ذلك فقلت

ويجمع تصغيرا مذكرا على \* بناء ومن جيا مع التاء قد عدم  
وفعلان فعلى مثله أفعلى لها \* فجمعهما التصحيح بأباه من علم  
وان تستوي أثنى بالنظم مع الذكر \* أو انعدم التأنيث فالجمع منعدم  
وذو مثل ذات يجمعان وضمهما \* الى ما بني أو ركبه من الكلام  
بصدر مضاف بجمعه وهو قيهما \* يجوز الكوفي بشرى لمن فهم

(قوله بشرط أن تكون مفردة الخ) زاد ابن الضائع بضاد مبهمة وعين مهملية وأن لا تلحقها  
ياء النسبة والأعراب بحركات ظاهرة نحو هذا أبوي قال الحلبي وردلانه يستلزمه اشتراط  
الاضافة اذ مع ياء النسبة لا اضافة قلت وهذه سهوة اذ يقال هذا أبويك وقد مثل هو به نفعا  
الله به انما يريد بأن المنسوب للاسماء الخمسة ليس داخلها حتى يخرج منها اذا المنسوب غير  
المنسوب اليه وفي المقام طول مسطر في المطولات فلا أذكره انما التزم ذكر الدقائق القرينية  
ولا اذكر غيرها الا لئلا تكتفى بظهور المحاذق في محالها (قوله في المثنى) جمع بعضهم شروطه في قوله

شرط المثنى أن يكون معربا \* ومفردا منسكرا ماربكا

موافق في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يغن عنه غيره

وقد وضع الحلبي الشروط وزاد أن اللفظ كل وبعض لا يشيان وكذا احد وعرب ونحوهما مما  
يلزم النفي لاستغراق الافراد فزدت البيتين بقولي

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا \* مستغرقا في النفي ثلث الاملا

(قوله في فرعين مختلفتين الخ) قالوا فان كان مرجع العلتين للفظ كاجيال أولاه معنى كائن  
أولافظ والمعنى من جهة واحدة كدرهم صرف (اقول) أجيال فيه فرعية الجمع والتصغير  
لفظا وحائض فرعية التأنيث والوصفية معنى ودرهم فيه نص غير لفظه وتصغير معناه وتحقيره

فانضح المقام (قوله الاسم كالفرد) لا عمل للكاف نعم هي صحيحة في قوله الفعل كالمركب لأن  
لفظه مفرد لكن تركيب مدلوله كانه مركب (قوله والفاعل لا يكون الا اسما) ظاهره ان معنى  
قوله -م في الفعل فرعين انهما امران يقتضيان انه فرع الاسم وربما صرح به بعضهم وأنا  
أقول ليس يلزم ما المانع من أن معنى فرعين ان الأصل عدم وجودهما حتى يتم مشابهة على  
الاسم بهما فافهم (قوله ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان) أي بالاستقرار فهذه العلة نكت  
لما وقع من العرب وابست عللا باعثة والالزم منع ضاربة للوصفية والتأنيث فالمدار على السماع  
ولا تغفل (قوله أو سطها ساكن) خرج ملائكة وفراصة ثم ان الجماعة هنا تسمو افاخرجوا  
أمورا لا تدخل في الموضوع أصلا من جملة ذلك قولهم يشترط في ألف مفاعل أن لا تكون  
عوضا عن ياء النسبة فخرج يمان وأصله يعني نسبة لليمن وأنت خير بأن هذا لا يدخل في الجمع أصلا  
(قوله لانه بمثابة جمعين) فيه ان شرط المنع اختلاف العلتين فالأولى قول بعضهم ان صيغة الجمع  
علة ترجع للفظ وعدم نظير لها أو عدم مجاوزة الجوع لها علة ترجع الى المعنى وكذا ما يأتي في  
ألف التأنيث فيقال لزومها علة ترجع الى المعنى ولا يقال كما قال بغيره تأنيث آخر (قوله رضوى)  
بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة المشرفة والنسبة اليه رضوى قاله الجوهري (قوله فانه  
تأنيث لازم) أي ان علامته كالجزء من الكلمة بخلاف التاء فانها في الية الانفصال غالبا وانما  
قلت غالبا لان من المؤنث بالتاء ما لا ينقل عنها استعمالا ولو قدر انفسكا كما لو جده نظير كهـ مرة  
فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفسكا كما عن الكان على همز كطلم لكن كطلم مستعمل  
وهمز غير مستعمل ومنه ما لا ينقل عنها استعمالا ولو قدر انفسكا كما لم يوجد له نظير كذرية  
وعرقوة الأولى قطعة واسعة من الارض والثانية خشبة توضع في فم الدلو اذ ليس في الكلام  
فعلى ولا فلو لكن وجوده في التاء قليل لا اعتداده بخلاف الالف فلا تكون الا هكذا فلا  
يقال في حبل حبل ولا في جراح جراح بل ألف التأنيث ملازمة بخلاف امرأة وضاربة منبلا  
فيقال امرؤ وضارب فاصله ان اللفظ المهتوى على ألف التأنيث لا يحمل على ذكره بحذف  
الالف بل بصيغة أخرى كاجر وسكران المذكور جراح وسكرى بخلاف تاء التأنيث فيقال اللفظ  
لام ذكر بحذفها نحو فائة وقائم ومسلم وغرة وغرولذا عوملت خامسة في التصغير معاملة  
خامس أصلي في الحذف فقل في قرقرى قريقرى كقيل في سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة  
كلمة أخرى فلم يلبها تغيير التصغير فالوافي زجاجة زجيحة (قوله أو اجتمع فيه العلمية وزيادة  
الالف والنون) قد يمتلآن الزيادة وعدمها فيجوز الصرف وعدمه في نحو حيان من الحماية أو  
من الحين بفتح الحاء وهو الموت (قوله أو العلمية والتأنيث الخ) اعلم انه قيل العلمية والتأنيث  
المعنوي يرجعان للمعنى فلم يتحقق قولكم ترجع احدهما الى اللفظ والثانية للمعنى فأجبت  
بأن مرادنا بالمعنوي ما علامته مقدرة والمقدر كالنات فهو لفظي فلا يخفى انه معارض لما  
أسلفوه أول المبحث من أن حائض فيه علتان يرجعان للمعنى الوصفية والتأنيث فن ثم صرف  
فالظاهر أن يقال ان اللفظ الموضوع مؤنث بوصف به المعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب  
الأصل للمعنى واكتسب منه اللفظ واشترطوا أمورا تفوقه وترزده ثقلا كالحركة الاثقل من  
السكون والجملة وكون اللفظ للمذكر اذا شئ في غير محله يستقل فراعوا في حائض الاصل



وفي زيب الالكساب ولا يطلب المرجح لان هذه حكم لما سمع وليست باعنة بقي انهم يجعلون  
العلية علة معنوية مع ان الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى وكأنه لما كان لامعنى لعلمته  
الاتشخص معناه جعلوا العلية معنوية أو يقال معنى انهم معنوية كونهم لا ينسب بها وان كانت  
في عوارض اللفظ لكن يعكس على هذا جعلهم التركيب علة لفظية مع انه لا ينطق بالتركيب  
الذي هو فعل الفاعل لانه معنى من المعاني اللهم الا ان يقال لما كان يوجب ثقلا في اللفظ علة  
لفظية لكن يقال هم عدو العدل لفظيا وهو معنى من المعاني ولا يوجب ثقلا في اللفظ بل يوجب  
الخفة الا ترى ان عمرا أخف من عامر فاعطاهم ان تحرير المقام ان المراد باللفظي ما لفظ به كزيادة  
الالف والنون أو ما أثر في اللفظ بقل كالتركيب المزجي أو بخفة كالعدل أو كان هيئة للفظ  
كرثة الفعل (قوله ولا تدل في الاسم) قبل الاولى أن يقول كما قال الرضى ولا تطرد دالة على  
معنى في الاسم لانها قد تدل فيه كهمزة زيد أفضل من عمرو اه وأقول الظاهر ان الدال على  
المفاضلة أفعل التفضيل بتمامه لا الهـ مرة وحدها فحينئذ الهـ مرة وحدها لا تدل على معنى  
في الاسم أصلا ان قلت نقول همزة أضرب مضارعا لا تدل وحدها على التكلم قلت لما كان  
فهم التكلم والغيبة والخطاب من الحروف الاولى أى الهـ مرة والماء والهاء وتختلف باختلاف  
الاول حكمنا بأن الدال هو الحرف الاول ومثل هذا لا يتأتى في أفعل التفضيل (قوله علمين  
لمذكرين) اما ان جعلنا علمين مؤنثين منعنا للعلية والتأنيث لالهـ والهمزة (قوله وشتر) علم الحصن  
وفي نسخة شيت علم النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل أن أسماء الانبياء كلها بجمجمة الاحمد  
وصالحا وشعيبا وهودا وبعضهم أبدل هودا بآدم فهذه الاسماء عربية وان كانت مسماها  
بجمجمة لانه لم يوجد من العرب وهم ذرية اسمعيل نبي الاسيد الكل محمد صلى الله عليه وسلم لكن  
حيث كانت العرب ذرية اسمعيل وآدم قبل ذلك فامعنى كون اسمه عربيا اهل معناه ان اسمه  
موافق لآحاد الكلمات العربية وآت على اسمتهما لهم الغالب بخلاف غيره تأمل وأسماء  
الانبياء كلهم ممنوعة الا ما سبق ويزاد نوح ولوط وشيث وان كانت بجمجمة لعدم زيادتها على  
الثلاث وأسماء الملائكة كلهم بجمجمة الا منكر بفتح الكاف ونكير ووضوان ومالك وهذه  
مصرفوفة الارضوان للعلية وزيادة الف والنون وأسماء الاسبوع كلها مصرفوفة وكذا  
الشهور والاشعيان ورمضان للعلية وزيادة الف والنون وجمادى الاولى وجمادى الثانية لالف  
التأنيث المقصورة ورجب وصفر للعلية الجنسية والعدل عن الريحب والصفر فان أريد شهر غير  
معين صرف الكل (قوله آخر مقابل آخرين) من حيث أن أخر جمع المؤنث وآخرين بفتح  
الخاء جمع المذكر وأما مقابل آخرين بكسر الخاء فصروف لا تتقاء العدل لان أخرى مقابل  
الاولى تذكر وتؤنث الخ (قوله معدولة عن آخر) وأصله أفعل تفضيل بمعنى أشد تأخر  
توسع فيه واستعمل بمعنى غير (قوله بفتح الخاء) اختر زعمه بكسر هـ فانه مقابل أول كما سبق  
(قوله فان قياس أفعل التفضيل الخ) ان قلت مقتضى هذا ان آخرين وأخريات تمنع من  
الصرف قلت الصرف حذف تنوين التمكين ولا تنوين في آخرين وأخريات تنوينه مقابلة  
نعم مقتضى ذلك منع صرف أخرى للمؤنث هذا وقد لحقوا من قال كان صغرى وكبرى وكأنه  
لكونه لم يسمع في هذا العدل الاخر وحده فحينئذ سقط ما ذكر من أصله (قوله فيجب صرف

صفوان الخ) أصل الصفوان الحجر الاملس والارزب الحيوان المعلوم لانه يمنع الوصف  
الاصلي ولا عبرة بالاسمية العارضة كادهم للقيد فظهر ان هذا الشرط للوصفية سواء كانت مع  
زيادة الالف والنون أو مع وزن الفعل وقول الشارح سابقا فان مؤنثه سكرى وقوله فان مؤنثه  
جرأ الخ تعاميل لمحذوف تقديره فان ما ذكر ممنوع من الصرف لوجود شرط المنع فيه فان مؤنثه  
الخ تأمل والمراد بالشرط عدم قبول التاء (قوله والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن  
السكون) اعلم ان اهم في نحو قواهم الضمة أصل في الرفع وغيرها نائب وجهين الاول انها أكثر  
مواضع اذ هي في أربعة مواضع بخلاف غيرها كما سبق والثاني ان الحركات أخف من  
الحروف والأخف أولى بأن يجعل أصلا وكلاهما لا يأتي في جعل السكون أصلا للحذف بل يقال  
حذف الحرف أخف من حذف الحركة اذ زوال الاثقل أعظم خفة والحذف في موضعين المعتل  
والاسماء الخمسة الآن يقال جعلوا السكون أصلا لكونه أشرف موضع اذ هو في صحيح الآخر  
والحذف في معتله واما الافعال الخمسة فهي فرع لان الواحد المذكور أصل ما عدا من التانيث  
والثنية والجمع أو يقال حذف الحركة أسهل من حذف الحرف لعظم الحرف والاصل أن لا يتجاوز  
الاسهل تأمل (قوله يعمل أمثال ذلك على الضرورة) قيل بل هو لغة لقوله تعالى لا تخاف  
دركا ولا تحشي واجيب بأن الالف للإطلاق أي لان فاصلة السجيع كالنظم قلت لاهنا نافية  
نظير التي قبلها بلصقتها وهوايان بالنهي في صورة التثنية على حذف لامه الا المظهر ون والاراد  
مبنى على انها نافية (قوله المعربات قسمان) ان قلت فيه اخبار بالمشي عن الجمع قلت  
لا ضرر حيث كان المثنى جمعا في المعنى نحو العرب فرقان مسلمون وكفاروهنا كذلك لان كل  
قسم تحتها اقرام متعددة وهم يقولون ان في العبارة حذف أي المعربات ذوات قسمين أو ان ال  
للجنس وهي اذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وقد يقال لاحاجة للحذف لان المطابقة اللفظية  
لا تلزم بين المبتدأ والخبر كما مثلنا وكقولهم زيد وعمر وبكر الكل قاتلون فراعوا معنى كل  
وأياها التزموا المطابقة اللفظية لما ينبغي فهم جعل ال للجنس شيئا أذهب ولا يطل جمعية اللفظ ثم  
قواهم المعربات ذوات قسمين يرد عليه انها نفس القسمين والشيء لا يكون صاحب لنفسه  
والجواب انها مختلفة بالاعتبار لان المعربات اسم لها من حيث اجتماعها والقسمان يلاحظ  
فيهما الاقتران الى جزأين ثم جعلهم ال للجنس يقتضي انه معرفة مع انها ناداخلة على وصف  
الصفة تأمل (قوله بالحركات الثلاث) المراد أن اعرابه لا يخرج عنها فاللجنس وليس  
المراد انه يعرب بكل منها ألا ترى أن جمع المؤنث السالم لا توجد فيه الفتحة والفعل  
وما لا ينصرف لا توجد فيه الكسرة (قوله المعتلة) أي المختومة بحرف العلة وهو الواو ورفعا  
والالف نصبا والياء جزا ولو حذف قوله المضافة ما ضر لان الاعتلال لا يكون الامع الاضافة كما  
سبق (قوله والالف تنوب عن الضمة في تنبيه الاسماء خاصة) المحل انهاء التفريع وكذا انقائه  
بعدد وخاصة مصدر رأى على فاعله تقول جاء الزيدون خاصة وعمله محذوف أي أخصهم خاصة  
أي خصوصا (قوله ترفع بثبوت النون) أي بعد فاعلهما وقواهم النون تكون علامة للرفع  
في الافعال الخمسة نسمع لان النون بعد فاعلهما لا فيها وظهري هذا الغرض لطيف لم



نفس قطع الحركة وما ناب عنه وهو الحذف وأقول السكون عدم الحركة والحذف  
عدم الحرف وماه معنى كون العدم انظما إلا أن يقال ليس هذا من نسبة الجزئي للكل بل  
المراد أن السكون شيء يؤخذ من لفظ الإنسان أي أنه يعلم السكون من عدم لفظه بالحركة  
والحذف من عدم لفظه بالحرف وخلاصته أن اللفظي ما ارتبط باللفظ اثباتاً ونفيًا الثاني  
قواهم الضم على أنه معنوي لزوم مخصوص علامته الضمة معناه علامته وجود الضمة في جميع  
الاحوال فحصله أنا نجعل وجود الضمة في ثاني حال وثالث الخ علامة على لزوم الاسم لها ولا  
يحتاج إلى صعوبة هذا وأنه يدفع ما يقال لا يلزم من الضمة اللزوم حتى يجعل علامة له لجواز زوالها  
ما قولهم الرفع تغير مخصوص علامته الضمة معناه علامته طروا الضمة بعد أن كان غيرها  
وهو ظاهر الثالث مقتضى ما سبق أن الواو في يازيدون ضم والياء في لارجاين فتح وربما يقويه  
قولهم يبنى على ما يرفع به وما ينصب به فيحمل البناء على الاعراب فكأن الياء في الاعراب نصب  
كذلك الياء في البناء فتح فحينئذ يأتي توقف في الذين مبني على الياء فانهم في الاعراب تأتي نصبا  
وجزا وانظر تحمل في البناء على أيها ما وعبارتهم انما هي مجرد معنى على الياء الرابع قولهم يبنى  
على الضم ونحوه على فيه مستعارة لباء الملازمة دلالة على شدة التقيد أي موضوعه بينية  
ملتبسة بالضم ولك أن تريد البناء المقابل للاعراب وعلى مستعارة لباء التصوير أي مبنى بناء  
مصورا بالضم وأما قولهم معرب بالقصة معناه معرب ملتبس بالقصة امام حيث ان القصة  
علامة اعرابه أو انما نفس اعرابه فهوات على المذهبين بخلاف ونصبه القصة وعلامة نصبه  
القصة فكل على مذهب الخامس قولهم في المبنى في محل رفع مثلا لا يقدح في بناءه لأن المراد  
في محل الحق فيه للرفع يعني أنه لو وقع فيه المعرب لرفع وذلك المحل مكان مجازي يعتبره العقل  
وهو الذي يحل فيه المرفوع وهذا معنى قولهم الجملة في محل رفع فهذا يستفنى عما اشتهر من  
تأويل الرفع بالمرفوع أو حذف مضاف أي محل ذي رفع السادس قولهم البناء لزوم الكلمة  
حالة واحدة معناه كونها بحيث لا تتغير بتعاقب العوامل فلا ينافي أن بعض افراد البناء جائز  
كالطرف من نحو إلى يوم تقوم الساعة وبعضه مقيد بحالة مخصوصة كما في قبل وبعد وأدأل  
الله اللطف (قوله والاعراب الخ) اعلم أن الاعراب منه المحلى وهو في الجمل والمبنيات ولا  
يقدح في بنائها كما سبق وتعريف المصنف لا يشمله إلا أن يريد بقوله أو تقدير ما يشمله (قوله  
تغير آخر الاسم) أقول خلافا لما اشار حنا على الآجرومية المراد بتغير منسوب لا آخر الاسم أعم  
من أن يتغير نفس الآخر كالاسماء الستة أحواله من الحركات ومن الأول المثنى والجمع لأن  
نوعهما مقدرة الانفصال ثم المراد بتغير ولو عن حالة الوقف فيشمل أول اعراب لكن هذا لا يظهر  
في المضارع لأن عامله التجرد وهو لازم فلا بد من له حالة قبله يغير عنها فالأولى أن الاعراب بناء  
على أنه معنوي تأثر الكلمة بالعامل ولو لم يكن تغييرا خلاصة الكلام أن الاعراب أثر العامل  
أو تأثيره (قوله والفعل المضارع الخالي من النونين) مفهومه لو كان ماضيا أو مضارعا فيه  
النونان فهو مبني كما سبق ثم هل له محل من الاعراب كبنى الاسماء أولا كنت أفهم أنه لا محل له  
وذلك أن الاعراب في الفعل فرع فحيث اتفق لفظا لا حاجة لاعتباره محلا ثم رأيت النص  
بأن المضارع والماضي تعمل فيهما أداة الشرط محلا وكذا الناصب في المضارع فقلت قياسه

أسبق به فيما علم هو أن يقال لنا مع مولى فصل بين عامله واعرابه عامله والشأن أن الاعراب في آخر الكلمة فيقول المولى هل يدخل المعمول بين اجزاء الكلمة بل يناد ويقل وشرط اعراب ذلك العامل أن يقصـل ذلك المعمول بينه وبين اعرابه وظاهر أن وجود معرب شرط اعرابه فصل الاعراب منه بفواصل غريب وتنظمت ذلك فقلت

ألا يا امام النحو لازلت محرجا \* فرائد درمن عميق المسائل  
أرى عندي مع ولا وقد جفاصلا \* لنا بين عامل واعراب عامل  
وزاد ارتياحي أن تحصيـل فصله \* هو الشرط في الاعراب دون محادل  
فقل لي فدالك النفس ما هو معرب \* لاعرابه شرط اقتران بفواصل  
جوابه

بمحمد الهسي بدعوى وبعد \* صلاة وتسليم لخير الوصائل  
نعم خمس أفعال لها النون رفعها \* ومعموها إذا ضمير لفاعل  
فهالك جوابا زانك العلم والتقى \* وزدت كما لا عند كل المحافل  
فظاهر أن الضمائر فاعله بها وعامل الفاعل هو الفعل وانها لا تعرب هذا الاعراب الا اذا اتصلت بالضماير

### \* (باب علامات الافعال وأحكامها) \*

لأن في التراجم أوجه سبعة خبر لمحذوف أي هذا باب أو مبتدأ خبره محذوف أي باب علامات الافعال أذكره أو مفعول محذوف أي أقرأ باب علامات الافعال أو مجرور بحرف محذوف أي انظر في باب له كن يلزم على هذا حذف الجاز وإبقاء عـله وهو قليل وأنه مبتدأ ووجه الكلام بعده خبر أن باب علامات الافعال هو قوله علامة الفعل الماضي الخ وأنه خبر مقدم ووجه الكلام بعده مبتدأ أي هذا الكلام هو باب الافعال والوجه السابع أنه موقوف لامعرب ولا مبني على حتما يأتي في المبتدأ في الاعداد المسرودة وهذا أحسن الالوجه لاغتائه عن تقدير مع حصول الغرض من فصل الكلام اللاحق عن السابق وبأن إشارة لنحو هذا في الاعداد وهو يطل من قال الوقت لم يسمع (قوله كراهة نوالى أربع متحركات) أي لفظا نحو ضربت أو تقديرا نحو سرت وقلت اذا الأصل سرت وقول قلب الحرفان تهر كهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف اللسا كنين ثم اجتبى دلالة على كل حرف حركة من جنسه على فاء الكلمة وأما نحو استخرجت فعلة سكونه طرد الباب (قوله فيما هو كال كلمة الواحدة) أي أنهم يكرهون أربع حركات في كلمة واحدة وفيما هو غير ثلثا وهو الفعل مع فاعلهما بينهما من التلازم بخلافه مع المفعول اذا فاعل كثيرة لازمة فلا مفعول لها فمن ثم ليسكنوا مع المفعول المتحرك فضرى يسكون الباء بمعنى أوجدنا الضرب وبفتحها بمعنى أوقع علينا فلان الضرب واعترض بأننا نجد أربع متحركات في الكلمة كشجرة وبقرة وأجب بأننا لا نأبىث وحركتها في نسبة الانفصال قلت لا يخفى انها لا تكون بنبة الانفصال أقل من كلمة لا صفت كالفاعل مع الفعل وقد ذكره واقبه ذلك فالأحسن أن كراهة ما ذكر في حركات لازمة وهي حركة البنية والبناء



أما حركات الأعراب كحركة التاء فلا تنقل فيها لأنها تظهر في صور مختلفة وتثقل بتنقل العوامل  
والثقل يوجب خفة وثقله در من قال

تنقل فلذات الهوى في التنقل \* ورد كل صاف لا تنقل عند منهل

(قوله أو و الجماعة المذكورين) أو هذا للاحد الذي على حد قوله جل ذكره ولا تطع منهم آثما  
أو كفورا وفي نسخة بالواو وهي ظاهرة ثم إن هذا مفهوم قوله متحرك ومن مفهومه ألف الاثنين  
والفتح باق معها (قوله استنقلت الفضة الخ) هذا هو الصواب لا ما في كلام الجماعة هناك من قواهم  
تحركت الواو الخ وإن استظهر روه وذلك لما ثبت عليه عند الكلام على تلبون من أن شرط قلب  
الواو والياء ألفا التحريكهما وانفتاح ما قبلهما أصالة تحريكهما والضم هنا عارض لمناسبة الواو  
بعده (قوله حلا على ضربين) أي الذي سكن فيه كراهة توالي أربع متحركات وقوله لأن  
المضارع فرع الماضي أي لأن المضارع ماض زيد عليه حرف المضارعة وغيبت هيبته والمجرد  
أصل للمزيد (قوله وضابط ذلك أن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه) اعترضه العلامة ابن  
قاسم بأن الأمر المسند للمؤنثات يبنى على السكون ولو كان معتلا لم يجرأختين وارمين واغزون  
بأنسوة مع أن مضارعه حال جزمه يجزم بالحذف اه قلت يجب أن هذا ضابط لبناء الأمر  
الأصلي والسكون المذكور عارض بعروض النون والالورد أيضا المؤكد بالنون فإنه مبني  
على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يجزم به مضارع

### \* (باب المرفوعات من الأسماء سبعة) \*

قالوا جمع مرفوع على حد جبال رأيت لا جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة لقوله بعد سبعة  
وعند المؤنث يحذف منه التاء وأقول بل يصح أن يجمع مرفوعة ويجل حذف التاء من  
عدد المؤنث وإثباتها في المذكور إذا كان المعدود مذكورا غير أنه عدد أما أن لم يذكر  
أصلا أو سبق عليه جازا لتدكير والتأنيث كما هنا ومنه قول الفقههاء من أن الوضوء ثمانية ألا ترى  
أنه جمع سنة وذكره النووي فيما أظن (قوله الفاعل وهو الاسم المرفوع الخ) قال الشارح في  
شرحه على الأبرومية أن هذا التعريف رسم بخواص الفاعل وهو مبني على ما قاله بعض  
أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزمها بجميع تعاريفها رسوم  
بل وازان لها ذاتيات غيرها بينهما ما لزوم مساو لا أعم ولا أخص قال الفخر الرازي في نظير هذا  
المقال وهو عن التحقيق بعزل أذهي أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع اللفاظ بأزائها ولا  
ماهية لها عند الواضع إلا هذه الأمور فالتعريف به ساجد على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور  
ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهرة نقله عنه قاضي القضاة مولا نا شيخ الإسلام  
زكريا الأنصاري على إيساغوجي في آخر الكليات وأنه كان يحطريه بالنون فله الحمد (قوله المسند  
إليه فعل) الاستناد كما سبق ضم كلمة إلى أخرى على وجه تحصل به الفائدة فهو من عوارض الانفاظ  
فحينئذ لا يرد ما نقله الطبري عن السيد عيسى الصقوي من أن التعريف يشمل مفعول  
الفاعل كضارب زيد عمرا إذ كل منهما واقع منه الضرب ومسند إليه معنى لا ناشول الفعل  
بالنظر للمفعول ليس بينهما اسناد نحوي إذ هو ضم كلمة لا أخرى على وجه تحصل به الفائدة وضم

الفعل للمفعول لا يحصل به الفائدة انما يحصل بضمه للفاعل ثم يرد نائب الفاعل نحو ضرب زيد  
 اذ هو اسناد نحوي تتم به الفائدة على جهة القيام وذلك ان مصدره ضرب المبنى للمفعول هو  
 الضرب بمعنى الكون مضروبا وهو قائم بالمفعول اللهم الا ان يراد بالاسناد اصالته وهو اسناد بهد  
 حذف الفاعل أو يقال وهو الاحسن ان هذا تعريف موصول لذهن الطالب بوجه ما وقد اجاز  
 المتقدمون التعريف بالاعم لذلك وأما قول نجم الائمة الرضى انه خارج بقوله على جهة قيامه به  
 لان المراد بجهة القيام أن يكون على هيئة المبنى للفاعل فلا دليل عليه مع أن ضمير به للاسم  
 الشامل للفاعل ونائبه وغيرهما ولا يظهر الا لو كان الضمير للفاعل وهو محذور بلزوم الدور باخذ  
 المعرف في التعريف اذ المعرف متوقف على جميع أجزاء التعريف تأمل (قوله نحو علم زيد)  
 فان العلم كيفية نفسانية يوجد لها المولى في زيد لا انما يتحدث عن زيد (وأقول) هو محصل لها باخذ  
 في أسبابها فهي واقعة منه واطاها أنه لا فرق في استعمال العرب بين علم زيد أن عمرا قائم وبين  
 ضرب زيد عمرا في أن كلامه مافعل صدر منه فالاولي التمثيل بعمات زيد ومرضه وظهر  
 ما قاله بعد من ان هذا فاعل مجازي أي بالنظر للغة لان الفاعل فيهم امن أو وجد الفعل وان كان  
 فاعلا حقيقة في النحوفن ثم شمله التعريف (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد من أصله لان  
 الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المتني والجمع تأمل

#### \*(باب نائب الفاعل)\*

جعل له نائباً نظراً الى أن الأصل أن يدنى العامل للفاعل والاف بعد بناء العامل للمفعول حقه  
 ان يستند للمفعول اصالته فتأمل (قوله بعد ان كان منفصلاً عنه) أي بالفاعل وذلك لان الأصل  
 تأخير المفعول عن الفاعل وعكسه طارئ لا عبرة به (قوله وانث الفعل لتأنيته) يجب أنه  
 مستأنف غير مرتبط بما قبله وذلك أنه في المثال السابق مذكروا قال ويؤثت كان أو ضم (قوله  
 فكسر الباء بقدر) ظاهره ان قوله تحقيقاً وتقديراً راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو  
 راجع اضم الا قول أيضاً كما لا يخفى نعم يجوز في نحو يبيع الضم التحقيق كما هو مشهور ونعم قوله  
 في المضارع تحقيقاً وتقديراً نعميم في الفتح فقط وأما الضم فيحقق دائماً (قوله أو تقدير المحور  
 قيل عمرو) مراده بالتقدير هنا المعنى بخلافه سابقاً فان المراد به الأصل

#### \*(باب المبتدأ والخبر)\*

(قوله المبتدأ احوالاً مرفوعة) كذا في نسخة ~~بذكر~~ المرفوع ويرد عليه ما اشتهر من أن  
 الرفع حكم وهو لا يؤخذ في التعريف وأقول الظاهر ان هذا غير محقق وان قواهم لا يدخل  
 الحكم في الحدة معناه لا يدخل الحكم المنسوب للمحدود الا حدة أجزاء الحدة وذلك أنهم  
 وجهه والمضغ بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف فلا يؤخذ  
 في التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهره أنه لا يتوقف على التعريف الا الحكم  
 على المترف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهذا الحكم لم ينسب للمبتدأ  
 انما ينسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف والالم يدخل فيه لبيان الماهية فلا دور وهنا مجتبان  
 (أحدهما) لا يقع المبتدأ انكرة الاعمسوغ من جلته الوصف قال ابن قاسم وفيه اشكال اذ مقتضاه  
 نحو ان حيوان آدمي في الدار ومنع انسان في الدار مع ترادف المبتدأين في الفرق بينهما



قال ورأيت شيخنا استاذ الحق بن السيد عيسى الصفوي قال بتحقيق ذلك ان العرب اعتبروا الوصف مسوقا لنسكته تظهر في بعض الاحيان ثم طرد الباب فلا يضر بخلافها في بعض المواد هذا حاصله بالمعنى (وأقول) ما أورد العلامة ابن قاسم نقهنا الله به قائم في كل مادة اذ معلوم ان وصف النكرة نكرة فظاهر كلامهم - ثم جواز الابتداء بالنكرة موصوفة ومنع الابتداء بوصف النكرة وحده فيجوز رجل عالم في الدار دون عالم في الدار وهكذا جميع الامثلة مع ترادفها في النائدة فلا يظهر كلام السيد الصفوي المذكور ويخطر الى جواب آخر هو أن النكرة مع وصفها من باب الابهام ثم التفصيل فلذا ذكر الموصوف المبهم أولا تشوقت النفس لتخصيصه فيما في الوصف فبعد الماتشوقت له النفس بخلاف ما لو ذكر الوصف أولا وهو اذ فيه ابتداء فلم يأت بعد طلب فلا مزيد فائدة فيه فن ثم جاز الاول دون الثاني ومثل هذه النسكته لا يبعد أن يعتمدها عند البلغاء فانصف (المبحث الثاني) من المبتدأ امامه وصف أغنى عن الخبر نحو بقرة تكلمت وأقل رجل يقول ذلك فالجمله في الاول صفة للمبتدأ وفي الثاني صفة للمضاف اليه لا خبر لان احتياج النكرة الى الوصف أشد من الاحتياج للخبر وأيضاً يدل على الوصفية في الثاني المطابقة للمضاف اليه نحو أقل رجل يقول ذلك وأقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك هكذا اشتمر (وأقول) الذي يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان القصد الحكم على البقرة بالكلام والاختبار عنها بذلك ومسوق الابتداء كون الخبر من خوارق العادة كما هو مشهور ولو جعلت صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة المتكلمة فلم يتم الحكم ولم تحصل فائدة ألا ترى أنهم عدوا المركب التوضيحي التقييدي من المركبات الناقصة نحو الحيوان الناطق فانصف وأما التثنية والجمع في المثال الثاني فنظرا لمعنى المبتدأ لان قولك أقل رجلين يقولان ذلك مصدوق الأقل فيه رجلان هما أخضر أفراد مطلق رجلين وقس (قوله للاسناد) أورد عليه قوله

غير ما سوف على زمن . يتقضى بالهم والحزن

فان غير مبتدأ وليس مسنداً ولا مسنداً اليه نعم لما أضيف للوصف كأنه هو الوصف شيء واحد فتقدم فروع ذلك الوصف وهو الجار والمجرور نائب القاعل مستند الخبر كما يستد المرفوع المسند اليه نفس المبتدأ انخواعاً قائم زيدان قلت اجعل غير خبر المذوف أي أنا غير ما سوف قلت لو كان كذلك لقبل غير آسف بصفة اسم القاعل من آسف فهو أي حزن فهو حزين الآن يجعل على حد جباب المسند ورا أي سائر (قوله نحو واحد) ان قلت لم لا تجعل الاعداد مسندة للمذوف أي هذا واحد الخ قلت القصد مجرد حصر العدد وهو حاصل بمجرد السرد من غير التفات للمذوف فلا داعي له (تنبيه) رافع المبتدأ على المشهور من الاقوال المعلومة هو الابتداء وهو كما قال ابن مالك تجريده من العوامل اللفظية ويترض بنظيره ما اعترض به على قواهم رافع المضارع التجرد من ان التجرد عديم فكيف يعمل الرفع الوجودي وهو اعراض لئنه ما قبل لما علت أن العامل ما علت العرب عند وجوده أمر مخصوص ولا مانع من ان العدم المقيد بعدم العوامل اللفظية تعمل العرب عند تحققه الرفع أي تنطق به عند جواب بدر الدين بن مالك بأن التجرد ليس عديمًا وانما هو وجود المضارع على أول أحواله فمنوع بان التجرد الخلو بالضرورة

(قوله الاول الجملة الخ) اعلم أن الجملة لا بد لها من رابط عدوان منه إعادة المبتدأ بمعناه نحو  
والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة أنا لنضيق أجور المصلحين وعدوانه الإشارة للمبتدأ  
نحو ولباس التقوى ذلك خير (وأقول) يمكن إدراج الإشارة في إعادة بالمعنى فإن معنى اسم  
الإشارة في التركيب نفس المبتدأ ان قلت كذلك الضمير هو إعادة للمبتدأ بالمعنى قلت نعم لكن  
لما كان الضمير متصلا في باب الربط في ربط الخبر والعلة وغـيرهما ناسب أن يعد رابطا  
مستقلا ولا يدرج في غيره بل لا يتطرق غيره الا عند اتفائه (قوله بمحذوف وجوبا) ان قلت يرد  
التصريح به في قوله

لأن العزان مولا للعزوان يهن \* فأتت لدى بمجوعة الهون كائن

قلت لم أر من استشكل بهذا الكن يمكن الجواب عنه بأن كائن هنا ليس من الكون المطلق بل  
المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله تقديره مستقر ان قد مر فرد الخ) ان قلت حينئذ  
الطرف والجار والمجرور ولا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فأتت لما كانت صورتهم ما الظاهرية  
ليست مفردا ولا جملة وحالهما في المتعلق محتمل جعل قسما مستقلا ان قلت لم قبل له ما شبه  
الجملة ولم يقل شبه المفرد قلت لما كان الاصل في الخبر الافراد جعلها كأنهما مفردين حقيقة فلم  
يقبل شبه المفرد لكن لما كانا محتملان بحسب المتعلق انما جازى له قبل شبه الجملة فتدبر

\* (باب اسم كان وأخواتها) \*

قوله اسم اسم كان الاضافة فيه لادنى ملازمة من حيث علمها فيه وكذلك اقوالهم خبر كان  
ويريد هذا بان اطلاق الخبرية تطرأ كان فتأمل (قوله اما مع الدوام الخ) خارج عن مدلول  
كان وتحقيقه ان معنى كان الثبوت فيما مضى ثم الاصل في كل ثابت ان لا يشـدم فالاصل في  
كان الاستمرار لكن الغالب المتبادر لافهم الانقطاع (قوله وايس) أصاها ايس بوزن علم وانما علم  
تقلب الياء الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها الان ليس فعل جامد لا يتصرف فتناسب عدم التصرف  
فيه بالقلب الا أنه خفف بسكون الياء (قوله هذه الاربعة ملازمة الخبر الخ) في الحقيقة الاربعة  
للتنفي والملازمة من حيث التنفي الداخلة عليها ونفي التنفي اثبات (قوله على حسب ما يقتضيه  
الحال) أي الحال المعتادة فقولك ما زال بكر مطا العاء هناك ملازمة لانه مطا العاء في أوقاتها  
المعتادة لا وقت النوم والاكل (قوله لان معناها التنفي الخ) الاولى لانهم لم يسمع من العرب  
الا كذلك وأما عاتمه فلا تنج ألا ترى أن ليس معناها التنفي ولا يشـترط فيها شيء (قوله وسببت  
ناقصة لافقارها الى خبر منصوب) يعني أنهم في حال نقصانها واولا انما على الحدث الناقص وهو  
الكون كذا لا تفيد الامع خبر منصوب وهذا بخلاف الافعال التامة المتعدية فليس ذكر المفعول  
فيها التحصيل أصل الفائدة بل قسمتها قنأمل جدا (فائدة) زال يزال من النواسخ وزال يزول  
انتقل وزال يزال صيرا المختلط من الاشياء بعضها عن بعض وقات في ذلك

يا ملجأ من لا يزال ملجأ \* ارحم الذعن حبه لا يزال

حار عقلا بل لا يزال احتلاطا \* فامنعته قريبا بطة الرسول

(قوله لنبايتها عن الطرف الخ) حاصله ان ما صدوبه تؤول مع صلتها بصدور ثم قد يكون المصدر  
تابع عن الطرف كما في آتيك طلوع الشمس أي وقت طلوعها فتكون ظرفية كما من الشارح



\*(خاتمة)\* هل يجوز تعدد خبر الناصح نقل الخبرين عن أبي حيان وابن السراج عدم جواز تعدده ولو قلنا يجوز تعدد خبر المبتدأ قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه (قلت) يرد عليه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وأمثلة اللهم إلا أن يجاب بأن بصيرا من صفة سميعا وليس خبرا فإيا الكن لا داعي لهذا

\*(باب تميم التواضع)\*

(قوله بخلاف أعطى زيد عمر أجيبة الخ) اعترضه الحلبي بأن ظاهره أن كل ناصح ممولاه أصلهما المبتدأ والخبر وليس كذلك ألا ترى إلى معمولي صار أقول أشد الامثلة ورودا صار الجاهل عالمافانه لا يصح أن أصله الجاهل عالم (وأقول) بل يصح وذلك لأن مرادنا بالجاهل الذات بقطع النظر عن ثبوت الجهل لها والالزم اجتماع الضدين حيث صارت عامة وظاهر أن الذات مجردة يصح الحكم عليها بالعلم ولا غرابة في إطلاق المشتق على الذات مجردة فقد قالوا ذلك في قولهم العلم معرفة الله لهم في دفع الدور اللازم لاخذ المشتق في تعريف المشتق منه \*(خاتمة)\* يقال زعم صار زعم أي سيدا ومنه اللهم صل على الخصوص بالرعاية وقواهم لل داعي زعيم جبراله كما يقولون له بصير

\*(باب التواضع)\*

(قوله كل ثان الخ) زاد المرادى غير خبر الخبر الثاني إذا تعدد نحو الرمان حلوا حامض فإنه يتبع الخبر الأول في الحكم والتمجيد واعتراض عليه بأنه ~~من~~ أن عليه أن يزيد وغير حال أيضا يخرج الحال الثانية نحو جاء زيد را كذا ضاحكا (قلت) قد يقال أن قوله أعرب بأعراب سابقه الحاصل والتمجيد يقتضي أنهم ما صال الحان لغير أعراب واحد يخرج الحال الثاني بالنظر للحال الأول إذا عرابهم ما واحد لا يتغير وهو النصب ثم اعتراض على التعريف بأنه لا يشمل نحو أن أو ضرب ضرب إذا عراب (قلت) واعترضه الدماميني على المعنى أيضا بالجمله التابعة لما لا محال لمن الأعراب وأنا أقول سبب هذا فهم أن المراد بالأعراب مقابل البناء ولنا أن نقول بل المراد به التطبيق على قواعد العربية ومن ذلك قواهم أعرب جاء زيد مثلا أي أن التابع يطبق على قواعد العربية بما يطابق به المتبوع فمن ثم تراهم يقولون المعطوف على الفاعل فاعل وعلى الصلة صاه وعلى الخبر خبر ولا غرابة في أن يقال تو كيد الفاعل فاعل وكذا بدله الخ إذا فرق بين العطف وبقية التواضع ويندرج في الأعراب بالمعنى المذكور والبناء إذ هو تطبيق على قواعد العربية فتأمل جدا وانصف ويكون المراد ما ذكرناه لم أن الخبر والحال من المنصوب غير داخلين في قولنا أعرب بأعراب ثانياه إذا المبتدأ يطبق على القواعد بأنه مبتدأ والخبر بأنه خبر فلم يطبق تطبيقه وصاحب الحال يطبق بأنه مفعول والحال يكونه إذا فتأمل نعم ما زال الخبر الثاني الذي أورده المرادى داخلا ويمكن إخراجها بقولنا مان فإنه ليس المراد مان في العدد والاشتمال النعوت المتعددة بل المراد مان في الرتبة بحيث لا يكون مقصود الذات بل انما هو مقصود بعد قصد الأول المتبوع وبطريق التبع له وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول فانه ما في القصد صيان إذ كل منهما ما خبر فمن ثم ناك تقديم أيهما ألا ترى أن قولك حلوا حامض أو حامض حلوسيان وهما في قوة شيء واحد على كل حال أي من تأمل واستغفر الله العظيم (قوله ونعني

بالمشتق الخ) منه المصدر نحو جاء زيد العدل لتأويله بالعدل أو بصاحب العدل وأما تأويل  
 المبالغة حتى كأنه نفس العدل فعري عن التأويل بالمشتق فلا يصح هنا إلا أن يقال هو مؤول  
 بالموصوف بكونه عدلا لكن هذا التأويل يجري في كل جامد فحينئذ يصح النعت بكل جامد إذا  
 لوحظ هذا التأويل ويجوز (قوله والمراد بالإيضاح الخ) اعلم أن الفرق بين التوضيح والتخصيص  
 ليس الا مجرد اصطلاح وتعبير المصنف بالرفع والاحتمال في الأول وبالتقليل والاشتراك في الثاني  
 الظاهر أنه تفنن فليس مراده الرفع من أصله إذا نعت لا يرفع الاحتمال لجواز الاشتراك في  
 النعت أيضا نعم يقوله والمراد بالاحتمال والاشتراك شيء واحد وهو ما الاشتراك المعنوي كاشتراك  
 الرجل في معرفة رجل منكر ابن افراده أو اللفظي كاشتراك عين بين معانيها فيرفع بقولك عين  
 جارية وكاشتراك العلم المعارض الاشتراك فالمراد في المعرفة والسكر على حد سواء هكذا يظهر  
 (قوله بقاع) هو الارض المتسعة (قوله الاول الحقيقي) يشمل مررت برجل كريم وأما قوله  
 بعد فالنعت الحقيقي هو الجاري أي لفظا على من هو له في المعنى يقتضي أنه ليس حقيقة بيا وهل هو  
 سبي أو واسطة بناء على أن السبي ما رفع ظاهرا (أقول) وعلى كل فهو يتبع في أربعة من عشرة  
 (قوله لأن النعت الحقيقي نفس منه وانه الخ) هذه محكمة والافعال تعويل على السماع ألا ترى أن  
 بدل الكل نفس متبوعه معنى وتجاوزا لمخالفة بينهما تعريفا ونحوه كبراء نحو مررت برجل أخيك  
 (قوله وفي منزل جاءني عبد الله الخ) هذا لا يرد من أصله لأن الموصوف ليس المركب الاضافي بل  
 المضاف وهو عبد فلا يتوهم مخالفة ثم في الحلبي ولا مخالفة بينهما أيضا في نحو هذا حجر ضرب خرب  
 مع أنه صفة لحجر المرفوع لأن جره هذا المناسبة بحر واتباع له واعرابه ورفع مقدر قلت على هذا  
 لا ينبغي أن لا يعد هذا الجز بالمجاورة في باب الجرورات لأنه ليس جزا عراب والاعتد كسر التقاء  
 الساكنين فتأمل ثم فيه أيضا قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ما لا الموصول بدل مما قبله  
 أو نعت مقطوع فلا يضر مخالفتها في التعريف والتشكيك نقله عن ابن هشام اه قلت القياس  
 أن النعت المقطوع لا يخالف التابع في وجوب الموافقة في أربعة من عشرة وذلك أن أصله  
 وحقه أن يتبع فقطع اقرض ألا ترى قوله هم اطلاق النعت عليه باعتبار ما كان فتأمل (قوله  
 ومضمون الجملة) مراده به الوصف المأخوذ منها ككاتب مثلا لا المضمون المعلوم وهو  
 المصدر المصيد منها والمفهوم ثبوته (قوله على لغة) راجع للتثنية والجمع أي لغة أكوني  
 البراغيث (قوله ولذلك سمي سيبيا) اعلم أن قولهم نعت سبي نسبة للسبي كالشافعي نسبة للإمام  
 الشافعي وياه النسبة تحذف من المنسوب اليه ثم هذا السبي المراد به الظاهر الذي رفعه النعت  
 نسبة للسبب وهو الضمير لأن السبب لغة الحبل يربط به وما كان الضمير رابطا في الاخبار  
 كالصلاة ونحوها سمي سيبيا (قوله والمعارف ستة) اعلم أنه وقع في ترتيبها في التعريف خلاف  
 مبسوط موجه بتواحيبه ليست بالقاطعة وأما لا يظهر لي إلا أن ذلك اصطلاح فقط بل أصل  
 المعرفة والتكررة مجرد اصطلاح والاقبض المعارف كضمير الغائب والموصول يساوي التكررات  
 في التسميع فلا فرق بينهما في العقل فتأمل (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير) أقول  
 التمهيد في ذلك على السماع وما ذكره الشارح لا يتم إذا ضمير شائع في كثير من خصوصيات ضمير  
 الغائب فيحتاج للإيضاح وهو مؤول أما بالمتكلم أو بالمخاطب أو بالغائب وكل مشتق (قوله)



ولعدم تأويله بالمشتق لما بينهما من التضاد أقول بل يمكن تأويله بالمسمى بزيد مثلاً وقد ارتكب ذلك في نحو هذا زيد عند من قال الجزئ الحقيقي لا يقع محمولا إلا بتأويله بكلّي فالأحسن في هذا التحويل على السماع (قوله أو شاع في جنس مقدر وجوده كشمس) أي مقدر وجود افراده المتعددة فلا ينافي وجود فرد منه حقيقة (قوله فجميع أسماء الاجناس من النكرات الجامة) المثل للواو لا لالفاء (قوله جاء هذا الرجل أي الحاضر) قوله أي إشارة إلى أن ال التعريف العهد الحضورى وان رجلا وان كان جامداً الآن مؤولاً بالمشتق

\*(باب التوكيد)\*

(قوله إعادة الاقل) أي المعنى الاقل فضابطه ان المعنى الاقل ما داف ان أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيده أو منه قول المؤذن الله أكبر الله أكبر لان الثاني انشاء لتكبير آخر خلافاً لابن السراج هكذا قال ابن هشام وقد يقال الحق مع ابن السراج لان الله أكبر اخبار بثبوت الكبرياء لله والثاني تأكيده وكون المراد فيما ذكر الاخبار غير بعيد اذ الاخبار بما ذكرناه على الله سلمنا أنه انشاء فنأين ان الثاني غير الاقل لم لا يجوز أنه انشاء بالاول تكبيراً أي ابعاداً عن كل ما لا يليق ثم أعاد ذلك التكبير نفسه وذلك على حد اضرب اضرب قتل (قوله بلفظه) الباء للتصوير أي التوكيد هو إعادة الصورة باللفظ أو المرادف وذلك ان الذي يقال له توكيد هو اللفظ الثاني لا إعادة التي هي فعل الفاعل (قوله جى به لقصد التقرير) خرج به جميع التوابع حتى عطف البيان لانه للتخصيص أو التوضيح كما يأتي (قوله الرفع احتمال تقدير اضافة الخ) اعلم ان احتمال تقدير الاضافة لو اقتصر عليه لكنى اذ هو متأت في مثال توهم ارادة الخصوص بأن يقال تقدير جاء الجيش جاء بعض الجيش وكذا احتمال المجاز العقلي وهو اسناد الفعل لغير من هو له قائم في المحالين نعم احتمال ارادة الخصوص لا يتأتى في مثال توهم تقدير الاضافة (قوله وانه من الاسناد المجازى بالنقص) المعهود في البيان استعمال الاسناد المجازى في المجاز العقلي دون المجاز بالحذف (قوله انه لا يتبع نكرة عند البصريين) أي ويتبع نكرة عند الكوفيين بمعنى انه قد يأتي بعد نكرة توكيداً لها لا أنه يوافقها في التكبير اذ الفاظ التوكيد معارف اتفاقاً بالاضافة الظاهرة أو بالمقدرة كاجمع واخوانه \*(باب العطف)\* (قوله أي المبين) تأويل البيان باسم الفاعل ومن المعلوم ان العطف مؤول بالمعطوف يقتضى أن الاضافة بيانية ولو أتى المصدر على حقيقته كانت حقيقة ولا داعى الى الاقل وكذا القول في تأويله النسق بالنسوق (قوله أخرج ما عدا المحدود من التوابع) اعترض بأنه يشمل الفاضل في قولك جاءني زيد العالم والفاضل مع أنه نعت قلت لان سلم انه نعت حقيقة بل هو معطوف على العالم واطلاق النعت عليه لما ان المعطوف على النعت نعت أي كالتوهم سلمنا أنه حيثان حيثية تبعيته لزيد وهو حيث نعت وحيثية تبعيته للعالم وهو حيث نعت عطف نسق وهو داخل في الحد من الحيثية الاولى لا الثمانية فلا ضرر وذلك ان مرادنا بتوسط الحرف أن يكون الحرف هو المعقد عليه في التبعية والواو هنا واسطة يعتمد عليها في تبعيته للعالم لا لزيد فتأمل (قوله وأخرج نحو عندي عبيد) خرج هذا بتقييد الحروف بقولنا حروف العطف لكن يلوح هنا مؤاخذة هي ان التعريف يلحق بالجاهل المطف فهو جاهل بحروفه والجهول لا يؤخذ في التعريف والجواب انا

تمنع ذلك بل هو تعريف لمن يعرف حروف العطف بأنها الحروف المخصوصة أي يعرف أنهم  
 يسمونها حروف العطف ولا يعرف ما هو العطف (قوله وسمى نسقا الخ) أنا لا أرى هذه التسمية  
 اصطلاحية والافالنت أولى بها خصوصا الحقيق فانه على نسق ما قبله في أربعة من عشرة  
 أو تقول هذه التسمية لا تقتضي التسمية (قوله لمطلق الجمع) من إضافة الصفة للموصوف فلا  
 فرق بينهما لغة وتقرى الققهاء بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح لهم ولا مشاحة في  
 الاصطلاح (قوله على تقدير الإرادة) لفظ تقدير يؤذن بأن الإرادة محدودة منوبة وليس  
 كذلك بل لفظاً هلكاً مستعمل في أردنا أهلاً كها مجازاً هذا وقال ملك المحققين الرضى  
 إن القاء هذا الترتيب المذكور اه قلت الحذران تفهم أن معنى الترتيب المذكور أن المتكلم  
 ذكر الثاني بعد ما ذكر الأول والجميع حروف العطف للترتيب المذكور على هذا ولا فائل  
 به بل معناه ما أشار هو إليه عاملاً في ما سار فيه من فضله أن يكون ذكر الثاني رتبة بعد ذكر  
 الأول وذلك كالتفصيل بعد التعميم والسبب بعد المبدأ فانه إذا قيل أهلاً كالمثبات لا تشوقت النفس  
 لذكر سبب الهلاك وتفصيله في ذلك ويقال بخفاءها بأشياء تافهة وهم قائلون ب(نكتة)  
 قوله أي أردنا أهلاً كما يعنى تعلقت إرادتنا به أي تعلقتا بخير يا حادنا وهو الذي قيل الإيجاد  
 ولا يعمل على التعلق إلا لشيء لأن الجبى ليس عقبه والفاء التعقيب فاحفظه فانه لطيف قل من  
 تنبه (قوله بأن التقدير فضت مدة) هكذا تقديرهم والأولى أن التقدير ثم مضت مدة وذلك  
 أن الفاء الأولى تفيد التعقيب ومضى المدة انما يكون بعد الإخراج بمهلة ثم لا حاجة لهذا من  
 أصله لأن التعقيب في كل شيء بحسبه فهو في الآية بمنزلة في تزوج زيد فولد له كما أشاره الحلبي  
 (قوله فانه لا يجوز الجمع الخ) أقول الجمع جائز مطلقاً والحرمة انما هي وصف لا اعتقاد انه لا يكفي  
 إلا الجميع سواء جمع بينها أو اقتصر على أحدها على أن التحقيق كما قال الرضى أن أوامها هي  
 لأحد الشين وتخصيص الإباحة أو التخيير أو الشك أو التشكيك من خارج وليكون الواحد  
 الشين كانت في خبر النبي للعموم بمنزلة أحد ومنه ولا تطلع منهم أنما وكفورا أي واحداً منهم ما  
 (قوله للاستدراك) هو رفع توهم من الكلام السابق نحو ما مررت برجل صالح لكن طالع السك  
 أنت خير بأن الاستدراك لا يظهر إلا لو كان الخطاب يعتقد الملامة واللام لا يلزم من الصالح  
 والطالح بحيث يتوهم من تقي المرور بأحدهما تقي المرور بالآخر وتدل في المطول من المفتاح  
 والابضاح أن ما جاء في زيد لكن عرو ويقال لمن اعتقد أن زيدا جاهلاً دون عمر وفيه وقع قلب  
 ثم قال والمذكور في كلام النحاة أن لكن في نحو ما جاء في زيد لكن عمر ورفع توهم الخطاب أن  
 عمر المبحى كزيد بناء على ملازمة بينهما ملامة لانه للاستدراك هو رفع توهم يتولد من الكلام  
 السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء وهذا صريح في أنه انما يقال ما جاء في زيد لكن عمر ولمن اعتقد  
 أن الجبى مستغنى عن ما جاء إلا لمن اعتقد أن زيدا جاهلاً دون عمر وعلى ما وقع في المفتاح وأما أنه  
 يقال لمن اعتقد أن ما جاء إلا على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد انتهى (قلت) كلام النحاة  
 انما يقيدانها لرفع توهم من الكلام السابق وهذا أعم من أن يعتقد في مجيئها معاً ويكون  
 خلى الذهن من مجيئها وعدمه غاية الإبرائة يعتقد في التناسب بينهما فإذا جمع في الجبى عن  
 أحدهما ما يتوهم منه فانه عن الآخر في قوله بالاستدراك فكيف يتم قوله وهذا صريح في أنه



انما يقال الخ واما مثال المفتاح الذي هو قصر القلب فلا يظهر فيه الاستدراك أصلاً لانه حيث  
اعتقد مجي زيد دون عمرو ولم يعتقد لازمة بينهما فلا يتوهم من ثنى المجي عن زيد نفيه عن عمرو  
حتى تكون للاستدراك دليل لا يظهر فيه الا الايمان بيل للاضراب الانتقالي وأما الذي قال انه  
لم يقل به أحد فقد قضى كلام التصوين جوازه وذلك انه حيث اعتقد مجيهم ماعفاً فقد اعتقد  
مناسبة بينهم ما في ثبوت المجي خصوصاً اذا انضم له اعتقاد مناسبة بينهما وملازمة فحينئذ اذا سمع  
الثنى توجه لاحد ما اعتقد ثبوت يتوهم منه توجهه للثاني اذا لفرق بينهما فوثق له بالاستدراك  
فالحق ان عدم التصريح بجوازه لا يكفي في منعه مع امكان صحته نعم لو صرحوا بجمعه فافهم فان  
تحرير المقام من دقائق الافهام (قوله تقول في عطف الفعل الخ) في الطيلاوى قال بعضهم في  
جعله عطف فعل على فعل تسمح لانه من عطف الجمل وأجيب بأن المقصود بالعطف الفعل لاتحاد  
الفاعلين اه وأنا أقول لا مانع من أن العطف للفعل وحده أصلاً وعليه يظهر قول الشارح  
تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع وأما ان قلنا ان يقوم وبقية زيد من عطف الجمل فهو  
عطف جملة لا محمل لها من الاعراب على جملة ابتداءية ولا رفع ثم مما ينبغي أن يتنبه له ان يقعد  
في المثال على ما قاله الشارح مرفوع بتجردي يقوم لا بتجرده هو لقوله العامل في التابع هو العامل  
في المتبوع ومما يوضحه أن يقوم لو اتى تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لا تقي رفع المعطوف  
ونصب او جزم ثم ان الجماعة هنا قالوا لا يعطف الفعل على الفعل الا بشرط اتحادهما في المعنى  
استقبالا ومضيا قلت ان كان لم يسمع من العرب أصلاً فسلم والافعال المانعة من قام أمر وبقية يقوم  
غدا زيد \* (باب البدل) \* (قوله وبغير واسطة أخرج عطف النسق) حقق الشيخ  
ابن هشام فقال عطف النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كما زيد لا عمرو وأول عمرو ولكن  
عمرو واما مقصود هو وما قبله كما زيد وعمرو وهذا ان خارجا بقولنا المقصود بالحكم فان معناه  
المقصود دون المتبوع فمن ثم المبدل منه في نية الطرح واما مقصود بالحكم وحده وهو  
المعطوف بيل ولكن بعد الاثبات وهو خارج بقولنا بلا واسطة اه والعطف يمكن بعد الاثبات  
مذهب كوفي (قوله بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال  
أل على كل وبعض لحن قالوا لانها مضافة تقدير أي كل الذي وبعضه وأل لا يجتمع الاضافة  
ويظهر لي قول الفارسي والرنجاج بجوازه وما يصنع الجمهور حيث حذفوا أل بالتنوين مع أنه  
لا يجتمع الاضافة أيضا (قوله لا كاشتمال الطرف على المطروف) معناه أن المنظور له الاشتمال  
الاجالي بأن يشعر المبدل منه ببديل محمل لا بخصوصه وان وجد اشتمال الطرف على المطروف  
كافي المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال فهو غير منظور اليه والله أعلم

\* (باب المتصوبات \* باب المفعول به) \*

(قوله المفعول به) قال الطيلاوى نائب الفاعل ضمير يعود للفعل المفهوم من لفظ المفعول اه  
قلت لو كان كذلك لوجب الابرار الجريان الصلة على غير من هي له فالاحسن أن نائب الفاعل  
الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء للاتصاف أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله  
كانزل الله الغيث الخ) دليل على ان قوله حقيقة الخ تعميم في الفاعل ولك أن تجعله تعميما في قوله  
وقع مثال الوقوع الحقيقي ضربت زيدا والمجازي ضربت الكائن فهو مجاز عقلي في النسبة

الايقاعية اذا الشرب حقيقة لما في الكاس هذا ان لم يرد بالكاس ما حل فيه مجازاً ثم ظاهر قوله  
 وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجوده قبل فعل الفاعل ومن ثم أعرب كثير السهوات  
 في نحو خلق الله السموات مفعول لا مطلقاً لا مفعولاً به قال الحلي والصواب أنه مفعول به على حد  
 ثبت المارقلت هذه المسئلة تنفرع على مجت من علم الكلام هي هل الماهيات يجعل جاعل أولاً  
 فن قال الماهية ثابته في نفسها وانما القدرة تكسيها ثوب الموجود يتجه عنده أنه مفعول به ومن  
 قال ان الماهية انما تكون هي هي يجعل الجاعل فلا تكون عنده مفعولاً به الا اذا لم يشترط سبق  
 المفعول به على الفعل ثم المراد كما قال الامام ابن الحاجب بقولنا وقع عليه فعل الفاعل انه وضع  
 للدلالة على أنه وقع عليه فخرج زيد في زيد ضربه فان الفعل وان كان واقعاً عليه في المعنى الا أنه  
 لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع ليضرب عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال الشنوائى الاولى او تنى  
 عنه قلت وذلك ان المراد التنى بالفعل لا صيته بدليل مثاله والمحل لا و لعل الواو في قوله ويصح  
 بمعنى او وذلك ان المراد ان المفعول به اما ان يعلق به الفعل او يتي عنه لانه ما اجتمع فيه امران  
 الوقوع عليه وصحة التنى والاما دخل نحو ما ضربت زيد الانتفاء الاول كما اعترض به وبعد هذا  
 كله اعترض بانه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به أعم من جهة الثبوت  
 او التنى (قات) وكل هذا معنى على أن قوله ويصح الخ من التعريف وهو المتبادر من قول  
 الشارح ايدخل ما ضربت زيدا فان المتبادر منه يدخل في التعريف ولنا ان نقول المراد يدخل  
 في المفعول به وان قوله ويصح الخ كلام مستأنف يستأنف التعريف وقع به ما يتوهم أن التعريف  
 لا يشمل مفعول التنى قافداً لأنه يصح التنى أى وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعاق  
 قانه ثم ان الرضى ذكر أن ضابط المفعول به أن يصح الاخبار عنه باسم مفعول عام له غير مقيّد  
 بظرف قال ومن ثم لا يعتد زيدا من يعت زيدا كذا مفعولاً به الاتية ما بعد حذف الخبر اذ هو  
 مبني على لا يبيوع اه (قلت) الا أنه يشمل المفعول المطلق نحو طفت سبعة اشواط فانه يقال  
 السبع مطوفاً (قوله ظاهر ومضمر) قال الطبري لاوى انما ثبت المضمرات للشبه الوضعية  
 او الافتقار لاقتقارها الى التكلم او الخطاب أو تقدّم المرجع أو اقنائها عن الاعراب اذ  
 الاعراب انما يحتاج له التميز بالمعنى المختلفة والضمير يختلف صيغها باختلاف المعاني (قلت)  
 الحذر ان المراد بالمعاني التكلم والخطاب والغائب فان اختلافها هذه لا يقنى عن الاعراب لانه  
 انما يميز اختلافه في العوامل وهو مراد الشيخ وذلك أن الضمير مع عامل الرفع له صورته نظيرها  
 مع عامل النصب وهو غيره مع عامل الجزا لأنه لا يظهر في المتصل المستعمل بحرور او منصوب باللفظ  
 واحد نحو ضربتك ومررت بك تأمل (قوله والكاف والهاء فيهن هي الضمير ودها) وقيل  
 المجموع ضمير وكذا قبل الهاء في نحو هو هي الضمير ودها وقيل المجموع ضمير وكذا الياء وقيل  
 اياها مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير أيضاً واسم غير ضمير وقيل اياها مفعول عليه الضمير بعده وكاه  
 خلاف بلاثرة ظاهرة (باب المفعول المطلق) (قوله اما بالوصف) في الحقيقة الميقن هو  
 الوصف (قوله او بالاشارة) الظاهر أن البيان بالداخل على الضرب ثم هي اما التعريف  
 الحضور والعهد ان كانت الاشارة له هو وذهنا فترجع لما بعده (باب المفعول لاجله)  
 بآلت بعض مشايخنا ما معنى لفظ اجل فقال لي معناها القرض قات فاضافه لما بعده



بيانه (قوله شارك في الزمان) قالوا من ذلك ما اذا كان أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو  
 حبستك خوفا من فراولك أو بالعكس نحو حبستك اصلا حالك اهـ مكن يقال الظاهر أن  
 الاصلاح انما هو بعد الجهي ملامع آخره فينشذ كان الواجب جرته باللام على حد وقد نصت لزوم  
 مجازها فلهذا نصب بنزع الخافض أو على الحال أي مصطلك أي مرید الاصلاح تأمل  
 \* (باب المفعول فيه) \* (قوله أو اسم مكان مبهم) فتخوذ خلت الدار ليس مفعولا فيه بل  
 منصوب بنزع الخافض والاصل في الدار اكن قال الدمامي في على المفسر مذهب جماعة ومنهم  
 سيبويه امام الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قواهم ولا يقبله المكان الا بهما لكثرة  
 الاستعمال (قوله كرميتمري) اعلم أن مفعول صالح الحدث فيكون مفعولا مطلقا والزمان  
 والمكان فيكون ظرفا و كلام الشارح في الاخير \* (باب المفعول معه) \*  
 علم أن معنى كونه مفعولا معه أنه صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل  
 أيضا وحينئذ يحسن العطف بكاءه الامير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو واستوى  
 الماء والخشب فان الاستواء للماء فقط لانه هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع واستوى  
 والخشب ما زالت بحاله فاما اراد بالاستواء هذا الارتفاع على حد واستوى على الجودي  
 وليس المراد به التساوي الذي لا يكون الا بين اثنين والاثنين رفع الخشب على حد شارك  
 زيد وعمر وتأمل (قوله بقيد الاسم) جعل الاسم قيدا لاسم في الاشارة في التعريف  
 جنس الآن المفعول به في المعنى الواقع بقيد الاسم (قوله نحو اشترى زيد وعمر) فان عمرا  
 أو ما به يوم مقامه عدة لا بد منه بعد معنى الكلام عليه اذا اشترى انما يكون بين اثنين  
 وقولنا لا بد منه أي لفظا أو بنية تأمل لكن يرد عليه جاء زيد وعمر فان عمرا هذا ليس عدة واطل  
 اكنى يكون الفضلة عند الاطلاق تنصرف للمصوب فخرج هذا الا أنه يرد ضرب زيد وعمر  
 الا أن يقال المراد بواو المصاحبة التي هي نص في مصاحبة الثاني للاول عند الحكم وواو  
 العطف وان دلت على المصاحبة في الحكم ليست نصا في المعية (قوله وباسم فيه معنى الفعل  
 الخ) يبادر منه أن كلامها قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الاخرين اما الفعل  
 واما ما فيه معناه وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيقته وهذا وأباله ثم في الحلبي أن  
 الذي فيه معنى الفعل دون حروفه في المثال هو اسم الاشارة لانه في معنى أشير اهـ (قلت) لا يخفى  
 أن المصاحبة انما هي فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير لكان المعنى أشيراه ذامع أيك  
 بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أيك بأن كان هو أبوك وكلاهما بعيدا لا حسن أن المراد به هنا  
 الطرف أعني لك فانهم عدو ومما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا  
 الشيء استقرارك مع أيك ويؤيده انهم يقولون الجمهور يوجبون في هذا المثال أن يقال هذا لك  
 ولايك تأمل \* (باب الحال) \* (قوله بشرط أن يكون المضاف الخ) وجهه انه يجب  
 اتحاد عامل الحال وعامل صاحبها والمضاف ان لم يصلح للعمل في الحال فهو عامل في صاحبها  
 المضاف اليه الجز فيخرج عن القاعدة لكن اذا كان بعضا من سد رجا في المضاف اليه أو صالحا  
 للسقوط فكان عاملا هو العامل في الحال على الاصح لا معنى الاضافة عاملا في صاحبها المضاف  
 اليه \* (تنبيه) \* كثيرا ما يقرر ان نحو ضرب زيد وعمر احسن وبكرا قبيح من العطف على معمولي

عاملين تنزيلا لاختلاف جهة العمل منزلة اختلاف ذات العامل وذلك ان ضرب يعمل في عرو  
من حيث انه مصدر وفي حسن من حيث انه مبتدا (قلت) ولو صح ذلك لكان قوله تعالى اليه  
مرجعكم جميعا مخالفا لقاعدة العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك ان عمله في صاحبها  
من حيث انه مضاف وفيها من حيث انه مصدر اللهم الا ان يقال هو عامل في صاحبها من حيث  
انه مصدر أيضا لانه في محل نصب اذ هو من اضافة المصدر لقوله الا انه لا يظهر في نحو انما ضارب  
زيد أمر مجردا فان اسم الفاعل المجرد لا ينصب المفعول الا اذا كان غير ماض وأما الحال  
فإنه مضاف على الظاهر لانه كالظرف يعمل فيها رائحة الفعل ألا ترى العامل المعنوي كما هو  
مبسوط في محله وبالحال لا ينبغي تنزيل اختلاف الجهة منزلة اختلاف ذات العامل خصوصا  
وقد قيل بجواز العطف على معمولي عاملين مختلفين فلا بد فيه تأمل (قوله بالنظر  
الى وصفها) اما أنه من الاضافة التي لا يان أي وصف هو هي أي لا بالنظر لغيره كالزمن  
والاتحاد والتعدد واما ان المراد بالوصف الاتصاف وهو من الحذف والابصال والاصل  
بالنظر الى الاتصاف بها فان دام فلازمة والافارقة (قوله والى موطنه) اعلم أن هذا تقسيم  
نحو الى مشتقة مقصودة وموطئة أي عمدة وموصلة لغيرها وذلك لانها لا تصلح حالا بفردتها  
لجودها فالمانع من حالتها الفظي بخلاف الخبر الموطئ نحو زيد رجل صالح فالمانع من خبريته  
معنوي وهو عدم الفائدة (قوله هذا على شيئا) فشيئا حال من المبتدأ فتره الزمخشري  
فقبل له يجب اتحاد عامل الحال وعامل صاحبها وعامل المبتدأ الابتداء وهو ضعيف لا يعمل  
في شيئين الحال وصاحبها فأجاب بأن المعنى أشير له شيئا فأتحد عام لها بعد التقدير وهو أشير  
العامل في الضمير بالنصب بواسطة الحرف والضمير وصاحب الحال اه وذلك أن قوله هو حال  
مر بهل أو من ضمير مستتر فيه بعد تأويله بمرقح أي أو يعمل منسوب الى تأمل (قوله لترادفها) أي  
تتابعها الاولى انما هما اتحد صاحبهما شيئا بالردفين وهما الراكان على دابة واحدة

\*(باب التميز)\*

(قوله تشييم بالاشتقاق) أي تأويله بمعنى أحد عشر مائة وأحد عشر ومعهن شيرم قد رتب بمرالح

\*(باب الاستثناء)\*

(قوله أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه) قيل يشمل جاء في أولادك الا أولاد زيد فانه  
منقطع وأولاد من جنس بعض (قلت) المراد بالجنس الصنف الخاص وضابطه أن يتناول اللفظ  
المستثنى منه المستثنى وان كان الحكم غير متوجه عليه والازم مناقضته للاستثناء فالمستثنى  
منه عام مخصوص وهو ما هو مراد تناولا لا حكما لقرينة الاستثناء فان لم يرد لا حكما ولا تناولا  
فهو العام المراد به الخصوص (قوله والمنقطع الخ) ولا بد من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه  
فلا يقال قام القوم الاثنيانا (قوله من حروف العطف) أي في هذا الوجه لا دائما (قوله  
اذ لا يقال زاد النقص) أي لا يقال بناء على أن المراد زاد النقص المال اما على أن المراد زاد  
النقص أي عظم فيقال كذا في الحالى (قلت) الا أن المعنى الاول لا يقتضيه الاتباع اذ المال  
مرفوع فاعل زاد وهو الموافق لما نحن فيه من التام غير الموجب وحيث يصح تسليط العامل  
على الاتباع لان تسليطه لا يفيد المعنى الاول الباطل وأما ان نصبت المال فهو واستثناء مفرغ



وهو متصل والتقدير ما زاده هذا المال شيء إلا النقص أي أن كان النقص يزيد فهو زائد فهو  
 من تعقيب الذم بما يشبه المدح عكس • ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • فتأمل وراجع (قوله  
 برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه) جعله ناصراً مستثنى منه نظر اللاص • وهو مالى ناصر  
 الأباله وأما الآن فهو استثناء مفرغ ولى خبره قدم وأبولة مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف  
 بيان والمستثنى منه محذوف أى مالى أحد الأباله ناصر واعلم أن المقصود هنا حصر الناصر فى  
 الأب وهو بعيد على جعل ناصر بدلاً من أبولة إنما الملاقى له أن يجعل ناصر مفعلة لأحد المحذوف  
 فصل بينهم ما باللام مدخولها أو أنه خبر المحذوف والجملة مستأنفة استثناء فإينال لأنه لما قال مالى  
 الأبولة كأنه قيل هذا الأب لك دون غيره فى أى شيء فقال هو ناصر فتأمل (قوله وأما المستثنى  
 بليس الخ) أنا لا أرى له ما سوى الأمن أداوت الاستثناء وجهها والاعد والمحو امتنع واستثنى  
 وأخرج ولا أريد ونحو ذلك مما يدل على الاستثناء ونحو قام القوم امتنع زيد الخ (قوله على اسم  
 الفاعل الخ) قيل لا يطرد إلا ترى القوم اسخواتك ليس زيدا اه (قلت) يجاب بأن المراد اسم  
 الفاعل المفهوم من الفاعل أن تقدم الفعل والافيد وجد اسم الفاعل من معنى الكلام السابق  
 فيقال هنا ليس هو أى الكائن أخاك (قوله مالى بفتح الميم) مصدرية (وهى معهما لا تسبك أذهما  
 جامدان لا مصدر ولهما معين

### • (باب لا التى لنى الجنس) •

الإضافة لادنى ملازمة أذهى لنى بعض الأحكام عن جميع أفراد الجنس وقولهم الذافية  
 للجنس تسبح

### • (باب التادى) •

(قوله المطلوب اقباله) حقيقة أو حكماً نحو يا أرض ابلى مالك ويا ماء ألقى فنزات منزلة العاقل  
 الذى يقبل اه (قلت) لا ينبغي أن يتجارى على المولى تعالى فيقال أنه خاطب غير العاقل تنزيلاً له  
 منزلة العاقل وذلك أن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فيخاطب كلا منهما كالأخر وكلاهما  
 يحتل ويقبل اقبال الآخر فالأية بمنزلة يا زيد اضرب عمر إذا كانا حاضرين عنه ذلك فالاقبال  
 فيهما اقبال امتثال تأمل

### • (باب التواصب) •

(قوله فلانم يتخلص المضارع للاستقبال) يؤخذ منه أنها قرينة على استعمال المضارع فى  
 الامة قبيل لانهم مستعمله فى الامة قبيل فقطضى هذا التامهى لأمعنى لها (قوله وكى الخ) اعلم  
 أنهم ان اقترنت بها ان المصدرية نحو كى ان تضرب فأحدهما تأكيد للآخر على ما نقله  
 الحلبي لكن نقل عن بعض مشايخه ان ان يدل عن كى اه قات لكن الابدال فى الحروف لم يسمع  
 بخلاف التوكيد اللفظى (قوله وأما حروف العطف الخ) وهى عاطفة مصدر منسبك من أن  
 المضمره والفعل اما على مصدره مأخوذة من معنى الكلام السابق نحو رب وفقنى فاعمل صالحاً  
 التقدير يا رب ليكن منك توفيق فعمل منى واما على اسم صريح نحو ليتلى ما لا فاج منه  
 أى ليتلى ما لا فاج

### • (باب الجواز) •

(قوله لم) قد نصب نحو في أي يوم من الموت أقر \* أي لم يقدر أم يوم قدر  
وهل هو ضرورة أو لغة قليلة يؤيد الثاني أنه قرئ ألم نشرح لك صدورك وخرجوه بحذف نون  
التوكيد فالفتح بناء وفيه شذوذان تأكيده المضارع غير دال على الطلب وحذف نون التوكيد  
(قلت) ولو خرجوه بأنه اتباع للقصصة المتأخرة لصح على حد اتباع كسرة الدال للام في الحمد لله  
(قوله ما وضع لمن يعقل ثم ضمن الخ) المشهور أن تضمن الاسم معنى الحرف استعماله في معنى  
الحرف وذكر الزمخشري أن معناه تقدير الحرف معه قال فاصل من يقوم أمن يقوم لكن  
هذا لا يتأتى في أسماء الشروط فتأمل (قوله متردد بين الحسنة) صوابه بين الأربعة وهي ما عدا  
الأول وسكت عن كيف ما وأصله الحال وضمنت معنى الشرط (قوله كيف ما وجه تصادف  
خير) الأولى كيف ما تجلس أجلس لانه أظهر في معنى كيف ما من الحال وكلامه يتبادر منه  
الظرفية المكانية (باب المجزورات) \* (قوله تخورضى الله عن المؤمنين)  
قالوا هي هنا للمجاورة وكذا على في \* إذا رضيت على بنو قشير \* فيقال المجاورة البعد والرضا  
لا يبعد عن مجرورها بل هو واقع عليه ويظهر لي جوابان (الأول) أن المراد أن الرضا ثبت له وعه  
واتسع حتى زاد وبعد على حدسقى الله تراه بالرجة (الثاني) أن البعد ليس للرضا بل لغيره لكن  
بسبب الرضا فالمعنى أبعد الله عنى بقمة بسبب الرضا كما أن البعد في رميت عن القوس ليس بهم  
بسبب القوس (قوله وعلى) قد تأنى للاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداورين فلم يشف ما بنا \* على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع \* إذا كان من تهواه ليس بذي ود

ويظهر لي أن هذه بمعنى لكن لا تعلق بشئ ومنها العلوة فتجدهم يوردون اعتراضا على كلام ثم  
يقولون مثلا على أنه لا يصح من أصله فهو استدراك على ما توههم من الكلام السابق من أنه  
صحيح غاية الأمر أنه يرد عليه كذا ويرى ما يستدركون على الاعتراض بذكر جوابه ولا تجده هذا  
الثاني إلا في تفسير المحققين لكن مشايخنا يقولون على هذه خبر لم حذف أي والتحقق أن على أن  
الخ وحينئذ فهي للاستعلاء (قوله والباء) بمعنى غير القسمة بدليل ذكرها بعد (تنبيه) \* مررت  
بزيد يحتمل أن الباء للاصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للمعية فالمعنى أنه مررت معك  
لكن يحتمل أنه هو الذي جلتك على المرور وأنت أنت الذي جلتك وجهته ما را فان جعلتها للتعدية  
الخاصة فهي نص في الثاني (قوله ما يقدر باللام الخ) قبل الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام  
وقال الجمهور بمعنى اللام أو من زاد ابن مالك أوفى ويقولون فيه الجمهور أنه بمعنى اللام أي مكر  
منسوب لليل ويلزمهم أن يقولوا مثل ذلك في من أي خاتم منسوب للفضة ويلزمهم أن يقولوا  
أنهم بمعنى عن مثلاً في تخورضى القوم أي الرمي عنه ويجاب بندور هذا وبالجملة الذي لا وجه  
للعُدول عنه الإضافة دائماً بمعنى اللام (قوله وأما الجزر بالمجاورة) أسلف الحلبي في أول التابع أن  
جزر المجاورة لمجرد مناسبة المجزور قبله (قلت) فعلى هذا لا ينبغي عده هنا كما لا بعد كسر التخصيص  
من الساكنين والاتباع وذلك أن كلامنا في الحركات الاعرابية

• (مبحث الجمل) •

(قوله بنى المصدرة بإداة الشرط) هذا الحاجة له لأنه إن كانت الأداة اسماء فعمل حكمه إن كانت



رتبه التقديم فاسمية والافعلية وان كانت حرفا فهو مأخوذ من قوله وان صدرت الخ (قوله وان قدرت متعلق الظرف فعلا فعملية) أي جعلت المرفوع فاعلا اما ان جعلته مبتدأ مؤخرًا فاسمية (قوله تنظر لما بعد الحرف) يخرج منه الحرف المصدري اذا الجملة معه اسمية كما سبق (قوله التنظر في الصغرى الى العجز وفي الكبرى الى الصدر) أي لانك تنظر الى العجز فان وجدته خبرا وهو جملة احكم بأن الصغرى فالمراد بعجز الكلام بتمامه وأما الكبرى فالنظر الى الصدر فان وجدته أخبر عنه بجملة فاحكم بأن مجموع الكلام كبرى اكن هذا تكلف بل النظر فيهما للعجز والصدر معا وذلك أنك اذا وجدت الصدر أخبر عنه بعجز جملة حكمت بأن العجز - صغرى والمجموع كبرى فلا يرد هذا (قوله المفسرة) المراد بها ما يشمل الموضحة للمعنى نحو كمثل آدم الآية وما يشمل الدالة بجملة الاشتغال تأمل

• (مبحث الجمل التي لها محل من الاعراب) •

(قوله أي رجع الى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل) الاولى أي رجع الى مطلق العدد سبعة وذلك أن الرجوع للشيء يقتضي تقدمه أو لا ويمكن ان رجع في كلامه بمعنى انصرف أي انصرف ونسبه حذف أي انصرف من تعداد الجمل التي لا محل لها الى تعداد ما له محل الآن انصرف انما يفسر بمعنى رجع للشيء السابق لا يرجع عنه لغيره فيما يظهر تأمل (قوله على الحال من الواو في خرجوا) منه يؤخذ أن قواهم الجملة الحالية تربط بالضمير ليس المراد بالضمير الراجع لذي الحال بل المراد بالضمير المرادف له بمعنى ألا ترى أن صاحب الحال هنا ضمير والضمير لا يرجع للضمير بل كلاهما راجع للذين (قوله مفعولا للقول) اعلم أن الجمهور على أن الجملة بعد القول مفعول به قال ابن الحاجب والصواب أنهم مفعول مطلق قال ابن هشام بل الصواب ما قاله الجمهور لأن الجملة ليست فعل الفاعل ألا ترى أنه يصح الاخبار عنهم باسم المفعول كما يجزئ به عن زيد من ضربت زيدا تقول الجملة مقولة كما تقول زيد مضروب (قلت) الحق مع ابن الحاجب وذلك لأن المفعول به ما وقع عليه الفعل وهذه الجملة لم يقع عليها القول وذلك أن القول اما أن تريده المعنى المصدري وهو مقاربة القدرة الحادثة لحركات اللسان والثقتين أي تعلق القدرة بذلك وهو التأثير كما قرره شيخنا ونص عليه المحققون أو تريده الحاصل بالمصدر أعني الحركة المذكورة وكلاهما لا معنى لوقوعه على الجملة بل الجملة ناشئة عنهم وان أردت تحقيق المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فليكن بالمبحث الثالث من رسالتنا المتعلقة بالسمية (ان قلت) ولا معنى لكونهم مفعولا مطلقا اذا المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والجملة ليست نفس التلفظ (قلت) قد يكون المفعول المطلق غير فعل الفاعل نحو ضربت سوطا فكذلك ما هنا وقد ذهب بعضهم الى أن السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا قال لأن المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل وان كان التحقيق أنه لا يشترط ألا ترى بنيت الدار كما سبق وأما عند ابن هشام بيضة الاخبار باسم المفعول فبقي على قول الرضي ضابط المفعول به أن يصح حمل اسم مفعول عام له غير مقيد عليه واظهار أنه غير مانع اذ هو يشمل نحو سبعة في قولك طقت سبعة أسواط اذ يقال السبع مطوقة مع أنه مفعول مطلق كما سبق وما يؤيد كلام ابن الحاجب أن الجملة بعد القول المراد منها القلها فقولك قلت زيد قائم بمنزلة قولك انظرت هذا اللفظ واللفظ مفعول

مطلق مبین للتدويع كقولك ضربت هذا الضرب فكذلك ما هو بمنزلة ثم فجاءني من قبض الله  
 ان الحق مع ابن هشام وذلك ان اللفظ الرمي والاخراج من اللسان والشفقة فغنى قلت زيد قائم  
 وميتها وأخرجتها من اساني وشفتي فالأخراج واقع عليها فهي مفعول به وكذا اللفظ في المثال  
 مفعول به لانه بمعنى الملقوط ودرمع الحق ولا تدريم الرجال ثم ان العلامة الدماميني قال الاولى  
 أن لاتعد الجمله المعمولة للقول فيماله محل لان المراد منها اللفظها او كلاما في محل لم يرد منها اللفظها  
 قال الشمني في رده وما المانع من أن كلاما فيها هو أعم (قلت) لو كان كذلك لعدوا الجمله الواقعة  
 مبتدأ نحو لا اله الا الله محمد رسول الله مفتاح الجنة (قوله جوابا بشرط جازم) قبل اسناد  
 الجزم للشرط يقتضي أنه فعل الشرط اذ الجواب له قلت من أين هذا الاخير بل جواب الشرط  
 ينسب للأداة لانها أثرت فيه لفظا بالجزم ومعنى بالتعليق والاضافة تأتي لأدنى ملابسة (قوله  
 فان الجمله الواقعة في جوابه لا محل لها) أي والمحل للفعل وحده قياسا له على الواقع شرطا  
 نحو ان ضربت به نأمل (قوله ومن غير الغلب فيه) ما أي فيماله محل وما لا محل له  
 وذلك ان ضابط ما له محل أن يقع موقع المفرد وهذه تبطل جمع الاول ومنع الثاني فهو ما أغلبيان  
 (قوله لا تقع موقع المفرد) والمضارع وان وقع مجزوما محطها فلا يقع الامع فاعله والمجموع جملته  
 (قوله الخبرية المحضة) احتريزه عن الانشائية والخبرية غير المحضة وهي الخبرية لفظا انشائية  
 معني فلا يقعان صفة ولا حال فان ورد ما يخالف ذلك أقول باضمارة القول نحو عذق هل رأيت  
 الذئب قط \* والارجل اجراء الله خيرا \* كما هو مشهور (قوله أي لم يخص بشي من المخصصات)  
 فان خصصت بوصف مثلا صح محي \* الحال منها فيجوز ان الجمله صفة وان الجمله حال نحو جاءني  
 رجل عالم يضحك (قوله اذا وقعت موقع المنكر) احتريزه عما اذا وقعت موقع ماحقه  
 التعريف كالمبتدأ فليس لها حكم التكررة نحو لا اله الا الله مفتاح الجنة ألا ترى انك أتوقلها  
 بعرفة أي هذه الكلمة مثلا (قوله ما يحتمل التعريف والتذكير) الاوضح ما يوصف بالتعريف  
 والتذكير باعتبارين وذلك أنه ليس الاحتمالين متقابلين بل هو في آن واحد معرفة لفظا انكرة  
 معني تأمل \* (خاتمة) \* قوله هم الجمله في محل رفع اما أن الرفع بمعنى المرفوع أو على حذف  
 مضاف أي محل ذي رفع هكذا يقولون في مثل هذا التركيب وسبق لنا جواب ثالث  
 هو أن الاضافة لأدنى ملابسة أي محل يظهر فيه الرفع في الاسم المفرد وهو محل مجازي بعد  
 عامل الرفع وقس وقوله هم محل من الاعراب اما أن من بيانية وهو تسمي على حد محطها رفع  
 أو المراد من محلات ذي الاعراب أو المراد بالاعراب المعرب على نحو ما أشرنا اليه سابقا  
 أو ان من ابتدائية والمراد بالاعراب فعل الفاعل فليفهم (قوله بالحروف الاصلية) أما الزائدة  
 فدخولها مبتدأ كما سبق ولا علاقة لنا بها هنا (قوله بدل اشتمال من مريم) أي لان الاحيان تشتمل  
 على ما هو فيها وناقش في هذا الكواشي بأن الزمان اذا لم يقع خبر الجنة ولا صفة ولا حال فلا يدل  
 منها (قلت) لا غرابة في صحة الابدال وامتناع الاخبار ألا ترى سرق زيد ثوبه نعم يقال انه ليس  
 المراد ذكر الحين نفسه بل ما وقع فيه فالاحسن أنه طرف لمخوف أي اذكر شأن مريم اذا قبضت  
 تأمل ودع التكلف وقد يدعي أن الطرف حال من مريم أي اذكر مريم حال صكونها في وقت  
 الابتداء تأمل (قوله لاستقرار الضمير الخ) وذلك ان الطرف مفهم للعامل ومستلزم له والعامل



مستلزم للطرف فاطرف مذهبهم للضمير فكانه مستكن فيه (قوله والاصل مستقر فيه) لاجابة  
لهذا الان مستقر ياتي للمكان فالمعنى مكان استقرار قال في المفتي وقد يصرح بالكون العام  
للضرورة كقوله لك العزان مولد عزوان يهن \* فانت لدى بجبوحه الهون كائن  
قلت سبق لنا هذا الاشكال بهذافي الخبر وأجبنا بأن المراد بكائن هنا كون خاص أي دائم غير  
مفارق بولك أن تقول الطرف متعلق بمعنى حال من المبتدأ أو من ضمير كائن فتحصل لك تخلصات  
ثلاثة (قوله الاستعاذه) من المشهور أن أصله استعواذ فقلت حركة الواو للعين ثم قلبت الواو  
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف إحدى الالفين وعوض عنها التاء وعذت تقريرى هذا  
سألنى بعض الطلبة ما المانع من أن تحذف الواو بدون قلب لالتقاء الساكنين وهو وارد  
لا يمكن التخلص منه إلا بأن يقال قصدوا طرد قاعدة اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت  
ألفا فانه يتم التحريك الاصلى كما في غير موضع تأمل (قوله فذلك الذى يدع البني) قال الشارح  
القاه عاطفة ثم أعرب ذلك مبتدأ خفيته هي لعطف الجمل واعترضه الطبلادى بعد كلام راجعه  
ان شئت بأنه يلزمه عطف الخبر على الانشاء (قلت) الاستفهام انشاء اذا لم يكن انكاريا في معنى  
الشيء الخبرى ويمكن أنه هنا انكارى أى أنت لا تعرفه ولم تره فذلك الخ أو أن العطف على حذف  
أى أنت لا تصفه فذلك الخ وعلى هذا يحتمل ان الاستفهام تقريرى وفائدة تنبيه المخاطب على  
تنبيه له كما تقول لصاحبك هل بلغت ما كان البارحة وتذكيره له (قوله الكون) فيه تقاسيم منها  
أنه علمه أمته الكثيرون (قلت) هو مطابق لما في طعن ان سبب القول انه صلى الله عليه وسلم لما  
مات ابنه ابراهيم والقاسم قالوا ان محمداً أبنا لعقب له فكانه قيل كيف ذلك وعقبك وخلفك  
العلماء العاملون نفعنا الله بهم اللهم لو أقيت أوقات عمرى في شكرك يا غنيا عن الشكر  
ما وفيت يا صفر نعمة لا أستحقها وكيف أوفيك بما هو منك فإنا الحمد منك اليك كما ينبغي لجلال  
وجبهك العظيم ونسألك اللهم حسن الخواتم وسعادة الدارين وأن لا تحوجنا الى غيرك طرفه عين  
وصلى الله على سيدنا وحيينا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
يقول المتوسل الى الله بالقطب الحقيقى ابراهيم عبدالغفار الدسوقي تم طبع حاشية ندى  
التحقيقات البديعة والقطنة الشامخة المنبئة الملقب بمالك الصغير الشيخ محمد الامير على شرح  
الازهرية في علم العربية على ذمة الفاضل الفيل الشيخ عبدالمعطى المنسوب لمدينة الخليل  
بدار الطباعة المعاصرة ذات الصناعة الباهرة المشهولة بتطويعه عليه أحسن أخلاقه تبنى  
حضرة مديرها حسين بك حسنى فى ظلال وارث الملوك الاماجيد وسلسلة السرايا الصناديد  
صاحب العز والعدل الجلى جناب الخديوى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على متع  
الله الوجود بدوام وجوده ولا زالت منهله على رعاياه سبحانه بكرمه وجوده  
وكان طبع هذه الحاشية الميونة التى هى بحسن القبول مقرونة فى  
الشهر المعظم شهر الله المحرم سنة ست وثمانين ومائتين  
وألف من هجرة من خلقه الله على أكل وصف صلى الله  
عليه وعلى آله وكل ناسج على منواله